نتائج الأفكار في شرح اظهار الاسرار للبركلي، تأليف آطه وي ، مصطفى بن حمزة ـ كان حيا سنة ١٠٨٥هـ ٠ بخط الشيخ محمد سنة ١٠٨٥هـ٠

١٥٥ ق ١٧ س ٢١ x ١٤ سم

نسخة جيدة ، مجدولة بالحمرة ، خطها نسخ معتاد ٠ طبع مرات آخرها سنة ١٣٠٣هـ ٠

معجم المؤلفين١٢: ٢٤٩ الظاهرية/النحو : ٥٢٣

١ـ النحو ، اللغة العربية أـ المؤلف
ب ـ الناسخ جـ ـ تاريخ النسخ د ـ شرح اظهار الاسرار للبركلي ٠





العنوان: نتائج الأفكار في شرح إظهار الأسرار للبركلي
المؤلف: آطه وي، مصطفى بن حمزة - كان حيا سنة ١٠٨٥هـ.
تاريخ النسخ: ١٠٨٥هـ
اسم الناسخ: الشيخ محمد
عدد الأوراق: ١٥٥ ق
ملاحظات:

محمد افندي ٣٥

يمليخا مكسلمينا

قيمتي ٢٧

ياكبيكج ياحفيظ

مولى ابي السعود

ياكبيكج ياكبيكج ياحفيظ شيخ افندي

وبكعس اوغلي عبدي بلكش اوغلي

يمليخا مكسلمينا

يمليخا مكسلمينا

مثلينا مرنوش مثلينا مرنوش

دبرنوش شاذنوش دبرنوش شاذنوش

كفشططيوش

ان المشتق لا يكون

عطف البيان



والانشار جنانى من نائبات وحول واين الصفاهيهات ابقاع
الامل وقصد رمى الوعد بمنزلة العهد فى اثناء هذا الاطلاع
الى ان وهب لى ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام ثم
لما وهب لى رزق ولدا سميا لفخر الانام اعاد والاقتراح على
وجه الاهتمام فنظرت لو كررت الاعتذار والالتماس منهم
لوصل الى ضرب اخماس باسداس فلاح لى ان ليس فيه فلاح سوى
اسعاف حاجتهم وانجاح فنظرت الى ما عندى من البضاعة
فوجدتها مزجاة غير ان الهمة بان الضرورات تبيح المحظورات
فشرعت فيه معترفا بان شروعى مثله فى مثل هذا من الفضاعة
كما ان كتابة الاشل من الضياعة ولكن تضرعت الى من هو
عليه هين يسير وما من ممكن عليه بعسير وتوكلت على الحى الذى
لا يموت وكل حى غيره يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن
يدعوه صدقا فهو يجيبه ثم لما وهب لى شقيقه عبد الله
لوعده الكريم بقوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم
لزم علينا الاقدام على وجه الاهتمام فلما تيسر الاتمام بعون
الملك الغفار سميته نتايج الافكار سائلا منه تعالى ان ينفع به
هذان الولدان وسائر الطلاب ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب
ثم اقتضى الحكمة الالهية انتقالهما الى دار الاخرة ان الله تعالى

اليه

واليه راجعون لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون جعل الله تعالى بفضله
جنة المأوى لهما مأوى وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا وذخرا
لنا فى العقبى والمرجو من اخوان الصفاء ان لا ينسواهما من الدعاء
لانهما كالعلة الغائية لهذا العلة سيتجيب من وعد الاستجابة
لمن دعا الى من اودركت فى نظمى فتورا او وهنا فى بيانى للمعانى فلا
تنسب بنقصى ان رقمى على مقدار تنشيط الزمان ولما اراد ر
الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب المجيد
وعليه الاجماع فى الدفتر العتيق والجديد صيانة لتاليفه عن
الاقطعية والاجزمية على ما نطقت به المقالة القاسمية
على قائلها الصلوة الاحدية والتسليمات الابدية قال بسم
الله الرحمن الرحيم الحمد له معنى لغوى وهو الوصف بالجميل الاختيارى
مطلقا وعرفى وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا لانعامه
مطلقا على الحامد او غيره وللشكر ايضا معنى لغوى وهو فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا لانعامه على الشاكر وعرفى صرف
العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح هو الوصف بالجميل
تعظيما على الجميل مطلقا والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم
من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره
واختياريا وغيره والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن

وجه من الحمد العرفي والشكر اللغوي اعم من وجه منهما ومباين
للشكر العرفي بحسب المحل واعم مطلقا من الشكر اللغوي
والعرفي ومن وجه من المدح واخص من وجه منه بحسب الوجود
كذا في الامعان شرح المصنف للمقصود ولامه للجنس او
الاستغراق واياما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند
كما في التوكل على الله والكرم في العرب فيكون جميع افراده متصفا
بالمسند اما في الاستغراق فظ واما في الجنس فلان المسند
اليه هو الماهية في نفسها لا في ضمن الفرد فيكون المسند لازم
الماهية كما في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون
الاتصاف بالكينونة لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون
الاتصاف بالزوجية وما وقع لغير الله تعالى ظاهرا فراجع اليه
تعالى في الحقيقة والمصنف رح اختار الثاني في الامعان لظهوره في اراء
المراد ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها له
تعالى بخلاف معنى الجنس اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة ... او في
وبمقام الثنا احرى فان قلت في اي معنى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق
يكون بعض افراده الاخر خارجا عن التخصيص الذي يفيده تعريف
المسند اليه بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون حمد المخصص على وجه
الكل قلت فان اردت الاكمال فعليك بعموم المجاز اعلم ان الحامد

في بداء

والشكر العرفي مباين للذم بحسب المحل واخص مطلقا منه ٩٢

عرفا

في بداء تضيفه اما حامد لغة فقط ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد لغة و
وشاكرا لغة ان قابله بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك
ان جعله جزءا من شكر عرفي بان صرف سائر ما انعم عليه الى
ما انعم له كما صرف لسانه وذلك على مراتب الحامدين لله اللام
للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول
بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر لله والثاني بين الذاتين
نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند
من لم يفرق بينهما وعمم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام
لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره مولانا نور الدين صاحب
الهوادي وهو المختار عند المصنف حيث قال في الامعان ان اللام
للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه
يليه اي تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما و
حذف الف لاه في الخط لئلا يكون على صورة النفي فلما ادخل
عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا
يجتمع ثلث لامات وكذا كل ما في اوله لام ثم ادخل عليه الالف و
اللام ثم اللام مثل اللحم ذكره في الامعان رب العالمين اي
مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم اسم لما يعلم به
كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من

الجواهر

والاعراض انما جمع ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة و
غلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل
اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم
على سبيل الاستتباع والصلوة هي في اللغة الدعاء او التعظيم
تتنوع بالاضافة الى محلها على ثلثة انواع تنوع الاجناس
بالفصول فمن قيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار
ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت في عرف الشرع من احد المعنيين
الى العبادة المخصوصة لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى اللغوي
المتنوع على الانواع الثلثة ولامها كلام الحمد في تحمل الجنسية
والاستغراق وافادة التخصيص ذكره مولانا صاحب الهوادي
ومراده الله تعالى اعلم القصر الادعائي والاستغراق العرفي
اذ جنس الصلوة او جميعها غير مختص بنبينا عليه السلام
ولذا قال في الامتحان لامها للجنس باعتبار وجوده في ضمن بعض
الافراد والظاهر ان مراده انه للعهد الذهني ويحتمل
ان يكون مراده مولانا المذبور بالمعنى جنس الدعاء او جميعه
او جنس التعظيم او جميعه وارد او نازل على محمد ودعائه تعالى
ذاته العلية بمغفرته تعالى عليه السلام واحسانه تعالى اليه عليه السلام
وكذا تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب

المغفرة

المغفرة والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها امر مشترك
معنوية بين الانواع الثلثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك
اذا اريد كل منها في اطلاق واحد اذ لا اشتراك لفظا فضلا
عن العموم فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون للمضرة فكيف
يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء قال الله تعالى ان الله
وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما ومحمد في الاصل يقال لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما
لافضل الرسل لكثرة خصاله الممدوحة واخلاقه المحمودة قال
الله تعالى في حقه عليه السلام انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك
الا رحمة للعالمين واله اي اتباعه صحابة او غيرهم فلذا ترك
عطفها او لتركه عليه الصلوة والسلام في تعليم كيفية الصلية
عليه حيث قالوا كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد
وعلى ال محمد الحديث والجملة الصلوتية عطف على الحمدية بجامع ان
الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا و
انشاء معنى اجمعين تاكيد للال لدفع احتمال ان يراد منه البعض
بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه على انها للاستغراق وبعد اي
بعد الفراغ عن التسلية البسملة والحمدلة والتصلية والواو اما
ابتدائية قائمة مقام اما او عاطفة لمجموع ما بعده على الجملة السابقة

بطريق عطف القصة على القصة فهذه الفاء جواب اما المقدرة
او الموهومة اجراءً لها مجرى المحققة رسالة وهي الوساطة بين
المرسل والمرسل اليه في ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت في العرف
على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل
الاختصار وعلى المعاني المدونة كذلك كاطلاق القضية والقياس
ونظائرهما على القبيلتين لما فيهما من ايصال كلام المؤلف ومراده
الى المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الفاظ والعبارات
التي تلي بعد او التي بين الدفتين وعلى الثاني يكون اشارة الى المعاني
المرتبة الموجودة في الذهن او فيه وفي الفاظ او فيهما وفي الكتابة ولو
عكس لاحتيج الى حذف المضاف في المبتدأ وفي الخبر فافهم في بيان
احوال ما يحتاج اليه كل معرب او في تحصيل ادراكاتها والتفصيل
مطلب من الباب الاول اي كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على
الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لا احتياج فضلا عن كونه
اشد الاحتياج وهو اي ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج
ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل اذ ما لم يعلم العامل وكيفية
عمله وشرائطه وفي اي لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الفاظ
المستعملة واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة
المذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك

تلبس بهذه المشابهة ولذا لم يجعل كل منها بابا على حدة بل ذكر بحث
كل منها في اثناء بحث هذه الثلثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من
تتبع كلامه اي الاعراب انما فسره به للتنبيه على ان المراد به الحاصل
بالمصدر لا المعنى المصدري الذي هو الحدث وانما لم يقل اولا
الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين في الحروف
الاصلية واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء
بشأنها المقتضي لبيان كل منها في باب على حدة فوجب ترتيبها اي
جعل الرسالة ثابتة على ثلثة ابواب فعلى يتعلق به بلا تضمين
هذا اذا حمل على المعنى اللغوي وهو جعل الشيء متصفا بالرتوب
وهو الثبوت وان حمل على العرفي وهو وضع الاشياء بتقديم
بعضها وتاخير بعضها فلا بد له من معمول متعدد فيعتبر
اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين معنى القصر او الا
اي فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلثة
ابواب او قصرها او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف
المذهبين قال الفاضل العصام اختلفوا في حقيقته فقيل انه
حذف متعلق ما هو اجنبي عن العامل المذكور واورد عليه ان
حسنه هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين ودفع بانه لا بعد في
تسمية قسم منه شايع في كلامهم باسم خاص وقيل هو كناية

قوله انما الالتباس الخ هذا الكلام انما يصح اذا كانت النسبة الحكمية مع النسبة التامة الخبرية الثبوتية كما
في الموجبة والسالبة كما في السالبة ان الحكم كذلك كما عرفت سابقا واما اذا كانت النسبة الحكمية
مع النسبة التقييدية الثبوتية في الموضعين فلا يصح اذ لا نزاع في ان الحكم مع النسبة التامة الخبرية الثبوتية
في الايجاب والسلبية في السلب وبين النسبة التقييدية والنسبة التامة الخبرية بون بعيد وكذا بين النسبة
الثبوتية والسلبية بون بعيد فكيف يتصور الالتباس بينهما خصوصا في السالبة مع كون البعد بينهما بتلك المرتبة
وايضا اتفق الحكماء على ان تصور النسبة الحكمية شرط لحصول الحكم

مفصله في قره داود شرح للتصورات في هذا المحل

عن متعلق ذلك الاجنبي ورد بان المعنى المكنى به قد لا يقصد
ثبوته وفي التضمين لابد من قصده فبينهما تناف ودفع ايضا
بانه لا اتجاه له اذ لا بعد في ان يلتزم في بعض الكنايات بشيء
لا يجب في جنسها وليكن التسمية باسم خاص لهذا التمييز وقيل
هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معنى
اخر معه من غير استعمال فيه ومن غير تقدير لفظ اخر يدل عليه
بذكر متعلق ورد بانه يلزم ح جعل المتعلق معمولا من غير
تقدير عامل لمجرد فهم معناه في ضمن عامل اخر لا سيما اذا
كان المتعلق هو المفعول به او اعمال المذكور فيه من غير استعمال
في معناه وهو بعيد انتهى كلامه قوله قد لا يقصد ثبوته
اي تحققه في نفس الامر هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض
المحققين من المتأخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ليس
بشرط فضلا عن تحققه واما على ما اختاره في شرح الفوائد
والعلامة التفتازاني في التلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم
وقوله من غير استعمال فيه فلا يلزم ما لزم في الكناية قوله ومن غير
تقدير لفظ اخر فلا يكون حذفا حتى يرد الايراد المذكور الباب
الاول الذي عهد جزء من الرسالة لفظا ومعنى كائن في بيان احوال
العامل او مسوق له وجعل المعاني ظروفا للالفاظ تقدير البيان توسع

شائع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شيء يحيط
بها احاطة الظرف بمظروفه كجعل الالفاظ ظروفا فالمباحث قالوا
انها قوالب المعاني باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص
بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقدير ايضا فانهم يجعلون انفس
المعاني محالا للالفاظ توسعا حيث قالوا عند الاستدلال على
امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ
والشيء الواحد لا يكون مستقرا في محلين ومتجاوزا عنه في حالة واحدة
او في تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه والتحصيل
كما يحصل بهذه المعاني من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ و
يجوز ايراد اللام بدل في لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على
ما قال السيد السند والتعليل على ما قيل حتى قيل ان في هنا ايضا
للتعليل كما في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه فبقدر متعلق يصلح
ان يكون محلا معمولا لما بعدها فلا حاجة الى ما ذكر من التوسع في
تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعقود بها المباحث
كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف صحة اكثر تعريفات
المعمول على بحث كما ستقف ولشرفه لكونه مؤثرا في المعمول
فانه متأثر ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفة
اقسامه ومعرفتها موقوفة على معرفة اقسام الكلمة او

الكلمة في موافقتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف اراد ان
يقسم الكلمة اولا موافقا لها ولكل قسم من اقسامها ويبين كون
كل منها عاملا كلا او بعضا في اثنائه ويعرف العامل ويقسمه
ثانيا فقال اعلم للنطاعام اولا قبل الشروع في المقصود
وفي الصحاح والقاموس اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول
لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما
اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام
ان الكلمة لامها للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود
التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو رأي البعض والتعريف
كما يتبع فعلى هذا في الضمير استخدام او من حيث هو اذ التقسيم
كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل العصام في اوائل
شرح للكافية وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة
لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو
ولا من حيث وجوده في ضمن الفرد وانما التنافي بينها وبين
المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة
والكلام ماخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير
في القلوب وقال الشيخ الرضي وهو اشتقاق بعيد والواو
اعتراضية اللفظ هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من

٨

شأنه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور وهو ما
يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما دوري لتوقف التلفظ على
اللفظ ولا مجال هنا للجواب المشهور في امثاله وهو كون المراد
مما في التعريف لغويا لما عرفت انه الرمي فلا يصح تفسير الاصطلاحي
به كما لا يخفى كذا في الامتحان خرج به الدوال الاربع كالخطوط
والعقود والاشارات والنصب عرفه باللام للتنصيص على الجنسية
والماهية ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله الموضوع ولان اسم
المفعول ادل على المقصود وهو البقاء في الحال المتبادر منه بخلاف
فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل في الصفة الافراد و
الوضع المطلق تعيين شيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني ولو
بغيره للعالم به والوضع اللفظي نوعان شخصي هو تعيين
لفظ معين بنفسه اي بمادته وجوهره لمعنى وجعله بازائه ونوعي
تعيين هيئته افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق
هو الوضع الشخصي والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه
او مناسبه فهو فرع الوضع ذكره في الامتحان عدل عن التخصيص
لان استعمال الوضع باللام دون الباء ثابت او ليشمل التعريف وضع
المشترك والمرادف بلا تكلف قوله للعالم به اي بالتعيين زائد
على المشهور ولا بد منه متعلق بيفهم قوله هيئته افرادية كما في الافعال

وساير المشتقات والمصغر و المنسوب والمثنى والمجموع قوله
او تركيبية كما في المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد
المهملات كالديز والمبز ومقتضيات الطبع والمحرفات عن
الوضع غلطا كالمشوم المحرف عن المشئوم فان المحرف الاول
لم يقصد جعله لمعنى بل قصده به يتوهم انه مجعول له بكثرة الـ
وبقي الحرف لان احتياجه الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه لا في
التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما
المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا نعم قد يقال ان المجاز
موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله الاوضع
في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا استعمال لا
وضع ولو قيل تسميته وضعا فلا مناقشة في الاصطلاح فظهر ان الوضع
يختص بالحقيقة والاستعمال يعمهما و المجاز والكناية لمعنى هو في
الاصل مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول وفي
الاصل معنى الى ما يقصد بشيء او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه
او اسم مفعول وفي الاصل معنى كمرمى ثم خفف ونقل قال الفاضل
العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير له للتخفيف
خرج به حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
ثم الذكره بعد الوضع مع كونه داخلا فيه توطئة تصريح بما علم التزاما

لانّ دلالة الالتزام مهجورة في التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر
الدلالة ايضا لان دلالات الوضع عليها التزامية ايضا بل دلالة الـ
الوضع على المعنى اوضح عليها لذكره في مفهومه كما سبق وللبعض في
هذا المقام تحقيق مذكور في الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع
اليه لكن تبع في هذه الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة لان
كل مقام مقال مفرد صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه
فان قيل هذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
وليس الامر كذلك فان اتصافه به بل بالمعنوية انما هو بعد الوضع
فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما ارتكب في مثل من قتل قتيلا
وذا مما لا يجوز في التعريف قلت لا تجوز فيه لان زمان وقوع نسبة
الوضع واتصاف المعنى بالافراد بل بالمعنوية واحد فيكون
حقيقة وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد بل على المعنوية و
غير معتبر في المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية واحد لان
القتيل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك القتل فا
فالقتل حقيقة كما حققه المحقق فيما علقه على الامتحان في بحث المعطوف
وخرج بهذا المركبات كلامية او غيرها مثل قائمة وبصري فانه
معنى يدل جزؤه لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا فان قيل يخرج
ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منهما

دته تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها جمعا قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المص كالحركات
لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ الصوت المكيف لا
الكيفية له كما هو مذهب الشيخ ايضا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة
ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما معنى لا يدل جزء لفظه على جزئه
وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ثلثة فعل سمي
باسمه مدلوله التضمني وهو الحدث قدمه على الاسم على عكس ما في
الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل ولان كلم عامل
بخلاف الاسم كما يصرح به وهو اي الفعل ولما كان فصله من الاسم
بالدلالة على احد الازمنة الثلثة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم
وهي الاقتران لفظه باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيدا اقتران
لفظه مع انه ليس كذلك ولذا احتيج الى التأويلات التي ذكرت في
الامتحان او مفيدا اقتران المعنى فوجب حينئذ ان يراد به المعنى
التضمني الذي هو الحدث وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها
فقال ما دل وما عبارة عن الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير
في دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام لا عن لفظها
حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامي بهيئته و
وضعا اي دلالة وضع او زمانه او دلالة وضعية او حال كونه مو

ضوعا

موضوعا او وضعيا على احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال
بان وضع هيئته الافرادية له بوضع نوعي كما وضع مادته للحدث بوضع
شخصي ولكن لم يذكره دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم
لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على الزمان فقط
اصلا كرجل وضرب ومن ما يدل عليه لكن بمادته لا بهيئته كامس
وغدا والآن وكذا الصبوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال و
اسماء الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان
حتى تدل عليه وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال
وهذه غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان كلا من اسماء الفاعل و
المفعول حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال بالاتفاق يشعر
كونه بهيئته موضوعا للزمان فينتقض التعريف به منعا قلت
معنى قولهم انه حقيقة في الحال انه حقيقة في المعنى الكائن في الحال فلا
يلزم كونه موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان
بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها في الاصل عليه وضعا ويخرج
نحو يزيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان كما لا يخفى على
من له الاذعان فان قيل ان المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج
بقوله على احد الازمنة فينتقض التعريف به جمعا قلت ذلك مم لانه
لاحد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك انما نشأ في الاستعمال ولو

وقد اصلا ايضا كما يخرج الاسم
لان الاسم منه ما لا يدل على الزمان

ستلزم الاشتراك فيه فالجواب ح لان الدال على الاثنين دال على
الواحد ضمنا فالدال عليه اعم منه واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل
كان في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا فلا اشكال اصلا ولما كان تمييز
الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدى بها اكثر منه بالحد
وان كان للحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفسه لافادة
التمييز الذاتي ولذا قدم قال ومن خواصه خبر مقدم على المبتدا وهو
دخول قد اي بعض خواص الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الا
الاشياء الثمانية وهذا مبني على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء
فالعطف قبل الحكم او على ان حق المبتدا التقديم مع ما يتعلق به فيقدر
معه مقدما فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد و
عمرو في الدار وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع
التي هي المقصودة بل على بعضية كل منها على تقدير كون من للتبعيض
وحده وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير
عدمه ايضا فلا دليل عليها ايضا في اللفظ وان حصلت بالمشاهدة
وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها ما لم يذكر ههنا
كتاء التانيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونون
التاكيد وهي خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره
وهي اما شاملة وما ذكر ههنا من القسم الثاني والحد لا يكون

جمع خاصة

الا شاملا

الا شاملا دخول قد الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه
اذ يصدق تعريف الخاصة عليها لا اشتراط الحمل فيها ذكره في الامتحان
وجه الاختصاص كونها للتحقيق للحدث الفعلي او تقليله او توقعه
او تقريب الحدث الماضي الى الحال وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل فانه
قبل ذلك معلوم من الاختصاص اذا لم يخبر به الواضع ولو عرف
الاختصاص فلا دور فافهم والسين اي سين الاستقبال القريب
لقربه من سوف وسوف ويسميان حرف تنفيس لكنه في الثاني
زائد وجه الاختصاص كونها للتخصيص للحدث الفعلي بالاستقبال
المعلوم بالاستقراء وان لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي ولم
ولما لانهما لنفي الفعلي ولام الامر لانه لطلب الحدث الفعلي ولا
النهي لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انه اما
بالاضافة بتنكير المضاف والا يلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه
او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو راي الرضي والوصف او البيان
بتاويل الدال على النهي كذا في الامتحان قال السيد السند في الحواشي
الكشاف ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد يزاد في اخرها الهمزة
كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد فاحفظه وكله عامل على ما
سيجيء في بحث العامل القياسي والاسم ماخوذ من السمو وهو
العلو سمي به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسندا اليه وتركيب

الكلام من وجه بخلافهما وهو ما اى كلمة بقرينة جعله قسما منها دلّ على معنى وضعًا اذ المتبادر من الدلالات التى وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة بها باعتبارها وهى الدلالة الوضعية واكتفى بما ذكره فى تعريف الفعل ولما كان كون المعنى فى نفسه او فى نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم فى نفسه عدل عنه الى قوله مستقل بالفهم اى بالمفهومية تصريحا بالمقصود وايضاحا للمراد يعنى يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما يجى غير مقترن وضعًا ترك الاكتفاء بما ذكره فى تعريف الفعل فيه اى فى الفهم عمّا دلّ عليه باحد الازمنة والظاهر المناسب لما سبق ان يقول ما دلّ بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة لكن اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم فى الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامى عبارة ابن الحاجب يعنى ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح فى عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان فى الواقع فلا يخرج مثل الضرب والضارب

مع ان الضرب

غير دال بهيئته على احد الازمنة
بل الاظهر الانسب ان يقول ح

مع ان الضرب انما يقع فى احد الازمنة فيقترن به فى الواقع لكونه غير مقترن فى الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ اخر او بعده فلا يخرج مثل ضارب فى قولنا زيد ضارب امس او فى الماضى زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل ونهار وامس ورويد ومن خواصه تذكر ما ذكر فى الفعل دخول التنوين ساكنة تتبع حركة الاخر لا للتاكيد والمراد به ما سوى الترنم والغالى وهو نوع فانهما غير مختصين بالاسم لم يستثنهما كما استثنى البيضاوى لانهما لكونهما فى غاية الندرة لا يرادان عند الاطلاق صرح به فى الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن فلانه تمكن مدخوله اى لتقرره واصالته فى الاعراب الذى لا يوجد فى الحرف اصلا ولا فى الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلان تنكير المعنى المطابقى المستقل وهو لا يوجد الا فى الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجى وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل فى مقابلته فى الجمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد الا فى الجمع المؤنث السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم

الترنم اواز قلدرمق
يقال ترنم اى ترفع صوته

بشهادة الاستقراء فهذا على رأي ابن الحاجب وانكر الزمخشري
تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان وحروف
الجر لانه لا افضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به فلا يدخل
الا اياهما ورد بان هذا منقوض بالهمزة وكونهما جزءا من حروف
المباني وحروف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء في كل
منها ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد في البعض دون الكل كما
يجي والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب
والمختار عند المصنف في وجه الاختصاص في امثال الاستواء ليس
الا كما صرح في الامتحان ولام التعريف وهذا اظهر من قولهم اللام
لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا في ذلك على الاشتهار وقد
نبه في الامتحان انه لا يكون قرينة للمبتدأ الخ ان في هذا اشارة الى
ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه في ان حرف التعريف هو اللام
وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لا ما ذهب
اليه المبرد من ان الهمزة وحدها زيد عليها اللام للفرق بينها وبين
همزة الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من ان كليهما وجه الاختصاص
انه لتعيين المعنى المطابقي المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو
لا يوجد الا في الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا
اليه وهو معنى النزاعي مجازي له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى

وتضعيف العين اللازم للتعدية فانها مع كونها للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء وجها للاختصاص ح

قوله

قوله وكونه مبتدأ او فاعلا وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل
واخصر تنبيها على ان الاصل في المسند اليه المبتدأ والفاعل والبواقي
فروع قدم الاول اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثاني التاخير
ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الكلم فيرد عليه ان الاختصاص معلوم
عقلا فلا يفيد الحكم بانه من خواصه وان معرفته عليها بعد معرفة الكلم
بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بانه راجع
الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشيء فح لا يلزم المحذور لانه
انما يلزمان لو رجع اليه باعتبار خصوص النوعي فالمعنى
كون الشيء مبتدأ وفاعلا وجه الاختصاص ان الفعل موضوع
الاسناد مفهوم مصدره الى شيء والمسند اليه مبتدأ او فاعلا
لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدأ وفاعلا يلزم
الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم
معا في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه
كما يجي فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة ومضافا اي كون
الشيء مضافا وجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة
للتعريف او التخصيص اللذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقته
بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا في الاسم واللفظية فرع
المعنوية فتختص بما تختص هي به وبعضه عامل كاسم الفاعل كما يجي

في بحث العامل اللفظي وبعضه غير عامل كانا واتت والذي
وهو في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف
الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفي الاصطلاح ما دل على معنى
غير مستقل بالفهم ولا مقصود بالملاحظة بل آلة وتابع لفهم غيره
وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى
اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ منه
حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا
يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار
معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه ومعنى الابتداء تقول
ابتداء السير من البصرة وقع في يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف
ملحوظا في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق
ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا
هو المراد بقولهم على معنى في غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره
عدل عنه الى ذكره ايضاحا واظهارا للمراد وخرج به عن التعريف الاسم
والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقية لزم دخول
الفعل في التعريف لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة
فالمجموع غير مستقل لا بد في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بين في التعريف
وان اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته

على معنى

على معنى تضمني غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمني
غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم ما لزم في
المطابقية قلت المراد الاعم ولفظ فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة
تدل عليه كما صرح في الامتحان وصرح فيما علق عليه ان تجرد ورود الاعتراض
الاعتراض لا يكون قرينة وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل
كهل وقد تم اعلم اي بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها
ان مفهوم العامل الذي هو المقصود فثم للتراخي الزماني او الرتبي
اظهر مع ان الظاهر الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة
اذ المراد بالاول ما صدق عليه وبالثاني المفهوم وما قيل ان المعرفة
اذا اعيدت معرفة فهي عين الاولى فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف
وههنا وجد لما عرفت هو ما اي شيء لفظا او غيره اوجب بواسطة
بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولا بد منها ولا الا التعريف بها الا انها
موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها بسبب الواسطة كونه
بالنصب اخر الكلمة فعلا او اسما حقيقيا او حكميا معربة او مبنية على
وجه مخصوص من الاعراب بيان للوجه المخصوص وزيادة على قول
بعضهم لئلا ينتقض بياء المتكلم في مثل غلامي فانه يوجب بواسطة
المجانسة والاتصال كون اخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس باعراب
فيخرج به فان قيل المراد بالواسطة المعاني المحققة او المشابهة التامة

المقتضية للاعراب على ما يثبت فيخرج باء المتكلم بها فانه وان كان
موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة قلت كون المراد بها ما ذكر اغناهم
من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم لكن لزم بذكره الدور لذكره
العامل في تعريفه فيما بعد الآن يقال ان هذا تعريف لفظي يقصد
به تعيين صورة حاصلة وتميز ما عما عداها فيجوز فيه التعاكس
نحو القصاص القود والقود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو
كان هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا
لا يصلح لان معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه و
كيفية اعمالها وشرائطها كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق
بين الاسمي واللفظي مذكور فيه ايضا وفقك الله بمطالعته والمراد
بالواسطة مقتضي بالكسر الاعراب فيخرج بها عن التعريف ما لا
يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلي من الحروف الجارة الزائدة و
مثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين على
الماضي الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصلي فيلزم
كون ذكرها فيما سياتي استطرادا مع كونه من مقاصد الفن ولو زاد
بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لاصاب كذا اعترض في الامتحان
على تعريف البيضاوي لحرف الجر ويمكن ان يقال انه اشار الى انحطاط
رتبتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها في التقسيم كما يجيء هذا

التعاكس

مفهوم

مفهوم من كلامه ايضا في بحث المجرورات في الامتحان وهو اي
مقتضي الاعراب في الاسماء حال من المبتدا والعامل بمعنى الفعل المفهوم
من نسبة الخبر اليه او ظرف توارد المعاني المختلفة عليها اي كل و
كل من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما وارد على
كل واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام
الاحاد الى الاحاد فالمقتضي في التحقيق هو المعاني كما يشعر بها قوله
فانها الخ وقوله وهي تقتضي الخ لا تواردها لكن اضافه اليها اشارة
الى ان اقتضائها بسبب تواردها عليها فانها اي المعاني المختلفة
امور خفية تستدعي علامات اي كل امر منها تستدعي علامة ظاهرة
لكن قد يمنع من ظهورها مانع فان كان حالا في اخر الكلمة فتقديرية
وان في نفسها فمحلية كما يجيء في الباب الثالث لتعرف مثلا اذا
قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب اوجب كون اخر زيد مضموما
واخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية اي بواسطة الفاعلية
الواردة على زيد وبواسطة ورود المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب
بهما تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثاني واوجب غلام ايضا
كون اخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اي كونه منسوبا
اليه لغلام فالعامل يحصل المعاني الخفية في الاسماء بسبب تعلقه بها او
هي اي المعاني الخفية تقتضي نصب علاماتها هي الاعراب فالعامل يحصل

او هو ظرف

على حدة

بها

الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا وموجبا للمعانى و
علاماتها انما هو اعتبار النحويين واما فى التحقيق الفاعل المؤثر
هو المتكلم والعامل هو الآلة الآلة وجعلها النحويون كانها هى
الموجبة على ما هو رأى الرضى وقال الفاضل العصام بل الآلة هو الله
وجعل العامل آلة مبنى على التنزيل ايضا اعلم ان للاعراب معنيين
عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه
وهو تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام
والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظى والتقديرى
وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه وفى الافعال اى
المقتضى الاعراب فيها المشابهة التامة فقط لان فى سائر الافعال و
انما لم يقل وفى المضارع اولا حتى لا يحتاج الى البيان ثانيا لحسن
المقابلة بالاسماء انما اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد
للمشاكلة وللتنبيه على تنوع المضارع كالمجرد المطلق والمتوقف الى غير ذلك
وللنظر الى الافراد فانه مشابه لاسم الفاعل ولو صورة كما فى صورة
دخول اللام عليه فانه فعل معنى كما سيجئ لفظا ومعنى وسمها الا اما الشبه
الاول وهو الشبه لفظا فلموازنته اى لاسم الفاعل فى الحركات
اى فى مطلقها وافق لكلام فى نوعها اولا والسكنات فى عددها وتركيبها
وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة قال المصنف واما التقسيم

بالمفرد

بالمفرد لانه محلا ال الجنسية باللام فليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى الانحلال
بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء
واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسبت اليه وكونه بمعنى كل الافراد
فى ان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه غيره نحو ضارب ويضرب ومثل
خرج ويدحرج مثل بمثالين من الاصليين واما الثانى وهو الشبه معنى
فلقبول كل منهما اى المضارع واسم الفاعل الشيوع والاشتراك بين
المعانى والاختصاص والاحتمال لهما على سبيل البدل عدل عن
العموم الشائع فى كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة فى كل منهما والحمل على
الشيوع بعيد والتصريح به اولى والخصوص فان الاسم اى اسم الفاعل
عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع بين الافراد وعند دخول حرف
التعريف عليه يتخصص انما قال حرف التعريف ولم يقل عند دخوله
بالضمير الراجع الى اللام مع كونه احصر وعلى مقتضى الظ للتنبيه على
ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل دخوله عليه مبنى على اعتبار كون اللام
حرف تعريف ولو صورة المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو
صورة والا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له
بل فعل فى المعنى والتحقيق على ما هو رأى الجمهور كما سيجئ انما لم يقل
اولا حرف التعريف لعدم الحاجة الى هذا التنبيه عند تجرده ثم ان فى اختيار
اللام اشارة الى ان الاختلاف الجارى فى حرف التعريف انه الالف

او اللام او كلاهما جار في الموصول ايضا صرح به الفاضل العصام وان
المختار عنده مذهب سيبويه كما في حرف التعريف نحو ضارب فانه
يحتمل زيدا او عمرا او غيرهما والضارب فانه يختص بمعين سواء
كان اللام حرف التعريف او اسما موصولا فانه معرفة يجب ان تكون
صلته معلومة عند المخاطب كذلك المضارع عند تجرده عن حرف
الاستقبال والحال قدم الاول لاختصاصه به بخلاف الثاني فانه يوجد
في الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال
عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا ينبئه لحاجة الى حرف الحال
يحتمل الحال والاستقبال قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح لتبادره
بخلاف الثاني نحو يضرب وعند دخولهما اي دخول احدهما
عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب وما يضرب
والمبادرة الفهم عند التجرد فيهما عن القرائن حالية او مقالية
وهي حرف الاستقبال والحال في المضارع والآن وغدا فيهما او اسمي
في الاسم الى الحال لاقتضاء مفهومها الوقوع واما الثالث وهو الشبه
استعمالا فلوقوع كل منهما صفة لنكرة بحسب الظاهر واما في التحقيق
فجزء اول منهما نحو جاءني رجل ضارب او يضرب فانهما في الاول
مركبة وفي الثاني جملة فاطلاق الصفة عليهما مبني على المسامحة لظهور
المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولدخول لام الابتداء

عليهما

عليهما نحو ان زيدا لضارب او ليضرب فهذه المشابهة اي المشابهة
لفظا ومعنى واستعمالا تطفل المضارع اي تبعيته للاسم فيما اي في
شيء هو اي الاسم اصل فيه وهو اي ذلك الشيء الاعراب والمراد به
هنا استعداد الآخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا
او تقديرا ويقابله البناء لا اثر العامل كما لا يخفى كما تقتضي اسم الفاعل
للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما
والقوم اعتبروا الشبه الثاني بينه وبين اسم الجنس ونظر المحقق
ادق وبالقبول احق لانها لو كانت كما اعتبروا لم يكن مشابهة كل منهما
تامة كما اعتبروا في بيان وجه اشتراط احد الزمانين في عمل
اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضي لم يكن المشابهة لفظا
ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت في كلا الجانبين ولانه لا
يظهر من هذا الشبه اثر في اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود
من هذه التشبيه الجمع بين الشيئين في امر على قصد الحاق الناقص
بالكامل فيجوز في مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم
فاعرابه ليس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب مثلا فان اوجب
كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم
بما علمت مفهوم العامل وما يتعلق به ان العامل المراد به ما يعم
الاصلي وما يلحق به لذكره في الاقسام ولذا اعاده مظهرا ولان

تطفل صح

اي بعده صح

يراد به فيما سبق المفهوم وهنا الافراد علا ضربين لفظي ومعنوي
فاللفظي ما يكون للسان فيه حظ ولا يكون معنى يعرف بالقلب
وهو اي اللفظي علا ضربين سماعي وقياسي فالسماعي في الاصطلاح
هو الذي يتوقف اعماله علا السماع والمراد به اللغوي فلا دور
ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير مخصوص
وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من سماعية
صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسا يذكر قاعدة كلية في
عملها كالصفة المشبهة كما سيجي وانما قدمه علا القياسي عكس ما في
المصباح لسهولة ضبط افراده المقصود معرفتها ليجري الاحكام
عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسي فانها اكثر من ان
تحصى ولان من اقسام القياسي ما يتوقف معرفته علا معرفة بعض
اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال و
المضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه
قد يحتاج في العمل في بعض المعمولات الى حرف الجر وهو من تمام العامل
لا المعمول كما سيجي فلا بد من معرفته قبلها فان قيل ان حرف الجر
يحتاج اليها دائما اذ لا بد له من متعلق علا ما سيجي كما يحتاج
اليه فلا بد معه من معرفتها قبله قلت ان الفعل من حيث الماهية
معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة بالصرف الذي يتعلم عادة
قبل النحو وكذا

ولذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا وبمعنى الفعل
وان كان غير معلوم منها الا انه اخر للاطراد او انما تقديم سائر السماعي
فللاطراد لحرف الجر وهو اي السماعي ايضا اي كاللفظي علا نوعين
عامل في الاسم وعامل في المضارع والعامل في الاسم ايضا اي كالسماعي
علا قسمين عامل في اسم واحد وعامل في اسمين اعني المبتدا والخبر
في الاصل اي قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول العامل اسما
وخبرا له اي يسمى الاول اسما والثاني خبرا له والعامل في اسم واحد
قدمه لكونه معمولا واحدا ولكونه اكثر استعمالا او في فائدة ولما مر من
ان تقديم غيره علا القياسي للاطراد الحروف تجره اي اسما واحدا
سماعا ليناسب عملها اللفظي عملها المعنوي في الاصل وللحمل عليه
في غيره تسمى حروف الجر وحروف الاضافة لوجودهما في مفهومها وهو
ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الى الاسم او المؤول به او حمل عليه وهي
عشرون الباء وهو للالصاق اي للافادة لصوق امر لمجروره وهو
اما حقيقي نحو به داء وامسكت الحبل بيدي او مجازي نحو مررت
بزيد اي الصق مروري بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم و
لذا لا يذكر باء وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت
اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا به حال
الشراء ذكره في الامتحان ولما كان الالصاق اصلا وغالبا ما ذكره

فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى به ولم يذكر سائر المعانيه و
لان المقصود الاصلى بيان العامل لا بيان معانيه قدمه مع
البساطة وكثرته فى الاستعمال وعدم خروجه عن كونه حرف جر
ولذا يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون
للابتداء والامر ولذا لم يكسر فى المضمر الا فى ياء المتكلم ومن
هى للابتداء فى المكان بلا خلاف وفى الزمان ايضا عند الكوفيه
كقوله تعالى من اول يوم قيل علامته صحة ايراد الى او ما يفيده
فائدتها فى مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اى التجئ اليه منه فيه
انه لا يتمشى فى نحو من التفضيلية ذكره فى الامتحان واجاب عنه
بعض الكمل بان عدم التمشى ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو
فى تقدير ترقى الفضل منه اليه واقول المنع مكابرة والتقدير
المذكور فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال
المحققون انه الاصل والبواقى راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل
فى الاصول اكتفى بذكره وقد عرفت ان مقصوده بيان العامل
لا استيفاء المعانى قدمها ليناسب معناها فى الجملة والى هى
للانتهاء فى المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل بلا خلاف وفى غيرهما نحو قلبى اليك لم يذكر كونها بمعنى
مع كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم لان ذلك ممنوع بل الحق

اى منته بشوق اليك

كونها

كونها على معناها بتضمين معنى الضم كما ذكره فى الامتحان ولو سلم
فلقلته قدمها على عن لمقابلتها لمن ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعنا الى لكن
مجيئها بمعنى مع ولانها لا تدخل الا على المظهر فلا يستحق التقديم
على ما قدم عليها وعن هى للبعد لم يذكر البصريون لها معنى سواه ذكره
الدمامينى فى شرح التسهيل والمجاوزة اى لتعدية شئ عن شئ الى
شئ اخر وهى انما تكون حقيقة بزوال عن الثانى ووصول الى الثالث
كرميت السهم عن القوس الى الصيد الاول عام لها ولما كان
بالوصول بلا زوال كاخذت عنه العلم وبالزوال وحده كاديت
عنه الدين كما ذكر فى الامتحان فذكرها بعده للاظهار وما ذكروا من
عمومها الاخرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا
بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام قدمها لمناسبتها المن
اذ قد يجوز استعمالهما فى محل ولو بالاعتبارين نحو سقاه من
جهة الغيمة اى بعده عنها بالارواء ويجوز من بمعنى سقاه
من جهة الغيمة قال مو لانا السرورى يقال خرجت عن البلد اذا
ابعد اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد وعلى هى للاستعلاء
اى لاستعلاء شئ على شئ حقيقة كزيد على السطح او مجازا
كعليه دين ثم ان ثقله يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها من البسائط
لمناسبتها المعنى فى انهما قد يكونان اسمين نحو من عن

بالغين المعجمة العطش وحرارة الجوف

يمينى ومن عليه وبحبيها بمعنى عن كقوله تعالى اذا رضيت على بنو
قشير اى عنى لعمر الله اعجبنى رضاها واللام هى للتعليل اى لبيان
علة شئ ذهنا كضربت للتاديب او خارجا كخرجت لمخافتك
لم يذكرها للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل لدوا للموت
وابنوا للخراب لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكره فى
الامتحان والتخصيص اى لبيان اختصاص شئ وارتباطه بالمجرور
اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد
او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فليس
معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد
فيه تعالى بناء على لام الاختصاص كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر
مبنى على تعريف المسند اليه فانه يفيد احط اختصاصه بالمسند
كما فى التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام التكرار او بيان الفرق
وفى تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب
فيهما قدمها على فى لبساطتها وفى هى للظرف اى ظرفية مدخولها حقيقة
كالماء فى الكوز او مجازا كالنجاة فى الصدق ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم
فى جذوع النخل فان التحقيق انها للظرفية فيه على ضرب من الاستعارة
لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف وقيل انها فيه بمعنى
على قال بعض الكملاء اعلم ان كل موضع فيه الاشتمال والاستعلاء يصلح

لفى وعلى

لفى وعلى منه قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وقوله تعالى واذا استويت
انت ومن معك على الفلك قدمها على الكاف مع بساطته لانه لا يدخل
على المضمر الا على قلة فى المرفوع نحو انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل
ولذا لم يكسر ابدا بخلاف فى والكاف هو للتشبيه نحو زيد كالاسد
قدمه على حتى لبساطته ولانه حتى لا يدخل على المضمر اصلا وحتى
هو للغاية نحو اكلت السمكة حتى راسها ونحو نمت البارحة
حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه على رب ورب هو للتقليل
اى لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته وتستعمل غالبا للتكثير
كما فى مقام المدح والذم نحو رب نال يلعنه القرآن قدمه على واو
القسم وتائه لان الواو وبدل من الباء والتاء من الواو و
لوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو با
الظاهر والتاء بلفظة الله ولذا لم يكن ابدا واو القسم
وتاؤه ولم يذكر باؤه لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل
لا المعنى وانه داخل فى الصاق الا الصاق قدمهما على خاشا
لانه قد يخرج عن الجارية بخلافهما وخاشا هو للاستثناء اى
كالاستثناء ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب
الى المستثنى منه ضربت القوم خاشا زيد اى هو منزه عن ضرب
عمرو وهو فعل فى الا الاقل كما سيجيء قدمه على منذ ومنذ لانه

عن ما

وان شاركهما في الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية بخلا
فهما ومنه قد سمع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد
التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ لخفته ولانه لغة عامة العرب
بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين على ما صرح به الفاضل العصام
على ان قولهم المذكور غير موثوق به لما قال صاحب المغني انه غير
منقول عن العرب ومنذ هما للابتداء اي لابتداء زمان الفعل حال
كونه في الزمان الماضي يعني انه اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضي فمعنا
هما ان مبدأ زمان الفعل مثبتا او منفيا هو ذلك الزمان الماضي لا جميعه
كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رأيته مذ سنة كذا ولم تكن في تلك
السنة يكون المعنى مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة
وامتد الى الآن واما اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار
البعض بان مضى بعضه فمعناهما ظرفية لفعلهما مع التساوي كما
اذا قلت ما رأيته مذ شهرنا او يومنا وكنت في ذلك الشهر او اليوم
يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضران
لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فلا يصح
اعتبارهما مبدأ له وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها
فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبرا فهذا البيان استطرادي
قدمهما على خلا وعدا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا

اي غير معتد به ولا معتبر منه

وخلا قدمه

وخلا قدمه لتقدم الخاء وعدا بهما للاستثناء ويكونان فعلين وهو
الاكثر يجيء التفصيل في بحث المستثنى قدمهما على لولا لان
كونهما حرف جر مختلف فيه مع قلتهما في الاستعمال ولولا هي لامتناع
شيء لوجود غيره فانها تجر بها اذا اتصل بها ضمير كما ورد في بعض
اللغات نحو لولاك لهلك عمرو فسيبويه تصرف في العامل لئلا
يلزم التأويل في الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جر بمعنى نزل منزلة
لانه في المآل واقع موقع لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو لو
لوجودك والاخفش تصرف فيه الضمير لان الاشكال جاء من
قبله فهو احق بالتأويل فجعله مستعارة للمرفوع كما في قولهم
ما انا كانت والاكثر لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ و
ذوف خبره وجوبا ولكثرتها بالنسبة الى كي قدمها عليه لان كونها
حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير بها لكن للضمير
بها الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية وكي فانه يجر به اذا دخل
على ما الاستفهامية وهو للتعليل نحو كيمه فعلت اي لاي غرض فعلت
ويدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما في لمه قال الدماميني
في شرح التسهيل ان فيه ثلاثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو
قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة
وهو قول اكثر البصريين ولعل هو للترجي فانه يجر به في لغة عقيل

قول الكوفيين والثاني انه حرف جر دائما وهو

ولذا اخره بضم العين مصغرا ذكره الدماميني لقوله فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب ولابد اى لافراق
حاصل هذه الحروف اى الحروف الجر من متعلق بفتح اللام ولو محذوف
والظاهر لابد لظهور لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف
قال الرضي يجب حذف متعلق الظاهر بجعل الظرف مستقرا
متعلقا بالمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجارة يجوز
جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن ذلك المصدر لانه في معنى
المصدر لتضمنه ضميره وكما في قوله تعالى لا تثريب عليكم اى حاصل
حصل عليكم وحكى ابو علي عن البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنفي
المبني وفيه نظر لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا اختلاف و
ذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع من تنوينه تشبيها
بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو فعل او شبهه وهو ما دل على الحدث
من الاسماء المتصلة بالفعل او معناه والمراد به ما سيذكره من انه
كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف وسيجئ
تحقيقه الا الزائد بالجر او بالنصب استثناء من هذه الحروف
منها نحو كفى بالله مثال للفاعل وبحسبك درهم مثال للمبتدأ و
الا رب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فان لها بد من المتعلق
فانها اى هذه المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل الفعل

وشبهه

وشبهه ومعناه اى لا توصل ذلك الشيء الا ما يليها بل يتعدى ذلك
الشيء اليه بنفسه اليه ففائدة الزائد اما التاكيد او تحسين
اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل او التكثير لا تعدية العامل
وحمل الزائد في العمل على غيره مما هو للافضاء للاشتراك في الصورة
الحرفية والتصور معانيه فيه بضرب من التاويل ورب اما على
الزائد للاشتراك في افادة عدم الافضاء او على غيره للاشتراك
في افادة المعنى او على من الاستغراقية للاشتراك في افادة التاكيد
ذهب الى هذا الرماني وابن طاهر وتبعهما المص وذهب الجمهور
الى انها معدية لعاملها كسائر الحروف الجارة ورد بانه ان اراد به العامل
المذكور فهو متعد بنفسه وايضا فانه يستوفي معموله كما في مثل رب
رجل صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان اراد به المحذوف وهو
حصل او مثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير ما يستغني عنه معنى
الكلام ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على
محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز في الصحيح كما يقال رب رجل
صالح واخاه اكرمت او واخوه اكرمتهما ولا يجوز بزيد واخاه مررت بهما
مجرور الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولهما من كونه فاعلا
ومبتدأ كما مر او خبرا كما زيد بقائم او مفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة ومثل رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرورها

ثم قبيل اضمار على شريطة التفسير ١٢ منه

مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول كما في مثل زيدا ضربته لكن
يقدر الناصب بعد المجرور لان لرب صدر الكلام ومجرور حروف
الاستثناء وهي خاشا وعدا وخلا كالمستثنى بالا على ما سيجي في بحث المستثنى
في وجوب النصب ولو محلا في كلام موجب تام وفي جواز النصب
واختيار البدل ولو محلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور
وغير ذلك مما يذكر في بحثه ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة
بشيء كرب وتبعه المص والمنصوب ابن هشام وقال لانها لا توصل
معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحلت على الزائد في العمل للاشتراك في عدم
التعدية وقال الدماميني كون معنى التعدية ما ذكره ممنوع بل معناها
جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات ذلك للمجرور بل ايصاله
الى المعنى على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا يفيد انتفاءه عنه
واقول المنع مكابرة والا ينتقض تعريف حروف الجر منعا بادات الاستثناء
لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى وذهب بعضهم الى انها متعلقة
بشيء كسائر حروف الجر ومجرور لولا ولعل مبتدأ مرفوع المحل وما
بعده لفظا كما في الثاني او تقديرا كما في الاول خبره فهما غير متعلق
بشيء ومحمولا للنحو في العمل اما على الزائد او على غيره كما سبق نحو لولا
موجود لهلك زيد ولعل زيد قائم ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب
المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه اي ما عدا هذه السبعة ان كان الجار

في او كان

في او كان بمعناه كالباء نحو صليت في المسجد او بالمسجد هذا على رأي
ابن الحاجب واما على رأي الجمهور فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه
عندهم مشروط بتقدير في او على انه مفعول له لمتعلقه ان كان الجار لاما
او ما بمعناه كمن نحو ضربت زيدا للتأديب وكيم عصيت وسي
كما المفعول فيه في الاختلاف او على انه مفعول به غير صريح ان كان
الجار ما عداهما نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور
اي يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار ففي العبارة مسامحة
اذ الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون
من جملة المتعلق الذي هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه
الذي هو من قبيل المعمول كما حققه في الامتحان فيكون اي مجموع الجار
والمجرور على ما هو المناسب للسياق فعلى هذا يكون في قوله مرفوع
المحل تسامح او يجوز تسمية الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور
فقط لقربه فلا تسامح ولا يجوز فيه على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد
ويجوز تقديم ما عدا هذا اي ما يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور
على متعلقه نحو بزيد مررت لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل اينما
وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالحميم له فيدخل فيما لا يدخله
الاجانب واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجي في بحث المرفوع وقال
العلامة التفتازاني في شرح مختصر عز الدين ظاهر كلام صاحب الكا

المعنى ثم في الظرف

الكشاف ان النائب اذا كان جارا او مجرورا يجوز تقديمه على عامله
فيقال زيد به ممرور لانه ذكر في قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا انه
عنه فاعل مسئولا قدم عليه **وقد يحذف** المتعلق فان كان المتعلق
المحذوف فعلا اصطلاحيا فاكتفى به عن شابهه او المراد به الدال على
الحدث فيعمهما عاما لكل الموجودات كالكائن والحاصل والموجود و
والمستقر متضمنا في الجار والمجرور اى مفهوما معناه منهما عرفا
سميان اى الجار والمجرور في الاصطلاح ظرفا مستقرا
فيه لاستقرار معنى العامل وعمله وضميره واعرابه فيهما اما
الاول فظاهر واما البواقي فبانتقال كل منها منه اليهما لقيامهما
مقامه فقد يقع ركنا وقد لا نحو زيد في الدار اى حصل او حاصل
وان لم يكن كذلك اى ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما او لم
يحذف فمتعلقه اى الجار والمجرور يسميان ظرفا لغوا اى فضلة
مستغنى عنه ابدا في الكلام لعدم الانفهام معنى العامل منهما وعدم
الانتقال شيء من الامور الثلثة منه اليهما ولا لهما اعراب في انفسهما
واما الاعراب المحلي فلمجرورهما فقط لما سبق نحو زيد في الدار اى كامل
او آكل بقرينة حالية او مقالية ولغوا بلا شبهة فكذا يعلم ان المحذوف
بهما هذا مسلك الجمهور وقيل انه مع الخاص المحذوف بهما يكون مستقرا
مررت بزيد ووجد زيد في الدار **وقد يحذف** الجار وهو اى حذف

اى حذف الجار على نوعين قياسي اى مضبوط بضابط كلي بحيث اذا
وجد في جزئي من الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه وسماعي
اى غير مضبوط بضابط كلي بل يحتاج الى السماع في كل جزئي فالقياسي
في ثلثة مواضع الموضع الاول المفعول فيه فان حذف في لا بعينه اذ لا
يقدر الا الشائع لتبادره وجوز الفاضل العصام تقديره ايضا منه
قياسي اى قياسي ان كان المفعول فيه ظرف زمان مبهما كان او محدودا
اذ الاول جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر
واما انتصابه فلشبهه او معناه وان لم يكن ذلك جزءا منه مفهوما فيحمل
الحمل عليه والثاني محمول على الاول لاشتراكهما في الزمانية نحو سرت
حينا او زمانا وصمت شهرا او يوما الاول للاول والثاني للثاني
او كان ظرف مكان مبهما للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما في صفة
الابهام وهو ما اى مدلول او اسم ثبت اسم بسبب امر داخل
في مسماه بل خارج عنه فهو مبهم في ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج ومنهم
من فسره بالنكرة ورد بانه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه
مع انه من المحدود وقيل وغير جامع ايضا لخروج نحو خلفك عنه
ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعريف بالاضافة
ومنهم من فسره بما لم يعتبر له حدود ونهاية ويخرج منه المقادير
الممسوحة مع انها مما يحذف منه في ويجب ان يستثنى منه مثل

عاما

وما عرف بهما فكالمذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة ح

بخصوصه ح

غير ح

جانب ولذا لم يسلك المصنف مسلكهما واختار ما هو المرضي عند ابن
الحاجب على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب في استثناء ما استثناه
وابن الحاجب سكت عنه مع انه لا بد منه كما ذكره الرضي كالجهات الست
وهي امام وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت
نحو جلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه
انسان او غيره واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه اسم الامام
والوجه غير داخل في ذلك المكان وقس عليه غيره وكعند نحو جلست
عندك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب
او ما في جانبه كداره ومملكته اعاد الجار ليتعين العطف على الجهات
ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم ح كونه من
الجهات الست وليس كذلك ولدى بمعنى عند الا انه مختص به
بالحضرة عطف عليه وكذا غيره ووسط نحو بسكون السين بمعنى بين
قال في مختار الصحاح كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول
جلست وسط القوم كما تقول بين القوم وبين وازاء وحذاء وتلقاء
والثلاثة الاخيرة بمعنى الجهة وتشبيهها بالمثال ظاهر وكالمقادير
الممسوحة اى المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة الى انها نوع
آخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما
او معدودا نحو فرسخ فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثني

عشر الف

عشر الف خطوة وهي امر غير داخل فيه وميل فانه ايضا مقدار من
المسافة يعرف بالمساحة باربعة آلاف خطوة فهو ثلث الفرسخ وبريد
وهو ايضا نحو مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه
مقدارا باثني عشر ميلا الا جانبا يعني يحذف في قياسا من المكان المبهم
الا جانبا او جهة وجهها لظهورها بمعنى ووسطا بفتح السين وهو محدود على
التفسير الثاني لانه اسم لمعين مما بين طرفي الشيء ومبهم على تفسير
المصنف لكنه يخرج عن حكمه وخارج الدار وداخل الدار وجوف
البيت والاصل اسم مكان يوفي الوفق ظرف مشتق بزيادة الميم
في اوله لا يكون ملتبسا بمعنى الاستقرار بان لا يكون مشتقا من
حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان مع القرار ولو في الجملة
نحو المقتل والمضرب فان كلا من القتل والضرب الذين
اشتق منهما المقتل والمضرب غير قار الذات فلا يظهر
كونهما ظرفا لمضمونهما فضلا عن كونهما لعاملهما اذ معنى الظرفية
كون الشيء مستقرا لآخر فلا بد من في للتنصيص على الظرفية
وكذا اى مما يستثنى كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى
ايضا اى الاستقرار ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانه
وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما ظرفا لعا
ملهما مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في للتنصيص

المبهم

اى القتل والضرب منها
اى مستقرا فيه

ان كان بمعناه ح

آخر بيان

على ظرفيتهما فان هذه المشتبهات لا يجوز حذف في منها مع كون كل
منهما مبهما اما مثل جانب فلانه مما ثبت له الاسم بسبب الاضافة
الى شيء خارج عن المسمى واما اسم المكان فلانه انما ثبت مثل
هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه للخارج عنه و
ذلك معلوم بالاستقراء وقد عرفت سره في اسم المكان ولعل سره
في مثل جانب انه كمثل خارج ليس باصل في الظرفية بل ظرفيته
انما حصلت بالاضافة الى المحدود ويرشدك اليه قوله جانب
الدار ويؤيده قول بعض الكملاء ويستثنى عن حكم المبهم ما اضيف
الى المحدود كجانب المصر وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه
الدار وجهة الباب هذا كلامه فيكون في حكم المحدود ولو سلم ان
الاضافة الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل عليه ذكره
بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالسر فيه انه ليس باصل في الظرفية
بل يستعمل كثيرا في غيرها ولا بد من في للتنصيص على الظرفية لا يقال جلست
جانب الدار او جهة البيت او وجه الخان او وسط الدكان بالفتح
كما نص عليه سيبويه او مضرب زيد او مقامه بل يقال جلست في جانب
الدار او في مضرب زيد او في مقامه واما ان كان على مثل القسم الاخر
وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان بمعنى الاستقرار كما كان نوعا بمعناه
سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه او لا يجوز حذف في منه لانه لكونه

منضمنا

متضمنا للمصدر بمعناه يشعر بكونه ظرفا للحدث بمعناه فلا حاجة الى ذكر في
في نحو قمت مقامه وقعدت مكانه الاول للاول والثاني للثاني
وان كان ظرف مكان محدود وهو ما ثبت له الاسم بسبب امر داخل
في مسماه غير خارج عنه نحو دار وبيت وبلد فانها اسماء لتلك
المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدار في البلد والبيت في الدار
والجدار والسقف في البيت فلا يجوز حذف في منه اذ لا يحمل على الزمان
المبهم لاختلاف[illegible] ووصفا ولا على المحدود لعدم اصالته فلا يقال
صليت دارا بل يقال صليت في دار الا فيما اي من مكان محدود وقع
بعد دخل ونزل وسكن فانه يجوز حذف في منه على الحذف والايصال
بطريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهة ما بعدها
بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمي انه مفعول به
وليس كذلك لمجيء استعماله بمعنى على ان مصدرها على فعول وهو
في الاغلب مصدر [illegible] اللازم كالخروج وقيل ان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلا لا يتم الا
بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل انما يتم عقلا
بمحل ما كما يتم جلست بمجلس ما عقلا ولا يبعد بذلك
متعديا عرفا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد
والموضع الثاني المفعول له فانه يحذف منه اللام قياسا اذا كان

فعلا

لاختلافهما ذاتا بيا

اى حدثنا لاعيا كجئتك للسمن لقة على الفعل المعلل به اى اتحد فاعلهما ومقارنا له اى للفعل المعلل فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما كما فى مثال المتن او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر كقعدت عن الحرب جبنا ثم ان المراد بالوجود اعم من ان يكون فى الواقع او فى قصد الفاعل فلا يرد ان مثل شهدت الحرب ابتغاء للصلح صحيح وان لم يوقع الشاهد فالمقارنة ليست مما لابد منه لوجودها فى قصده ووجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر نحو ضربت زيدا تاديبا اى ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود الضرب والتاديب واحد لكن التاديب يحصل بالضرب ويترتب عليه

فان قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه الفاضل العصام بان هذا وهم بل هو احداث الادب وما يليق بالشخص
والضرب سبب ووسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك بخلاف اكرمتك لاكرامك لعدم الاتحاد فى الفاعل وجئتك اليوم لوعدى امس اى بذلك الامس لعدم المقارنة فى الوجود وفى هذين الموضعين اى المفعول فيه والمفعول له المذكورين اذا حذف الجار ينتصب مجرور ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه يعنى لا يبقى مجرورا لا قياسا ولا شذوذا بالاتفاق ثم ان الرفع على النيابة وقو

وقوعه فى الاول وضعى فى الثانى لما تقرر عندهم انه لا ينوب مناب الفاعل والثالث من المواضع الثلثة ان بالسكون وان بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما فالجار يحذف منهما قياسا للتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التى بعدهما فى تقدير الاسم نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى وقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا اى لان المساجد لله والسماعى فيما عدا هذه الثلثة مما سمع من العرب يحفظ ولا يقاس عليه ثم اى بعد بيان مواضع حذف الجار القياسى بعد الحذف قياسا او سماعا فى غير الاولين والثالث من القياسى اذ فى الاولين لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر ان توصل متعلقه الى المجرور فان نظهر الاعراب المحلى فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر فى الثالث لمانع آخر منه ثم ان كون القياس فيه ذلك ما ذهب اليه سيبويه لان الغالب فى حذف الجار فينبغى ان يحمل عليه ما ابهم حاله وذهب الخليل والكسائى فيه الى ان القياس بعد الابقاء على ما كان من الجر لان ما ابهم حاله ينبغى ان يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا وقس عليه ما لم يظهر فيه لمانع آخر من بعض السماعى وهو النصب على المفعولية او الرفع على النيابة ويسمى اى ما ذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى

المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه حذفا وابقاء الاوجه التسمية
ظاهر مثال النصب من السماعي نحو قوله تعالى واختار موسى قومه
اي من قومه ومثال الرفع منه نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر
اي مشترك فيه ومستقر فيه حذف الجار ورفع المجرور وانيب
مناب الفاعل كالمستتر ومثال النصب من ثالث القياسي مر ومثال
الرفع منه نحو اعجب ان ضربت او انك ضارب وقد يبقى المجرور
بعد حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير
الموافق للقياس النصب او الرفع وهذا مختص عند البصريين
بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به و
من اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله بالجر
لافعلن اي والله ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين او محذو
فين حال كونهما ملتبسين بمعنى واحد بدون العطف والابدال
اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة وهذا من قبيل اكلت من ثمره
من تفاحه ولو قال بلا تبعية لكان اشمل واولى بفعل واحد
اصطلاحي بقرينة المثال فاكتفى به عن شبهه ومعناه او المراد
به الدال على الحدث فيعمها لان مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق
احدهما به اشتغل بالعمل في مجروره بعينه وقضى حاجته ولم يبق
له اقتضاء لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد

ولا يجوز ذكر الفعل لانه الاصل في الدعا

(في الهامش: ...بمعنى واحد بدون العطف)

لان احدهما

لان احدهما لا يغني عن الآخر حينئذ فلا يقال مررت بزيد بعمرو
بل يقال وبعمرو ولو جعل بدلا كان بدل الغلط وهو لا يوجد في
كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد باخيك ونحو نظرت الى
الفلك الى قمره ولا يقال ضربت يوم جمعة يوم السبت
بل يقال ويوم السبت ولا يصح البدل لما مر الاول مثال
لكون الجارين ملفوظين ومدخولهما مفعولا به غير صريح
والثاني لكونهما محذوفين ومدخولهما مفعولا فيه على عكس
ما يأتي من المثالين قيل لانه يلزم في الاول لصوق مرور واحد
في حالة واحدة بشيئين وفي الثاني وجود ضرب واحد في حالة
واحدة في زمانين وهما ممتنعان وفيه ان اريد بالواحد المرة فهي
ليس بمدلول الفعل وان اريد به الجنس الذي هو مدلوله
فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد
واكلت من ثمره من تفاحه فان الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى
واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني
بالمقيد بالوقوع في مدخول الاول في الاول وبكونه مبتدأ او
ناشئا من الاول في الثاني فكان الاول متعلق بفعل عام والثاني
بخاص فلا اتحاد لمتعلقيهما بخلاف المثالين الاولين فان الثاني فيهما
لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز

لما مر فعلكذا المستفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوي والعلامة
التفتازاني ومن تبعهم في تفسير قوله تع كلما رزقوا منها من ثمرة الآية
وقول الشارح الاول الا انه لا يجوز لعدم اتحاد معنى الجارين لان
معنى الاول في الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني ظرفية المكان
وهو بيان الجهة
ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني خاص
وهو من ثمره في المثال الثاني من الجواز
وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقة كلام هؤلاء الفحول العظام
قاصر عن افادة هذا المرام في هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام
حين نقل او قول الشارح
كفاية مجرد المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكفي لانه لا يجوز
اكلت من تفاحه من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا يمكن
التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس ولان
معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم يسمع التوصيف بهما من غير
هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل بدخوله وتخصيصه
كما حققنا **والعامل** في الاسمين بعني المبتدء والخبر في الاصل على ضربين
ايضا اي كالعامل في كل قسم منهما منصوبه قبل مرفوعه وقسم على
العكس اي مرفوعه قبل منصوبه القسم الاول ثمانية احرف
ولقد احسن في اختيار القلة ستة منها تسمى حروفا والانسب
الاشبه الاحرف لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا وجها
باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ما يشابه الفعل
وعمل

وتفصيلها
وعمل عمله الفرعي وله افراد كثيرة تلاحظ معه اجمالا او باعتبار انها
اذا لوحظت مع وضعها تبلغ الكثرة مشبهة لفظا بالفعل الماضي
لكونها على ثلثة احرف فصاعدا اي لكونها منقسمة الى الثلاثي
كان وان وليت والرباعي كلعل وكان والخماسي كلكن ولفتح
اواخرها اي لبنائها على الفتح ومعنى ولاستعمالها لفعل مطلقا او جملة
معنى الفعل وهو الحدث في كل منها مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك
والتمني والترجي ولملازمتها الاسماء وبالمتعدي خاصة في دخولها
على الاسمين ولذا علت عمله الا انه قدم منصوبها على مرفوعها
ليكون عملها فرعيا له تنبيها على فرعيتها له في العمل وزيفه الرضي بانه
مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين بليس مع انه لم يعمل
بهما فيهما والجواب انه لما شابه لا لنفي الجنس لان في التاكيد و
ملازمة الاسماء جعل مساويا لها في العمل لعدم عملها الفرعي وايضا
لما شابه بواسطتها للفعل عمل عمل الفرعي مثلها فلو عمل به فيهما
لا التبس بها لا المشبهة بليس ولم يعكس لان المناسب
ان يعتبر عمل الاولى اولا لكثرتها وقلة الثانية ولكون مشبهة
به الثانية ناقصا غير متصرف على انه يلزم حرج مرتبة الوضع اعني لا على
الاصل اعني ان وحمل ما عليها هكذا استفيد من حاشية انوار
التنزيل للفاضل العصام وقال الرضي الوجه هو ان اقوى عمل

الفعل نصب المفعول اوّلاً ثم رفع الفاعل ثانياً لانه عمل خلاف مقتضاه
وذا غاية في العمل فاعطى ذلك لها تنبيهاً على كمال مشابهتها له وقال الفاضل
العصام في حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها شبه بالمتعدى

ثم عمل النصب وثانيا ما هو مشترك بينها جميع الافعال صح

اثبتت اوّلاً ما هو من خواصه ثم عمل الرفع انّ وانّ هما للتحقيق
اى لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير في الاوّل وبه في الثانى كما سيجئ
وكانّ هو حرف برأسه على الصحيح حملاً على اخواته ولان الاصل عدم
التركيب هو للتشبيه اى لانشاء تشبيه اسمه بخبره جامداً كان
الخبر نحو كانّ زيداً الاسد او مشتقاً نحو كانك قائم او تقوم و
قال الزجاج اذا كان مشتقاً كان للشك لان الخبر عبارة عن
الاسم ولا يجوز تشبيه الشئ بنفسه اجيب بان التقدير
كانك شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف غير الغيبة
الى الخطاب والاتحاد انما كان بعد التشبيه ادعاء وقال الفاضل
العصام دليل الزجاج قوى والجواب ضعيف لان الشخص القائم
ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح
جعل ضميره له وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه ولان
موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط غير موجود ههنا والمصنف
كابن الحاجب لم يتعرض لكونه للشك متابعة الجمهور او حملاً
له على التوسع ولكنّ ايضاً مفرد عند البصريين لما مرّ هو للاستدراك

اى لدفع

اى لدفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعاً شبيهاً بالاستثناء
ومن ثمه قدر اداة الاستثناء في المنقطع بلكن فاذا قلت جاءنى زيد
فكانه توهم ان عمراً ايضاً جاءك لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك
التوهم بقولك لكن عمراً لم يجئ ذكره الرضى وفى القاموس استدرك
الشئ بالشئ حاول ادراكه به فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك
المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام البيان
نقيضه فطلب افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام وفسره ابن نظام

ثم صح

الفضل الهندى بطلب درك التابع بدفع ما عسى ان يتوهم
ورده الفاضل العصام بان المستدرك وهو المتكلم يوهم فيطلب ادراك
غيره ما فاته وهى تقع بين كلامين متغايرين نفياً واثباتاً
معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمراً غائب او لفظاً ايضاً كجاءنى
زيد لكن عمراً لم يجئ وليت هو للتمنى اى لانشائه وهو
طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فيدخل على المستحيل كليت
الشباب يعود يوماً وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع
الرجاء ليت لى مالاً فاحج به ولعل هو للترجى اى لانشائه
وهو ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب
محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب
مكروه كذلك نحو لعلى اموت الساعة كذا قال الرضى ورضى به

[illegible]

المضي على ما هو الظ او النفي بما هو الغالب بحيث لم يتعرض للثاني
بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام صاحب
اللباب الكشاف حيث قال ولعل للترجي او الاشفاق قال المحقق
الحقاني العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ان هذا قد يكون
من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به
موارد الاستعمال انتهى وقال الرضي ان لعل اذا وقعت في كلام
علام الغيوب يكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو الحق
لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب
الكشف ان لعل الواردة في القرآن قد تكون للاطماع وبينه بما
حاصله ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها للاطماع
في محل التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما البدل
على انه لا خلف في اطماع الكرماء او ليكون على دأب كلام العظماء
او ليبنى العباد على ان لا يتكلوا على العبارة وقيل انها للتحقيق
كان ورده الرضي بانه منقوض بقوله تع لعله يتذكر اه ويخشى
فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام بان المتوقع
احد الامرين ويحتمل انه خشي وان لم يتذكر ثم ان العلامة
التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي الحصول
وما قبلها مما يناسب ان يعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها

بمنزلة الغرض

بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من ائمة العربية
ان لعل قد تكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها
الترجي سواء كان كالاطماع مثل لعلكم تفلحون او لا مثل
لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورده المص يعني صاحب
الكشاف بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا في بيان معناها
الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم صلاحها لمجرد معنى العلية
والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على
المريض كي اعوده واخذت الماء كي اشربه ولا يصلح لعل
وقال الرضي القائل بالتعليل قطرب وابو علي ورد عليهما بانه منقوض
بقوله تع وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل
واجاب عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله على التقريب في النظر
فالمعنى اي شيء يجعلك داريا لها ليحصل قرب اتيانها
في نظرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم
وقيل قد يجيء للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم
ولا يتقدم معمولها اي هذه الحروف عليها لئلا يبطل الصدارة
في غير ان واما فيها فلانها حرف موصول كان المصدرية وحكم
مدخولها صلتها وشيء من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول
لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها في العمل لكونه بالمشابهة

وهذا غير ملايم عاذكره الرضي والفاضل العصام في وجه العمل فافهم
ولها صدر الكلام وجوبا اى الكلام الذى دخلت هي عليه مقصودة
لذاته كان زيدا قائم اولا كقال زيد ان عمرو اقائم ليعلم من اول
الوهلة انه من اى قسم من اقسام الكلام تاكيدي ام تشبيهي
ام غيرهما واما قول فاضل العصام في وجه وجوب صدارة ان
ان الجملة في المآل فاعل لمضمونها لكونها حرف تحقيق فان زيدا
قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنقوض
في غير ان المفتوحة ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم
الصدر لها الذى هو المقصود افاده بقوله فلا تقع في الصدر اى في
صدر الكلام اصلا اى لا بالنظر الى الكلام مدخولها لانه خرج عن
الكلامية وصارت في حكم المصدر ولا بالنظر الى الكلام جعلت معه جزء
منه كما في مثل عندى علمك انك قائم لالتباسها بالمكسورة
لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل على سبق
اللسان لان الصدر موضع المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان
يكون خبرا آخر او ظرفا لخبرها وتلحقها اى الحروف المذكورة ما
الكافة فتلغى عن العمل اى يبطل عملها وتدخل على الافعال ولا
تختص بالاسماء كما تختص بها بدونها اذ لا يلزم كون مدخولها
صالحا للمعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو انما زيد ضارب فان

المكسورة

فان المكسورة لا يتغير معنى الجملة الا المؤكد وان المفتوحة مع جملتها
بل تؤكده
اى اسمها وخبرها والتسمية بها باعتبار الكون قال الفاضل العصام
والاصافة ليست لادنى ملابسة بل حقيقة فهي في حكم المصدر
يؤخذ من خبرها مصدر مضاف الى الاسم ان كان الخبر المشتق فظاهر
نحو اعجبني ان زيدا انسان اى انسانيته كذا في الرضي وقال الفاضل
العصام هذا ليس بعرفي فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر
بل يؤخذ من صفته مصدر ان يضاف احدهما الى الاخر وهو الى الاسم
كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اى بانتفاء فقاهتهم
وقد يؤخذ من اجزائه مصدر مضاف الى الاسم مثل بلغني ان زيدا
ان تعطه يشكرك ابوه اى شكر ابيه اياك على تقدير اعطا
ئك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغني ان زيدا
ابوه قائم اى قيام ابيه ومن ثمة اى من اجل عدم تغييره
المكسورة وتغيير المفتوحة وجب الكسر في موضع الجمل الاول
اما جمع المفرد وافراد الجمع على طبق قوله والفتح في موضع المفرد
ان اى مادتها هذا خبر في موقع الامر وهو ابلغ منه كما
تقرر في محله قال الفاضل العصام في الابتداء اى حال كونها في
ابتداء الكلام ولو تقديرا بان يكون استئنافا نحو قوله تعالى ولا
يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وجه الكسر ههنا ظاهر نحو ان
زيد

اى قيام [illegible] وان في [illegible] الى المصدر [illegible] نحو ان زيدا

قائم وفي جواب القسم لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا للكوفيين
والمبرد اذا لم يكن في خبرها اللام فانهم يجوزون الفتح فيه لتأ
ويلهم بالمفرد واستبعده الرضي بانه لا يقع المفرد الصريح جوابا
للقسم فكيف يؤول به نحو والله ان زيدا قائم وفي الصلة لانها لا
يكون الا جملة كما يجي نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفا
تحه لتنوء بالعصبة وفي الخبر عن اسم عين لانها لو فتحت
لا يصلح للحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو ما قولي
انك قائم كما تكسر نحو العلم انه حق في انه قائم وفي جملة دخلت
فيها على خبرها اي لام الابتداء لانها لتاكيد خبرها اللام تفتح
كما سيجي نحو علمنا ان زيدا القائم وحال كونها بعد القول المعرى
عن الظن لانه يتعلق القول بالجملة انما هو لحكايتها فلا يتصرف
في مضمونها مع انها معمول له لان معموليتها انما هو باعتبار لفظها
فهي بالقياس الى الباقية على حالها ولذا لا يدخل في قوله مفعوله
لان مفعوليتها انما هي باعتبار معناها وانما قال المعرى عن الظن
اذ لو لم يعر عنه لكان في حكم افعال القلوب وتفتح بعده نحو قال انه
الله واحد وبعد حتى الابتدائية اي التي يبتدأ بها الكلام فتبدؤ
بها لان العاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجارة انما تدخل
على الاسم حقيقة او حكما فتفتح بعدها نحو اتفعل كذا حتى

ان زيدا

مضمون الجملة كالمكسورة فيكونا موضع الجملة وفيما لم يدخل على صح

ان زيدا يقول وجه الكسر ههنا ظاهر وبعد حرف التصديق مثل نعم وبلى
وغيرهما نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيد قائم او ازيد قائم
وبعد حروف الافتتاح اي حروف يبتدأ بها الكلام وهي الا واما
وقد يقلب همزتها ياء وعينا وقد يحذف الالف في الاحوال الثلثة
ذكره الفاضل العصام فيكون للجمع بملاحظة فروعهما والا فا
لظاهر حرفا الافتتاح نحو الا ان زيدا قائم وبعد واو الحال نحو
قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون لوجوب ما بعد
هذه الحروف جملة وفتحت ان حال كونها فاعلة مع جملتها و
الثانية اما ما اخذ فيها لكونها في حكمها لا الجرى على اصطلاح
الغير كما زعم الفاضل العصام او في المفعولية نظرا الى اصلها
نحو بلغني انك قائم ومفعولة معها نحو علمت ان زيدا قائم اي قيا
ومبتدأ نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث
ان زيدا جالس لوجوب كون كل منها مفردا وما يضاف اليه حيث
وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخله ان تفتح لا محالة وحال
كونها بعد لو قدمها بالبساطتها لا انه اي ما بعدها فاعل لمحذوف
لامتناع كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط
على الاسم نحو لو انك قائم لكان كذا في الجامي والصواب ثبت بالخطاب
لوجوب كون خبرها حينئذ مشتقا ليكون كالعوض عن المحذوف

واما الجامد فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كما في الامتحان وغيره في بحث
حروف الشرط والجواب بان الخبر في الحقيقة جامد محذوف وقائم صفة ليس
بصواب لانه مع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع الفعل موضوع لشيء متعذر
ح اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به
كما لا يخفى اي لو ثبت قيامك وبعد لولا الامتناعية والتعميم
للتخصيصية لا يساعده قوله لانه اي ما بعدها مبتدأ لا فاعل كما زعمه
الكسائي والفراء او لا وجد ذهابك فان ما بعدها فاعل لا مبتدأ للزوم
لزومها الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لولا ذهابك موجود
وبعد ما المصدرية التوقيتية المنسوبة الى التوقيت بدلالتها
على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضي ورضي به الفاضل
العصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام مستقل ليعمل فيها لانه اي
ما بعدها فاعل لاختصاص ما المصدرية توقيتية اولا ولذا اظهر
وانما قيد بها اولا لانها لو لم يرد بها التوقيت لم يحتج الى ايرادها
لحصول المصدرية بان كما لا يخفى بالفعل لفظا او تقديرا
عند سيبويه وتم الكلام ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو بقوا في
الدنيا ما الدنيا باقية قال الرضي وهو الحق نحو اجلس ما ان زيدا
قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم هذا على وفق ما قال الرضي ان صلتها ماض
مثبت او منفي بلم غالبا والمعنى على الاستقبال في الاغلب بمعنى مدة

ثبوت قيام زيد

ثبوت قيام زيد اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها وبعد حروف
الجر نحو عجبت مما انك قائم للزوم كون ما بعدها مفردا وبعد حتى
العاطفة للمفرد وهذا بيان للواقع لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما
صرح به العلامة التفتازاني في المطول ومولانا السيد عبد
الله لب الالباب مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها او احترازا عن العاطفة
للجملة على ما يشعر به توهم كلام السكاكي في بحث العطف وكلام
العلامة المزبور قبل التصريح المذكور والمختار على ما قيل
هو الاول لان شرط العطف بحتى الذي ذكر في محله لا يتحقق
في الجمل على انه لو تم الثاني لكان ما بعدها مما يجوز فيه الامران فافهم
نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ الاسميتين لدخول الحرفين
في حرف الجر لانهما ح يكونان مبتدأين وان مع جملتها خبر عنهما بتقدير
زمان مضاف ليصح الحمل والمضاف اليه لا يكون الا مفردا فتأمل نحو
ما رأيته مذ انك قائم وحيث جاز التقديران اي تقدير كون
ان مع جملتها جملة وتقدير كونها معها مفردة والمراد بالجواز ما
يجامع ترجح احد الطرفين لان الخلف عن الحذف ارجح ذكره الفاضل
العصام جاز الامران اي الكسر والفتح كالتي وقعت بعد فاء
الجزاء او اذا المفاجاة نحو من يكرمني فاني اكرمه او اذا اني اكرمه
فاذا كسرت وهو الارجح لما مر فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت ان

ط اخبار بمعنى الا انه

ط في شرح لب

ط انك صا

المكسورة

لا تغير وان فتحت فالمعنى فاكرامى اياه ثابت فاقع جلتها محذوف الخبر
على وفق ما ذكره الرضى وقال الفضل العصام فيه ان تقديم الخبر هنا وجب
فالمعنى فثابت اكرامى اياه ثم قال هنا بحث وهو ان تقديم الخبر
لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغى ان لا يجوز
حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس يفوت به وجوز
الفضل الجامى كون التقدير فجزاؤه انى اكرمه فيكون المحذوف مبتدأ
غير مسلم عنى ورده الفضل العصام بانه يستلزم الحذف قبل الحاجة وانه لم
يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء لان جعل الشيء جزاء يفيد
كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني فجزاؤه انى ضربتك بل يقال ان ضربتني
ضربتك وتخفف المكسورة بحذف النون المتحركة مع حركتها لثقل
التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم حين عند سيبويه وسائر النحاة
اللام الفرق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس حين
الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بها لعمل لا يحصل في التقدير
والمحلى واما في اللفظى فلاطراد اللام عند عدم قرينة معينة عنها
نحو حرف النفي كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله عند
المدح وان مالك كانت كرام المعادن وتمنع عند وجودها صرح به
الفضل العصام ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذ
هب سيبويه والاخفش وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق

لمجامعتها

لمجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ على ما هو مذهب الكوفيين كما سيجيء نحو قوله
شلت يمينك ان قتلت لمسلما او لعدم التعليق بها في باب علمت كما في
المثال الاتي فافهم في خبرها لفظا او معنى اى المكسورة المخففة ولا
يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف ويجوز
الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض المشابهة
لفتح الاخر كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم يصرح ودخولها
لزوما على فعل من افعال المبتدأ والخبر كالافعال الناقصة
وافعال القلوب لئلا تخرج بالكلية عن اصلها الذي هو الدخول عليهما
بان تدخل على ما يقتضيهما والكوفيون يعممون ويمكن عطف دخولها على اللام
يعني انها لو دخلت على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك
الفعل مما لا تدخل على الاسم اصلا فاو لم نجعله عطفا على الغائها
مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف
لان دخولها على غيره لندوره وشذوذه كالمعدوم كذا في الامتحان
نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين ويجوز
دخول اللام على خبر الناقصة الداخلة عليها المكسورة المخففة كما في
التسهيل لان الخبر وان كان لها لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ ان كان زيد
لقائما ان زيدا لقائم صرح به الدماميني في شرحه وكذا المفعول الثاني
لباب علمت ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق لو دخلت

على اول مفعوليه ولما دخل هنا على فاتيهما ونصب اولهما لعدم المانع لزم
ان ينصب الثاني ايضاً لامتناع الاقتصار كذا في الرضي وتخفف المفتوحة
فتعمل اي المفتوحة المخففة في ضمير شان مقدر وجوباً لانها اقوى منها
بهة من المكسورة العاملة جوازاً ولم يوجد عملها في ظاهر فقدرة مقدر
وجوباً لئلا يلزم ترجح الاضعف ويلزم حينئذ ان يكون قبلها فعل من
افعال التحقيق حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن يعني انها اذا
كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله تعالى
وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وما سيأتي من قوله تعالى وان عسى
ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج في الدفع الى التعسف بحمل اللزوم على الغلبة وجه
اللزوم رعايتها بشهادة الاستقراء المناسبة في التحقيق وهي وان لم
تقتضي الا الاولوية الا انه التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم التي كان
قبلها الظن تحمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب دلالته على
الوقوع والناصبة باعتبار عدم بعده التيقن نحو علمت ان زيد قائم اي انه
وتدخل اي يجوز دخولها على الفعل مطلقاً من افعال المبتدأ او لا متصرفاً
او لا شرطاً او دعاء او لا اي يجوز كون مفسر ضمير الشان المقدر جملة
فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شيء من
النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضي فليس
معنى الدخول في المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم يلزمها مع الفعل

المتصرف غير الشرط والدعاء اي مع دخولها عليه قبلها فعل التحقيق بقرينة
الامثلة حرف النفي لا وما ولن ولم او ان نحو علمت ان لا تقوم بالرفع اي انه وتبينت
ان ما تقوم وقوله تعالى ايحسب ان لن يقدر وقوله تعالى ايحسب ان لم يره وظننت
ان لما تقم وعلمت ان قد تقوم او السين نحو قوله تعالى علم ان سيكون او
سوف يكون كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او
قد علمت ان قد تقوم ليكون كل منها كالعوض عن المحذوفة وللفرق بينها
وبين الناصبة فان هذه الحروف لا تقع بينها وبين فعلها لانها مع ما تأويل
المصدر بالفصل الا بها فانها لكثرة دورانها تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها
نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فان ما بعدها ان كان
منصوباً لفظاً فالناصبة والا فالمخففة او بالمعنى فانه ان عني به الاستقبال فا
لناصبة والا فالمخففة ويمكن ان يكون الفارق ما كان قبلها من فعل التحقيق
مع انضمام الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر في الجملة
فافهم ولو كان اي الفعل الداخل هي عليه غير متصرف او شرطاً او دعاء لا يحتاج
الا احد هذه الحروف بل لا يجوز لعدم الالتباس ح بالناصبة لانها مع مدخو
لها في حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء لا يؤول الا
بالمصدر نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم مثال
غير المتصرف وقوله تعالى تبينت [illegible] الجن ان لو كانوا يعلمون
الغيب مثال الشرط وقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها مثال

والفصل بها بما فيه الا بلا وانها لضعفها لا تقوى على العمل

الدعاء، ويخفف كان فتلغى اى يبطل عملها على الاستعمال الافصح لفوات بعض
المشابهة بانتفاء فتح الاخر نحو قوله كان ثدياه حقان صدره وصدر
مشرق النحر على ما في الرضي ووجه مشرق النحر على ما في شرح التسهيل ونحو
مشرق اللون على ما في شرح اللباب ولو اعملت على الغير الافصح لقيل
ثدييه ثم ان الظاهر انه لا يقدر بعدها ضمير شان لعدم الداعي اليه كما كان
المفتوحة المخففة ولذا لم يذكره وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة
في العمل في اسم مقدر الا انه لا يلزم ان يكون ضمير شان ويؤيده لزوم لم
وقد لما بعدها اذا فعلا كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد من كلامه وصرح
به الرضي وقوله تعالى كان لم تغن بالامس ومثل كان قد وردت الاطفال
ويخفف لكن فيجب الغاؤها لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر
ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجريها ظاهرا في المخففات فانها
ليس لها اجريت عليه نحو جاءني زيد ولكن عمرو حاضر الواو لعطف الجملة
على الجملة او للاعتراض ويجوز حينئذ اى حين التخفيف واو الفاء دخولها اى
المخففين على الفعل لانتفاء المانع منه وهو العمل نحو كان قد قام زيد
لانه مما لا بد منه كما ذكرنا ونحو ما قام زيد ولكن قعد والتاسع من الاحرف
الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها الا الواقع في المستثنى المنقطع
وهو الذي لم يخرج على بناء المجهول من متعدد لمعلومية عدم
دخوله عند دخوله مدلوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم كمثال

المتن

ای او باعتبار المراد

كمثال المتن او المراد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى الجماعة الخالية
عن زيد والمزوج يستلزم الدخول اولا لكونها بمعنى لكن جاءني حمارا اى لكن حمارا
لم يجئ وقد يظهر وان الثامن من الثمانية لا التي لنفي الجنس لنفي الحكم ذكر
الاستغراق في الاضافة لا ذي ملابسة وشرطه عملها ان يكون اسمها نكرة
لامتناع تأثيره في المعرفة لعدم الجنسية مضافة او مشبهة بها لانها لو
كانت مفردة حقيقة بني على ما تنصب به كما يجيء عن قريب مفصلا
اى لا لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل مثال المضافة نحو لا غلام رجل
جالس عندنا ظرف للخبر على ما هو الظاهر قيدته به للاحتراز عن لزوم
الكذب بنفي الجلوس عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبرا لجعله
مستقرا اليظهر عمل الرفع في خبرها ايضا ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر
فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال المشبهة نحو لا
عشرين درهما لك والقسم الثاني وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه
حرفان ما ولا المشبهتان بليس في كونهما للنفي لكن مشابهة ما اكثر
لانها لنفي الحال كليس بخلاف لا فانها للنفي المطلق او لنفي الاستقبال
والدخول اى دخولهما على المبتدأ والخبر قال الفاضل العصام ومن قال
من وجوه مشابهة ما دخول الباء في خبرها كما في خبر ليس
يرده ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة من اهمل ما واعتبر مشابهته
الى الحاء

بليس وشرط عملهما ان لا يفصل بينهما وبين اسمهما بان زائدة عند تميم

البصريين وتسمى عازلة ونافية مؤكدة عند الكوفيين والا فنفي النفي

اثبات وفي هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسي انه قال

ينبغي ان يراعى في عمل لا الشروط المعتبرة في عمل ما بل هي في لا اولى منها

في ما لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة حيث لم يذكروها

في عمل لا كما في الرضي او على ان عدم ذكرها في عمل لا لانفهامها دلالة والتصريح

اولى وما قاله الفاضل الجامي نقلا عن الفيي انه يرد مع لا في استعمالهم فليس

بوجيه وجيه لان الشرط عدمها فلا يقتضي الوجود في الاستعمال بل يكفي

الامكان على ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود ولا مرضه ولا

يجبرهما مطلقا خلافا للبعض فيه وللآخر في الظرف قياسا على ان ولا يغيرها

اي انه والخبر كمعمول الخبر وان لا ينتقض النفي بالا قيد بها لانه لو انتقض

بغير بمعناها لا يبطل عملهما بل يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما

ولا رجل غير حاضر قال الفاضل العصام ولعله وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض

بحسب اللفظ فافهم ثم قال انه منقوض بلما بمعناها فانها مثلها في ابطال

العمل واقول تركه لندوره وشرط في اسمهما اي مع عدم الفصل وعدم الانتقاض

كون اسمها نكرة لانها لكونها اضعف عملا لازما لا تعمل الا في النكرة التي هي اضعف

في المعرفة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها في الاغلب لنفي الجنس وقد

اي نفي الخبر لا نفي البدل
مثل ما زيد شيئا الا شيء اذ انتقاضه
لا يقتضي عليها لوجوبه قبله و
امكان التبعية للمحل بالآخر

عرفت

وقد عرفت انه ... لا تعمل الا في نكرة فيحمل لا هذه عليها في عدم العمل الا فيها نحو

وانما صح وقوع النكرة مسندا اليها للعموم فيها فان لا لنفي الجنس نص فيه لا يحتمل

غيره ولا هذه ظاهرة فيه فتحمل عليه عند عدم القرينة الصارفة واما عند وجودها

كلا رجل بل رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا

وان لم يوجد احد الشروط المذكورة لم تعملا اي ما ولا لضعفهما في العمل لا مع

الفصل بان نحو ما ان زيد قائم ولا بخبرهما نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل

ولا بغيرها نحو ما زيد عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفي الذي هو العمدة

في المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء نكارة الاسم

نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل رجل بزيد ولا يتقدم معمولهما

عليهما لما مر والعامل في المضارع من السماعي على نوعين ناصب وجازم اذ لا

جار في الفعل والرافع معنوي كما يجيء فالناصب اربعة احرف بالاستقراء

ان لمناسبتها بان في المادة لا سيما عند التخفيف وفي كونها مع الجملة في تأويل المصدر

وهي صل في هذا النوع واخواتها محمولة عليها لمناسبتها لها في الاستقبال في المصدرية

احترز عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم

الله اي لا يعذبهم الله وعن المفسرة كقوله تع اذ اوحينا الى امك ما يوحى

ان اقذفيه وعن المخففة ولن اصله لا عند الفراء ابدل الالف في احدهما نونا

وفي الآخر ميما ولا ان عند الخليل كما في شيء اي بني وحرف ان اصله عند سيبويه

وهو لفظ اذا لا وجه لرده الى اصله ولو رد فالفظ ما خطر بالبال انه اصله

لا لحق به النون الخفيفة للتاكيد فصار لن كذا قال الفاضل العصام هي للنفي

المؤكد في الاستقبال لا المؤبد كما زعم المعتزلة لقوله تعالى فلن ابرح الارض

حتى ياذن لي ابي لان حتى للانتهاء وهو يناقض التابيد قال الفاضل

العصام ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا من حروف النفي

ويجوز تقديم معمول معمولها عليها وكي هي للسببية اي ما قبلها لما بعدها بحسب

الخارج او سببية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن او سببية للآخر

باعتبارين نحو اسلمت كي ادخل الجنة وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما

في قولك لتقضي رقبة ما وعدتني فاللام بدل وان تاخرت كما في قوله تعالى

لكي لا تأسوا على ما فاتكم فكي بدل وقيل تاكيد في الصورتين وقد يذكر بعدها

ان نحو كي ان تقوم فقيل هي زائدة وقيل بدل منها ويدل هذا على ان كي يجعل المضارع

مصدرا وقد يدخل عليه ما فيقال كيما يضرب بالرفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية

وكي جارة والمعنى لمضربة ولا يتقدم معمول معمولها عليها ذكره الفاضل العصام و

اجازه الكسائي على ما في الرضي واذن عند سيبويه والمروي عن الخليل تقديره ان

بعدها وكتبها بالنون مطلقا مبني على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف عليها

بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند المتقدمين وما نقل عن الفراء انه قال ان الغيتها

فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذ العمل

يجوز دها

يجوز دها عنها فمبني على ما نقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بشروط

بخلاف كي وهي للشرط والجزاء في الغالب مثل اذا فاكرمك لمن قال آتيك فهو

جزاء لفعله كما انه جواب لقوله وشرط عملها وجوبا او جوازا مرادا به الامكان

العام ان يكون فعلها المدخول عليه مستقبلا لا حالا اذ الغالب في اذن معنى

الشرط والجزاء وهو الاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف

فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى قيد نابا لغالب اذ قد تجرد عن الشرط كقوله

تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته

فقد علمته فظهر ما في قوله ثم قال لكونهما جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا

في الاستقبال غير معتمد اصلا او كاملا على ما قبله اي فعل غير متعلق بما

قبله ليسلم عن المعارض القوي وان لا يفصل بينه وبين معمولها بغير القسم

والنداء ليسهل عمله الضعف واتيانها نحو اذن والله او رحمك الله او يا زيد

اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يصح هذا في اخواته وان اريد به الحال او اعتمد فعله

على ما قبله اعتمادا كاملا بان يكون خبرا لما قبله او جوابا للقسم او جزاء للشرط قبله

فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء في هذه الثلثة او فصل بغير ما ذكر لم

يعمل اما على التقدير الاول فلعدم كونه على حالة الاغلب وقد مر انه لا اعمال له

الا فيه واما على الثاني فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتطلبين ولان المعتمد

على ما قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه لا يعمل في السابق ولو حكما فيعلم منه

عدم عمله في السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد به اعتراض الفاضل العصام بان

ما ذكر ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه واما على
الثالث فلضعفه ووجود المانع نحو اذن اظنك بالرفع كاذبا لمن قال
قلت بهذا القول مثال لما اريد به الحال ونحو انا اذن اكرمك بالرفع لمن قال
مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع ونحو ان تأتني اذن اكرمك
بالجزم ونحو اذن زيدا نضرب بالرفع قال الفاضل العصام وقد يكون ما يجعل
ما بعد اذن جزاء له في كلام المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة
فانه جواب لمن لا يرضى بسلامه وبيان لجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا
ناقصا كما اذا وقع بعد الفاء او الواو ونحو ان تأتني آتك فاذن اكرمك او واذن
اكرمك فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد والاستقلال المعطوف لانه جملة مهم
والغاؤها بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل والحاصل ان الاعتماد
الناقص يمنع وجوب العمل لا جوازه ويجوز اضمار ان قد خص خاصة او
حال كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز الاضمار لما مر انه اصل في هذا
النوع فينتصب المضارع به اي بان المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء السببية
لان العدول عن الرفع الى النصب لم يشتهر اول الامر الا لقصد تحولها من العطف
الى السببية لان تغير اللفظ يدل على تغير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال
كونها عاطفة ظاهرا وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين
الشرطين وهو اما امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني

رعاية

بالرفع ولا يجوز بالنصب لان الفصل مغتفر على شيء قبل اذن وهو انا فلو جاز النصب لزم وجود المبتداء بدون الخبر وهو ممتنع

رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل هذا على ما هو المشهور وقال الرضي ثم
التقدير زرني فاكرامي ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء جواب
وهو لا يكون الا جملة والفاء السببية لا تكون لعطف المفرد على المفرد بل لعطف
الجملة على الجملة مع قلته وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف ان
التي بسببها ينقلب للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور
فلو ابرز الخبر لكانه اخبر عن الفعل واما قولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فشاذ هذا وكان الجمهور حكموا بكونه جوابا مع كونه في تقدير
المفرد عندهم نظرا الى الحال لان معنى قولنا زرني فاكرمك ان تزرني اكرمك
كما لا يخفى وقال الفاضل العصام ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي ينجزم بعد
سقوط الفاء فتقول في زرني فاكرمك زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف ثم
المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن او نهي نحو لا تشتمني
فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو
اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك والحق الكسائي بالامر الدعاء
على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة وسلم فعل بمعنى الامر نحو عليك
زيدا فاكرمه والامر المقدر نحو الاسد الاسد فتنجو ووافقه ابن جني في مثل
نزال لانه في حكم الامر في الاطراد ولم يرض به الجمهور لما سيجيء او نفي وهو في حكم
الانشاء في استدعائه جوابا نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان

تمنى بيت ويلحق به ما جرى مجراه نحو قولك أتأتيني فتكرمني ولولا التحضيضي
المستلزمة نفي فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا او تمن نحو
ليت لي مالا فانفقه اى ليت لي ثبوت مال فانفاقا مني بالنصب
او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى لا يكون منك نزول فاصابة
خير مني او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اى يكون منك ماء فشرب
مني ولما كان مقصوده بيان عاملية ان مضمرة لا ضبط المواضع التي يضمر
فيها ان اكتفى في التمثيل بالامر الذي هو اصل الانشاء واشرفه ولم يستوف
امثلة تلك المواضع على ما هو دأبه في هذه المركبات المرسالة والجازم خمس
عشرة كلمة اربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما وهما لنفي الماضي
بعد قلبهما المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم ولنفي المتوقع كثيرا دون الاولى ولام الامر احتراز عن لام الجحد
والابتداء ولا النهي اى للطلب اى لطلب الفعل وتركه استعلاء او
خضوعا او استواء فيدخل لام الدعاء ولا للنهي والدعاء وانما عمل كل منها
الجزم لمشابهته بان في الاختصاص بالفعل وقلب معنى مدخوله واحد عشر
منها تجزم لفظا فعلين ان كانا مضارعين وان ماضيين فمحلا وان احدهما
ماضيا فلا لفظا الا احدهما تسمى المجازات اى الجزاء على ما في القاموس فالمعنى
كلم تقتضي الجزاء فالاضافة كاضافة الادات الى الشرط فليس فيها تغليب

الجزاء على الشرط

الجزاء على الشرط قال الفاضل العصام وهي انما هي للشرط سميت به لانه شرط لتحقق
الثاني والجزاء مجاز بطريق التشبيه من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء
على الفعل فانه لاقتضائه اياها وجعلها كشيء واحد اقتضى طولا في الكلام
اعمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياه
في الابهام وحيثما لا يجزم به بلا ما وهي كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب
ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام ويحسن تضمنها معناه
واين يجزم بما وبدونها لثبت الجزم بها بالطريق الاولى وهي ليست
بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها او ان كلا من هذه الثلثة
للمكان واذما قال الشيرازي في ما علمت احدا من النحاة اثبته الا سيبويه
واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هي فعل كان اذ ما فعلا وقال
المبرد هي اذ الظرفية كفها الحاق ما بكره الفاضل العصام مانع طلب الاضافة
وهيئتها للشرط كما حقق حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل
العصام والمص اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان واذا ما لا يجزم بلا
ما الا على قلة لعدم مناسبتها لان في الاحتمال اذ هو للقطع المنافي للابهام الا انه
لما احتمل في الامر المقطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال
لنا جاز تضمنها معنى ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما في
حيث ومتى مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها الوجود اصل الابهام

ليثبت الجزم بها بالطريق الاولى ح

كل من هذه الثلثة للزمان ومهما بمعنى ما لا شئ ولذا لم يذكره معه

قال بعض الكمل اصلها ما الحق بآخرها ما الزائدة لزيادة معنى الابهام

فانقلب الفها هاء لاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب من مه

بمعنى اكفف وما الشرطية وقال الفاضل العصام وكان الميزانيين زعموا انه

مثل كلما وحتى وحيث جعلوه سور القضية الكلية مثلها وبيانها

في التسهيل انه قد يجئ ظرف زمان ومنه قوله وما تك يا ابن عبد الله فينا

فلا ظلما تخاف ولا افتقارا او نون واى مع ما وبدونها للامر ويجوز اضمار ان ع

خاصة لاصالتها في هذا النوع فينجزم المضارع بها اى بان المضمرة بعد

الامر لفظا بدون الفاء نحو زرني اكرمك اى ان تزرني اكرمك فان المطلوب

بزرني الزيارة وفائدتها الاكرام وهي تصلح للسببية له وقصد بها فقد ان

مع الفعل المأخوذ من زرني فجعل الاكرام جزاء له المتقدم نحو الامير تبع وبعد

اسم فعل نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة

وان لم يجز النصب بعدهما عند الجمهور لان الامر كاف في الجزم بخلاف النصب فانه

يكون مع الفاء وما بعدها قد يرتفع فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من صريح

الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر في ان المضمر غير النفي فانه

خبر لا انشاء فلا يناسب معنى الشرط ولما فرغ من السماعي اراد ان يشرع

في القياسي فقال **والعمل القياسي** ما لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع

بل يمكن ان يذكر في عمله

وتجوز بعد

بل يمكن ان يذكر به قاعدة كلية اى قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات

موضوعها بان يحمل ذلك الجزئي موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى مع

موضوعها غير محصور افراده في عدد بخلاف السماعي كما عرفت ولا يضره كونه

قياسيا اختصاص ببعض الاحكام مثل كون صيغة سماعية كما في الصفة

المشبهة واسم التفضيل ومثل عدم التصرف فيه كما في افعال المدح والذم والتعجب

وعسى وليس وفي معمولها بالتقدم والفصل كما في فعل التعجب ومثل عدم

نصب المفعول به كما في الفعل اللازم ومثل الالغاء كما في افعال القلوب

ومثل التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج الى منصوب كما في افعال

الناقصة ومثل عدمه كما في افعال التامة وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل

منها بخصوصه لا يتوقف على السماع وانما المتوقف عليه بعض الاحكام المذكورة

فلا ينبغي ان يجعل سماعيا كما جعلوا على انها غير محصورة فيما ذكر دابل بعضها

قد زاد عليه المحققون المتبعون كثيرا مما استفى نحو كل صفة مشبهة ترفع

الفاعل فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها

غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراده محصورة

بحسب المادة ايضا وهو سبعة الاول الفعل مطلقا فكل

فعل لازما او متعديا متصرفا او غيره فعل قلب او لا يرفع معمولا

واحدا يسمى فاعلا او اسما لانه المرفوع مأخوذ في مفهومه

كافعال الناقصة وافعال القلوب وافعال المدح والذم واسماء الافعال

قليلها سبعة عشرون ودا نعد

وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء وينصب معمولات
كثيرة مفاعيل او غيرها كالخبر والحال والتميز وغير ذلك لتعلق مفهومه
بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح به ويجوز
تقديم منصوبه عليه لقوته في العمل وما يجي من عدم جواز تقديم بعضه على
بعض فكالاستثناء منه وهو على نوعين لازم ومتعد فاللفعل اللازم
قدمه لكون مفهومه وجوديا ما فعل يتم فهمه اي فهم مدلوله بغير ما وقع
عليه الفعل او بلا مدلول مفعول به صريح نحو قعد زيد ولا ينصب اللازم
للمفعول به بغير حرف الجر لعدم الاقتضاء بدونها فمنه اي اللازم افعال المدح
والذم لصدق حده عليها اي افعال موضوعة لانشاء مدح او ذم وهو الاظهر على
ما ادعاه الفاضل المص او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله الفاضل الجامي
ولما كان وضعها لم معلوما من اللغة ومن لفظها على الاول ايضا والمحتاج اليه هنا
معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك
تحصل بعد الافراد استغني بالتعديد عن التحديد ولما كان هذه الافعال
غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعي قال
فمنه اشارة الى هذا الفرق وتصريحا للترديد وهي افعال المدح والذم مبتدا
خبره نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح اي لانشائه وقيل في محل حال
والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ورد بان الخبر المجموع

وقال المص

وقال المص وايضا لم يزعم من ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم
ابن مالك وجوزوها من المبتداء وجعلوا الفاعل حالا مما ذكر ويمكن ان يجعل نعم مبتدا
ثانيا بتقدير منها خبرا او للمدح حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر
الاول وبئس الكائنة للذم وهما اصلان في هذا الباب فلذا قدمهما وشرطهما من حيث
العمل ان يكون الفاعل اي فاعلهما معرفا باللام للعهد الذهني فيكون
اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون في الكلام
تفصيل بعد الاجمال او وقع في النفس وقيل للجنس وقيل للاستغراق ورده
الرضي بان علامته صحة وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال
الفاضل المص ان ذلك مشترك بين الثلثة اذ لا يصح نعم جنس الرجل من
حيث هو هو او في ضمن فرد ما او جميع الافراد زيد والحق انه يصح الحمل على كل
منها بادعاء ان الممدوح والمذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو او في ضمن فرد
ما او جميع الافراد فانه متحد معه لا مغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل ما يجمعه
الجنس او كل من افراده من المناقب والمثالب وباعتبار انه الجنس في ضمن
اي فرد فرضه العقل اي لا فرد له الا اياه فاي فرد فرض فهو هو واختار المص
هذا لان كلا من لام الجنس والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام
فلا يلائم المقام او مضافا اليه الى المعرف باللام ولو بالواسطة ولو اريد
هذا في المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا اذ هذا في حكم المعرف باللام او مضافا

مميزا بفتح الياء مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز ليحصل البيان اولا
اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل في التمييز المضمر لا نعم
لانه لا ابهام في حكم العلم نكرة تتم بالتنوين ويذكر بعد ذلك الفاعل
الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى الاسم الاشارة
ولذا ذكره في موضع الضمير المخصوص بالمدح او الذم لانه للتعيين بعد
الابهام فلا بد ان يذكر بعده على ما هو الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة
الاسمية لا على مدخول ان فافهم وبما اشرنا من اشارة الاشارة ظهر عدم
الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا بعد
الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة
حال كون ذلك المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والجنس للفاعل المعهود الذي هو الموصوف بما ذكر ولذا اظهر ولم
يضمر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجالا
الزيدون ونعم امرأة هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذي
هو المضمر المفرد المذكر لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق
له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر
ولم يظهر باتيان اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر بعلية الوصف المذكور
للحكم وهو المطابقة وعلية الاتحاد لا الوصف المذكور على خلاف ما سبق كما اشرنا

المراد بذكر المخصوص بعد الفاعل المميز [illegible]

اليه ولقد

اليه ولقد احسن في العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم وهو المخصوص
مبتدأ وما قبله خبره مقدما عليه او خبر محذوف فهو مثلا مستأنف عما قبله
ثم هو فعل فقد يكون جملتين وعلى الاول جملة نحو نعم الرجل زيد مثال لما كان
الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له في الافراد ونعم غلام
الرجل الزيدان مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له في
التثنية ومثال المضاف اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد
اللام اما باعتبار العهدية او الاشتمال مدخولها على المبتدأ ورده المصنف بانه
لا يتمشى في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء واجاب عنه بعض
الكمل بانه وان كان كذلك الا انه مع تمييزه كان في حكم اللام فيكون رابطا وقال الفاضل
العصام الرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص ونعم رجلا زيد مثال لما
كان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له في الافراد وهذا الضمير لا يكون
الا مفردا مذكرا ولو كان التمييز على خلافهما كالمخصوص كما مر مثاله لان الابهام
في المفرد المذكر اكثر لتماديه على العدد والتانيث وابهام الفاعل مقصود في الباب
وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد
اي ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام في ذكره عليه السلام وقد يتقدم
اي المخصوص على الفعل بناء على ان الاصل في المبتدأ التقديم وتاخيره
وتاخيره في الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتدأ

كما لا يخفى ولذا اختاره المص نحو الزيدون نعم الرجال وساء عطف
على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن
معنى بئس فصار جامدا فهو مثل بئس في افادة الذم والشرائط
والاحكام مثل قوله تعالى وساء مثلا القوم الذين كذبوا اي مثلهم وحبذا
يقال حب كظرف اي صار حبيبا الكائنة للمدح وفاعله ذا من اسماء الاشارة
التي هي من المبهمات لما عرفت ان الغرض في الباب الابهام اولا والتفسير
ثانيا وفيه رد لمن زعم ان فاعله المرفوع بعد ذا زعما منه ان حبذا بتمامه
فعل لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة وغلب الفعل لتقدمه
على الاسم وزال التسمية ولا يتغير حبذا بان يتغير فاعله او ذا بان يثنى
او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذي هو احدها لجريه مجرى
الامثال كذا ذكره المص قال بعض الكمل لان مع الذكر ادل على الابهام الذي
هو المقصود في الباب لدلالة غيره على معنى زائد ينقص به الابهام فلا يقال
حبذان الزيدان ولا حبت اولاء الزيدون ولا حبذه هند بل حبذا في الكل
ويذكر بعده اي بعد حبذا او فاعله او ذا المخصوص بعدية غالبة كمخصوص
نعم وبئس على ما ذكره المص او بعدية مطلقة ولا يجوز تقديمه على حبذا
ثم ساء على ما ذكره الفاضل العصام واعرابه اي مخصوص حبذا كاعراب مخصوص
نعم اي انه رفع على الابتداء لا على الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن السراج

ومن وافقهما

ومن وافقهما الزعم ان شدة امتزاج حب مع ذا جعلتهما اسما
لغلبة ذا الشرف على الفعل فصار مبتدأ وجه الرد فوت الغرض كما في الزعم
السابق نحو حبذا زيد والفعل المتعدي ما فعل لا يتم فهمه اي فهم مدلوله
بغير ما وقع عليه الفعل وهو المدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل الناقص
فانه وان كان مما لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا
يخفى عدل عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لرده الرضي بانه
يدخل فيه مثل قرب وبعد مما معنى نسبتي لانه لا يتعقل الا بما هو منسوب
اليه مع كونه من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف
تعقله على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق
مخصوص في مفهومه مثل ما ذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه
ما يقتضي متعلقا اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به احد والحمل على التبادر
واجب فيه وهو اي المتعدي على ثلثة اضرب الاول متعد الى مفعول واحد
نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة او منويا كقوله تعالى
اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه او بدونها لو منسيا فجعل كاللازم
فلا يحتاج الى القرينة نحو فلان يأكل ويشرب اي يفعل الاكل والشرب
والثاني متعد الى مفعولين وهو على ثلثة اقسام القسم الاول منها
ما كان مفعوله الثاني مباينا للاول اي لا يصدق احدهما على الآخر

نحو اعطيت زيداً درهماً ويجوز حذفهما معاً وحذف احدهما فقط
مع قرينة لو منسوياً مثل سأل زيد عمراً درهماً فاعطى وبدونها لو
منسياً نحو فلان يعطي ويمنع والقسم الثاني منها افعال القلوب
اي افعال مشهورة بهذا اللقب نسبة الى القلب وهي افعال اصطلاحية
دالة على فعل المراد به القائم بالغير لا التأثير فان العلم مثلا اما كيف
او اضافة او انفعال ولا يتصور فيه التأثير ولو قال على احوال القلوب كما في
الامتحان لكان اظهر قلبي خرج به غيره داخلة على المبتدأ والخبر ناصبة
اياهما مع انهما في التحقيق بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يجيء دفعا للتحكم على
المفعولية فخرج الفعل القلبي الذي ينصب الواحد كعرف وفهم نحو علمت
ورأيت ووجدت هذه الثلثة للعلم وزعمت مشترك بين الظن
والعلم وظننت وخلت وحسبت هذه الثلثة للظن وهب على وزن
دع تقول هب زيداً منطلقاً بمعنى احسب زيداً منطلقاً على وزن اعلم
او اضرب وهو غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف
مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة لو منسوياً اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف
فيفوت المقصود واما لو منسياً فيجوز حذفهما معاً كقوله تعالى هل يستوي
الذين [illegible] يعلمون والذين لا يعلمون وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا
لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورده المصنف

بان هذا

بان هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي وههنا
ليس كذلك بل نزل المتعدي بمنزلة اللازم لقصد التعميم فيفيد ان نفس
العلم باي شيء تعلق غير مساو للجهل بل هو خير منه فلو نوقش بان العلم
فيه بمعنى المعرفة فنقول العلم مشترك على ان قوله لا يخلو الانسان عن علم
غير مسلم اذ قد ينفي العلم بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات ومع قرينة
كان حذفهما معا نحو من يسمع يخل اي مسموعه صادقا وقل حذف احدهما فقط
نحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم
لهم على قراءة الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اي لا يحسبن هؤلاء
بخلهم هو خيراً لهم ونحو قول الشاعر كان لم يكن بين اذ كان بعده تلاق
ولكن لا اخال التلاقيا فان المفعول الثاني محذوف فيه اي كائنا ووجه القلة
كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى
الاول فتقدير علمت زيداً قائماً عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض
اسم واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم
كون المؤول بشيء في حكمه منه من كل وجه ومن خصايصها جواز الالغاء خصيصة بمعنى الخاصة
جواز الالغاء والمراد به عدم الوجوب والامتناع اي ابطال عملها
لاستقلال مفعوليها عملا معا مع ضعفها في الخفاء اثرها لكونها قلبية والاعمال
لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت بين معموليها في الجملة

بان يصح عملها فيهما حال التوسط او التاخر واحترز بهذا القيد عما
اذا توسط بين اسم الفاعل ومعموله كلست بمكرم احسب زيدا او بين معمولي
كلست بان
ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب
يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب عمرا او بين الفعل
ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء واجب فيها كذا في الامتحان وفيه خاصة
اخرى لها غير مذكورة ... هذا العدم شيوعها كالباقي وقال الفاضل العصام
ان الالغاء في القسم الاخير غير واجب على المذهب البصري بل يجوز عملها
في التسهيل واحترز به ايضا على ما فسرنا عن مثل زيد ظني قائم غالب
او زيد قائم ظني غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل
فيما تقدم نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال اولى ح لان لها نوع تقدم
لفظي ولها قوة لكونها افعال فيبين حج او تاخرت عنهما نحو زيد منطلق
علمت والالغاء ح اولى لعدم التقدم اللفظي راسا قال الفاضل العصام
اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو في المعنى
متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا الضعف لما مر وما قال الرضي
ان معنى زيد في ظني قائم فالفعل في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد
قائم ظني غالب فانه قال معناه ظني زيد قائما غالب انتهى يعني ان ما
ذكره الشيخ في التوجيه غير مستمش في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه

نفسه فيكون

فيكون قاصرا بخلاف ما ذكره واقول لن ما ذكره الشيخ في التوجيه في هذا
المثال لا ينافي توجيها اخر مذكور قبله لامكان كون معناه زيد قائم في ظني
الغالب فلعله اشار الى امكان التوجيهين لا احدهما في احد الموضعين والى
الاخر في الاخر ومنها اي من خصايصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
متصلين متحدي المعنى متكلما وخطابا وغيبة نحو علمتني وعلمتك وعلمه
قائما ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة
فاذا اتحدا زادوا النفس تصريحا بحجتها وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه
بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان بحال اعلم منه بحال غيره
فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا في الا
وقال بعض الكمل تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف
المشعر بالمغايرة بخلاف افعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة
مضمون الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا يحتاج الى التنبيه
والجبر واما الوجه المشهور فقد زيفه المحقق التفتازاني ومن اراد الاطلاع
فليرجع اليه وحمل عدم وفقد في هذا الجواز على وجد حمل النقيض او النظير
فانهما نظيرة في عدم التاثير في المفعول نحو عدمتني وفقدتني ومنها
اي من خصايصها جواز دخول ان المفتوحة على مفعوليها في الجملة نحو علمت
ان زيدا لقائم قال الفاضل العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل

والتشرف فيه ان ماء لهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان النسب التي
تعلق بها العلم مفصّلة في الاول فهي احق بالتصديق ومجملة في الثاني
فهي ليست باحق به بل بالتصديق بالتصور وتلك الافعال ح مكتفية
بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانها حين نصبت المفعولين لا تم
تنصب ايضا عند التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا
وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولما خفي هذا التحقيق
على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان
زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا **وانما التعليق بكلمة** الا
الاستفهام الداخلة على الجملة او الجزء الثاني حرفا او اسما وكلمة النفي الداخلة
على الجملة او الجزء الثاني وهي ما ولا وان اولام الابتداء اولام القسم
وان المكسورة اذا دخل في خبرها لام الابتداء انما اشترط دخول
اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا وجه التعليق بالمذكورات انها
تقع في صدر الجملة وضعا فيقتضي بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضي
تغييرها فوجب التوفيق بينهما ورعيت حقوق هذه المذكورات
لفظا وحقوق تلك الافعال معنى فهي عاملة معنى والعمل المعنوي
كثير فلا يضيع حقوقها بكل وجه اي ابطال العمل على سبيل الوجوب
لفظا لا معنى تعني التعليق وهو ماخوذ من قولهم امرأة معلقة

وعلامة لام القسم لحوق نون التأكيد

لمفقودة الزوج لا هي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح
فهذه الافعال عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل
اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل ثم
في نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا واشارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق
من وجهين احدهما ان الالغاء جائز في الاغلب وقد يجب والتعليق
واجب البتة والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى على احد
الاحتمالين الذي صرح به الرضي والتعليق ابطال العمل في اللفظ فقط
فيعم خبر للتعليق هذه الافعال افعال القلوب نحو علمت ازيد عندك
ام عمرو واختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعدها عن الاشتباه
لا لانه مال الى ما قال البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم
او لفظ لا فلا يقال علمت ازيد قائم او هل زيد قائم لان افادة العلم ثم
بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم المقصود هو
مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشيء منهما ليس بجملة
بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندي او عمرو عندي فلا
بد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة
لان هذا مردود بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس بمجرد
نعم بل هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال همزة

الاستفهام لا لكلمة الاستفهام ثم ان هذا مثال الداخلة على الجملة ومثال
الداخلة على الجزء الثاني نحو علمت زيدا من هو وابطال العمل في الاول بالنظر
الى اللفظ الجزئي وفي الثاني لا الى الثاني ولا يجوز تعليق فيه بالنسبة
اليهما كما زعم البعض متمسكا بان الاستفهام يسري في الجملة بكلها واذا دخل على
الجزء الثاني لان هذا منقوض بان النفي ايضا يسري فيهما مع انه لا يبطل العمل في
الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائم كذا ذكره الفاضل العصام
تدبر ورأيت ما زيد منطلق وظننت لا زيد في الدار ولا عمرو وحسبت
ان زيد ذاهب ووجدت لزيد منطلق وقوله لقد علمت ليأتين منيتي
وزعمت ان زيدا لقائم ويعمم كل فعل قلبي غير ما اي هذه الافعال نحو تفكرت
ازيد قائم او نسيت هل زيد حاضر وتبينت اين جلوسك ويعمم كل فعل
يطلب به العلم نحو امتحنت ما زيد جاهل وسئلت هل هو حاضر ومنه
اي من الفعل الذي يطلب به العلم افعال الحواس الخمس الظاهرة كلمست
هو لين ام خشن وابصرت ما زيد اسود وسمعت ان صوته كريه
وشممت اهو طيب وذقت اهو حلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت
منزلته في هذا الحكم والقسم الثالث من اقسام المتعدي الى مفعولين افعال
ملحقة بافعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما
على المفعولية وفي مجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما فقط

بلا قرينة

بلا قرينة لو منويا وفي مجرد قلة حذفهما فقط بها الا في خصايصها
انما لم يتعرض لكثرة حذفها لان لعدم اختصاصها بافعال القلوب لا مدخل
لها في وجه الالحاق نحو صير وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم اناثا او بمعنى
صير كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون
في هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه كجعل زيدا وجعل زيد
حقا لمن قال من جعل هذا حقا اي اعتقده اياه وترك بمعنى صير
نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض واما اذا كان بمعنى
خلى فلا يكون في هذا القسم واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم
خليلا والفى بمعنى وجد كقوله والفى قولها كذبا ومينا وعد بمعنى
الاعتقاد الباطل ايضا كقولك كنت اعده فقيرا فبان غنيا وحجا واري
مجهول اري وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا
وهذه الثلثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال
القلوب غير منحصرة فيما ذكر كما زعموا حيث عدوها في السماعي هكذا
استفيد مما ذكره المص في بعض تعليقاته فافهم والضرب الثالث من
المتعدي متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم واري وانبأ ونبأ واخبر
وخبر وحدث والاولان هما الاصلان في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر

واما الباقى فمتعدية اليها لاشتمالها على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل
متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء، قال الله تعالى انبئونى باسماء هؤلاء،
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول وهو بمنزلة
الفاعل فى صحة التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثانى او الثالث اليه مع تاخره
كاعلمت اباه فاضلا زيدا واعلمت هندا اخته زيدا كالاول باب اعطيت
فى كونه مباينا للثانى وفى جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كاعطيته
وفى الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما وفى عدم جواز
التعليق بالنسبة اليه الاستفهام والنفى واللام فلا يجوز اعلمت
ازيد عمرو فاضلا لبطلان الصدارة ح فافهم والاخيران اى الثانى و
الثالث كمفعولى باب علمت فى كون احدهما عين الآخر وعدم جواز
حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثر حذفهما وقلة حذف احدهما
معها وفى جواز دخول ان عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت او تأخرت
بينهما نحو البركة اعلمنا الله مع الاكابر وجواز التعليق بالنسبة
اليهما نحو اعلم زيد عمرا ابكر فاضل ام لا ثم اى بعد ما علمت انقسام الفعل
الى اللازم والمتعدى وانقسام المتعدى الى ثلثة اضرب الى غير ذلك
اعلم ان للفعل انقساما آخر وهو انه لابد لكل فعل من مرفوع لما مر فان تم
به كلاما [illegible] اى ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت

او تاخرت عنهما ح

عليه بوجود

عليه بوجود المسند والمسند اليه ولم يحتج الى غيره لافادته فائدة
تامة بدونه يسمى الفعل فى الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذى هو
كالجزء منه معنى ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه مؤثر معنى فيه
وموجد اياه او لوجود التأثير فى اكثره ويسمى منصوبه ان كان متعديا لان اللازم
لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اى مفعولا به لالتصاق معنى الفعل
به ووقوعه عليه كالافعال السابقة وان احتاج الى معمول منصوب بحيث
لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف
بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب
الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه
فلم يكتف على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال
المنسلخة عن الزمان جديرة بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها فى قبيلها
وقال الفاضل العصام لنقصان دلالته لانه لا يدل على معنى بنفسه لان معناه
النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذى هو قيد لها وشئ منهما لا يفهم
بدونهما ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى يشمل استعمالى لا وضعى حتى يلزم
كونه حرفا ويسمى مرفوعه اسما ومنصوبه خبرا له اشعارا باعطائهما على
حكم الفاعل والمفعول ولا يدخل اى الفعل الناقص الا على المبتداء والخبر
فى الاصل لانه وضع ليعطى الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك

وزالا يحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لتشبهه بالمفعول به
في توقف تحقق الفعل عليه فهي تشبه بالفعل المتعدي في اقتضائه
معنا لا شيئين وهو اي الفعل الناقص على قسمين القسم الاول ما
لا يدل على معنى المقارنة وهو الشايع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص
نحو كان وهو لثبوت خبره لاسمه في الماضي دائما نحو كان زيد فاضلا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار وصار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا
قدمهما لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول قدمه على الثاني وكذا آل
ورجع وحال واستحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة وتحول وارتد
مثل قوله تعالى وارتد بصيرا وزاد هذه الستة ابن مالك ايضا وفي هذا
وما يشاكله من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما
ذكره كما زعموا حيث عدوها من السماعي وقال الفاضل العصام ان صار وما
يلحق به قد تكون تامة متعدية بالى تقول صار الى الفقير وجاء قال في الامتحان
بمعنى كان وقعد اذا كان اي المذكورات من آل الى قعد بمعنى صار ولكونها ملحقة
بصار قدمها على السائر واخر الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسي
لكن لا يتجاوز ان الموضعين اللذين استعملها العرب فيهما فقولهم ما جاءت
حاجتك وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره وقال الغرا

يتجاوزانهما

يتجاوزانهما الى قولهم عند الكيل جاءني البر قفيزين فكان المضي
اختاره وأصبح قدمه لدلالته على اول النهار وامسى قدمه لدلالته
على ضد ما يدل عليه الاول واضحى ولو قدم على ما قبله لكان اوجه
لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون اضحى انسب بما بعده لدلالته
على جزء من اول النهار الذي يدل عليه ما بعده وهو ظل ولذا
قدمه على ما بعده وهو بات فقدمه لكونه من الاصول بخلاف ما بعده فانه من
اللواحق وهذه الخمس لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها
واضحى وعاد يقال آضى او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا يقال غدا
زيد اي مشى في وقت الغداوة وهو من اول النهار الى الزوال وراح
يقال راح زيد اي مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولا
يخفى لك الغالب في هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت
بمعنى صار فتكون من الملحقات كما في الامتحان فينبغي ان تذكر في جنب
سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين لكونهما نظيري اصبح
وامسى في كونهما طرفي النهار واخر الاوليين ليكونا في هذا المحل
كالمسافر الذي هو بصدد الرجوع الى محله على ما هو المناسب
لمعناهما الاصلي ولما فرغ من البسائط اراد الشروع في المنفيات
فقال او ما زال ... فان ماضيه يزول فتام فلا يقال الا رفال

الا زفا

من زال يزال

لا لزوال الامير وما فتئ بفتح التاء وكسرها وبالهمزة وقيل بالياء
وما برح في الاصل بمعنى زال عن مكانه وما افتئنا من الافعال وما ونى بالياء
من ونى في الامر يني بالكسر اي ضعف يقال فلان لا يني يفعله اي لا يزال يفعله
وما رام من رام يريم اي برح قال الدماميني نقلا عن صاحب التسهيل
ان الفعلين الاخيرين غريبان لا يكاد ان يعرفهما من النحاة الا من
عني باستقراء الغرائب كلها اي كل واحد من المذكورات من فتئ الى ما رام
بمعنى ما زال الا ان ما فتئ يختص بالجحد على ما في مختار الصحاح وهو
لدوام خبرها لاسمها مذ قبله فمعنى ما زال زيد عالما مثلا دوام العلم
له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاؤه في اوائل الصبي لهم
لعدم امكان المطلوب القبول ولزم النفي في كونه ناقصا وما دام لتوقيت
امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان
ما فيها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما في آتيك خفوق
النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف
غير مستقل بالافادة كاجلس ما دام زيد جالسا وليس لنفي مضمون
الجملة حالا او مطلقا اخره مع اصالته وبساطته لعدم كماله في الفعلية
لشبهه بالحرف في الصورة وعدم التصريف وقد يتضمن الفعل التام
معنى صار اي يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلي ولذا لم يقل وقد يكون

بمعنى صار

الطلوع

بمعنى صار فيصير ذلك الفعل بسبب هذا التضمن ناقصا محتاجا
الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلي حالا او خبرا بعد خبر او وصفا
لهذا الخبر في المآل للتأكيد والمبالغة كما في قوله تعالى تلك عشرة كاملة كما
قيد للكاملة اي في المآل
يشير اليه في تفسير المثال وقد يكون خبرا مضافا الى المنصوب المذكور
بعده كما اشار اليه الرضي في قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا حيث
مثل به ايضا للتضمن وفسر بقوله اي صار مثل بشر فلا وجه لتخصيص
الفاضل العصام بكونه حالا وانكاره كونه وصفا وسكوته عن الاحتمالين
الاخيرين مع صحة المعنى في كل منها وليس المراد بهذا التضمن الذي
سبق ذكره ان المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبي
للفعل التام كما لا يخفى على ذوي الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمن
فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا في الاغلب وقد يحتمل ان يكون
حالا او تمييزا او مفعولا كما صرح به البيضاوي في قوله تعالى وتمت كلمة
ربك صدقا وعدلا نحو تم التسعة بهذا عشرة اي صار عشرة تامة
مأخوذ من تم باعتبار معناه الاصلي وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا و
غير ذلك مثل عدل زيد اميرا اي صار اميرا عادلا و يجوز تقديم
اخبارها اي هذه الافعال الناقصة على انفسها الا تقديم خبر ما اي
فعل ناقص في اوله لفظ ما من ما زال الى ما دام اذا دخل ما او ان على سياق

الافعال

الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه معهما لكن يجوز بالفصل بينه
وبينهما نحو ما قائما ما زال قائما وان قائما في هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينها
لشدة امتزاجها معهما او كونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم
بالفصل فلا يجوز نحو قائما ما زال زيد ولا نحو اجلس جالسا ما دام زيد
لانها اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها او مصدرية
وسيجيء ان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا لا يجوز التقديم ان بدل ما بان
النافية فانها كما في اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما
بما على ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن ابن قاسم وهذا
يوافق كلامه في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير في الامتحان و
اما كلامه في بحث الافعال الناقصة من ان العمدة في اقتضاء ما صدر
الكلام خاصة فيها لا مجرد كونها للنفي الابدي انما هو لان ولا على الاصح
لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي فيدل على انه جرى في هذه المسالة
على غير الاصح واما ان بدل ما بلم لم يذكر لما لانها كحكم بالمقايسة على لم
ولن فيجوز نحو قائما لم يزل ولما يزل او لن يزال زيد اما في لم ولما فظاهر
فلانهما لامتزاجهما بالفعل حتى يغيران معناه الى الماضي صار
كالجزء منه وكانهما خرجا عن كونهما حرفي نفي فانعزلا عن اقتضاء الصدارة
واما في لن فللحمل على سوف الذي لا يمنع تقديم معمول مدخوله عليه

عليه حمل النقيض

حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي وبقي لا مهملا قال الدماميني ينبغي
ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل وقال الرضي لا صدارة
لها لانه لكثرتها في الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال
واريد انه لا يخرج صار رتبته لا منعزلا عن منصب الصدارة واما تقديم
اخبارها على اسمائها فيفهم في بحث المعمول المنصوب من قوله وامره كامر
خبر المبتدا والقسم الثاني من القسمين ما اي فعل ناقص يدل على معنى القرب
من الحال خرج به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك
مرجوا كما في عسى او محزوما كما في كاد او مشروعا كما في صاحبه فخارج
عن الحد ووظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب وبسمى
افعال المقاربة لدلالتها عليها ولا تكون اخبارها اي كل منها الا فعلا
مضارعا لا اسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب
من الحال مرجوا او محزوما او مشروعا في صاحبه وهي تقتضي كون خبرها
ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء و
الاستقبال وذلك توضيحا وتاكيدا للرجاء الذي فيه زمانا واستعمالا غالبا
نحو عسى حال زيد ان يخرج او ذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج خبر كما
بتضمينه معنى كان على ما اختاره المتاخرون فكانه قيل يرجى حال زيد
كائنا ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه من المبالغة في القرب ما لا يخفى

وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى لكان احسن وقيل ليس بخبر
لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان المعنى
الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعولية
وان لم تبق لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذي كان قبل النقل وعلى هذا
يعني تامة ورده الفاضل العصام بان القرب مستفاد من الرجاء وليس
بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال
فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى ح تامة وارتضاه الرضي لان فيه اجمالا
وتفصيلا وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج
الى محذوف لصحة الحمل بدونه وقد تكون تامة بان مع المضارع بمعنى قرب
بان تقتصر على المرفوع الذي كان خبرا منصوبا في الاستعمال الاول
وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا لها نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل ان
يكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصل
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم
ولما كان في هذا نوع ما في هذه الرسالة على الاول وان بقي الثاني ايضا في الاسنى
وقال الشيخ الرضي ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال الفاضل العصام
ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم واذا يجوز في هذا الباب كما
سبق وكاد في الاصل بمعنى قرب لا تستعمل على هذا الاصل اصلا وخبره

غالبا

تكلف اقتصر ح

غالبا مضارع بلا ان في الاصل لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان
الدالة على الرجاء قال الفاضل الجامي لدلالة ان على الاستقبال
المنافي للحال ورده المحقق بان كاد لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال
البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان في او شذ امع
كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال من كاد زيد يخرج وقد تكون
مع ان تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج وكرب بفتح الراء وكسرها
والاول افصح ذكره الدماميني بمعنى قرب في الاصل يقال كرب الشمس
اذا دنت من الغروب وهو مثل كاد في وجهيه اي في كون خبره بلا ان
وبها واوشك بمعنى قارب فينبغي ان يكون كرب مثل كاد في وجهيه
لكنه لدلالته على المبالغة في القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع
فالتزم كون خبره بلا ان وطفق بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع
في الاصل يقال طفق في الفعل اذا شرع فيه واخذ بفتح العين في الاصل
بمعنى شرع يقال اخذ فيه اي شرع وانشأ بالهمزتين في الاصل بمعنى
اوجد واقبل يقال اقبل عليه وهب على وزن رد قال الدماميني
هي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر هببت اليوم القلب
في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم اغريه وجعل في الاصل بمعنى
اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور وعلق بكسر اللام قال

التعاضي وهي ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر اراك
علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير ثم استعمل كل منها
استعمال كاد لتضمنه معناه فصار ناقصا واخبارها اي خبر كل منها
الفعل المضارع بلا ان لما مر واوشك في الاصل بمعنى اسرع وهو
يناسب القرب وهو يستعمل استعمال عسى بمعنى يستعمل بان تاما
او ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وقد
يستعمل في الطمع واستعمال كاد اي يستعمل بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم
ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها وان جاز تقديمها
على اسمائها لان العدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى الحروف وبالنظر
الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز في الحرف والقياسي الثاني
من التسعة اسم الفاعل قدمه لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا في الفاعل
ويجيء من المتعدي واللازم بخلاف اسم المفعول ولما كان الاسماء
المتصلة بالافعال مبينة في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان
البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث
النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادي كالتعريفات المذكورة و
البحث عن الصيغة كما تركهما البيضاوي مخالفا لابن الحاجب فقال فهو
يعمل عمل فعله المعلوم لازما ومتعديا لاشتقاقه منه والثالث

من التسعة

والثالث من التسعة اسم المفعول قدمه على الصفة المشبهة مع كونها
مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقته اسم الفاعل في الشرط ولانه
قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها فهو يعمل عمل فعله المجهول
لاشتقاقه منه وشرط عملهما في الفاعل اصلا او نائبا المنفصل بارزا او
مظهرا لان المتصل مستترا فيهما داخل تحت تصرفهما وانه اعتباري محض
لا نظر فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتباري محض فلا يتوقف عملهما فيه
على وجود ما يقويهما فيه ولا على عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف
المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود المقوي
وعدم المبعد عنها واما البارز المتصل فمختص بالفعل والمفعول به الصريح
لانه معمول قوي حتى لا يعمل فيه من الافعال الا المتعدي فلا يعملان فيه الا
بالمقوي وعدم المبعد واما في غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرط
اما الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف
النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون كالجميع للعامل لعدم خلو
مدلوله عن زمان ما او مكان ما في الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه
ملابسا بمعناه دائما واما المفعول له فان كان مجرورا فكالظرف وان منصوبا
فكالمفعول المطلق كما يجيء واما المفعول معه فمصاحب للمعمول فيكون في
حكمه الا ان لا يكونا مصغرين نحو ضويرب ومضيرب لان التصغير بمنزلة

الصفة والموصوف لان ضويربا مثلا بمنزلة ضارب صغير او حقير
والموصوف نحو جاءني ضارب شديد اذ بالصفة يصير ان مسندا
اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسندا اليه لما مر انه مختص
بالاسم ولو قدم هذا على الاول لكان اولى كما لا يخفى لكن اخره لئلا يفصل
عن قوله وان وصفا بعد العمل لم يضر عليهما الثابت لحصول بلا مانع عن
الشبه ولو قدم هذا ايضا لطال الفصل نحو جاءني رجل ضارب غلامه
شديد ثم ان كانا باللام اي لام التعريف صورة لا يشترط لعملهما غير
ما ذكر من عدم التصغير والموصوفية لان كل منهما فعل معنى الصفة الاسم
لكراهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها في صورة حرف التعريف نحو الضارب
اي الذي ضرب غلامه عمرا امس عندنا وان كانا مجردين منها يشترط معه
الاعتماد على المبتدا ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او الموصوف كجاءني
رجل ضارب عمرا او ذي الحال نحو جاءني زيد راكبا غلامه او الاستفهام حرفا
او اسما نحو اقائم الزيدان وهل ضارب زيد اخواه وما صانع البكران او
النفي حرفا كان او اسما كغير او فعلا كليس نحو ما قائم الزيدان وغير قائم
الزيدان وليس ضارب البكران عمرا وجه الاشتراط تاكيد المناسبة
للفعل فاقتضاؤها ما اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدا لا بد
يكون مخبرا عنه فيكون كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر

في المثال

في المثال والاستفهام والنفي لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل فالواقع بعدهما
كالواقع موقعه ويشترط مع الشروط المذكورة في نصبهما المفعول به
اذا كان اسم الفاعل من المتعدي ولو الى واحد واسم المفعول ولو اثنين ثم
ورفع الاول على النيابة الدلالة على الحال تحقيقا كزيد ضارب عمرا الآن او
حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي او الزمان المذكور
موجودا الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه او الاستقبال تحقيقا كزيد
ضارب عمرا غدا وجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن على العمل
في المعمول الفوق وتثنيتهما وجمعهما صحيحا او مكسرا كمفردهما في العمل
والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فلبقاء صيغة المفرد واما
المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه وكذا اي كالمذكورين اسم الفاعل
والمفعول في العمل والاشتراط وفي كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما فيهما
ثلثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال ومفعول ومفعال وزاد سيبويه
فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر ولكن لا يشترط في عمل هذه الثلثة ثم
في المفعول به معنى الحال والاستقبال لان الغرض من هذا الاشتراط فيهما
اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما على الحدث الفعلي قصدا على انها هذا
مذهب البصرية وقال الكوفية انها لا تعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة
وان جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان

بان المبالغة جابرة لما فات من المشابهة اللفظية ورده الفاضل العصام
بانها كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل
فكيف تكون جابرة واجاب عنه المحشي بان الاصل في افعل التفضيل
الزيادة على الغير فملاحظة الغير هي التي بعدته عن المشابهة واما
مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعضى
الكمل بانه يدل على معنى الثبات بخلاف صيغة المبالغة فانها تدل على
التجدد والانصراف كالفعل على ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة هي التي
بعدته عنها لا الزيادة والرابع من الستة الصفة المشبهة باسم الفاعل
من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدمها
على اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل الظاهر بخلافه فانه لا يعمل فيه في غير
مسئلة الكحل واذا تحقق المشابهة به فهي تعمل عمل فعلها كذلك بل تزيد عليه
لانها تنصب عند البصرية لا فعلها ذكره في الامتحان بالشروط المعتبرة
في اسم الفاعل من عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق وهي
بمعنى الحال والاستقبال غير بمعنى الحال والاستقبال فانه اي معنى الحال في
الاستقبال لا يشترط في عملها اي في نصب معمولها المشبه بالمفعول
لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضي للزمان نحو زيد حسن
وجهه والخامس اسم التفضيل قدمه على المصدر مع كونه عاملا في الظاهر

مطلقا

مطلقا والمفعول لمناسبته لما سبق في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة
في وضعه وبه يحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه اصل المشتقات
ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المصنف انسب بمراده وهو الفضيلة
لا ينصب المفعول به القوي بالاتفاق واما مثل قوله تعالى وهو اعلم من
يضل فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل الظاهر لقوته
باستقلاله الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون اسم التفضيل في المعنى وفي نفس
الامر وصفا حقيقيا لمتعلق بكسر اللام وهو الكحل في المثال ما اي شيء او
رجلا في المثال جرى اسم التفضيل في اللفظ عليه اي على ذلك الشيء
بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق
به فيتم عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم
الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات ما جرى
عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال كون ذلك
المتعلق مفضلا باعتبار المتعلق اي تعلقه بما جرى عليه على نفسه
اي نفس المتعلق باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغير ما جرى عليه
وهو زيد في المثال بان يكون او حال كونه او تفضيلا منفيا يعني ان المتعلق
لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه وبين غيره الذي يذكر بعد
من التفضيلية ليكون مطابقا وواحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين

اسم تفضيل فاعل ظاهري رفع ايده
بشرطي واردر ... اسم تفضيل
لفظا ما قبلنه ... صفت حل
صفة واقع ...
اولدغي شيئك متعلقي اولقدر

شرطي معنى صفة واقع اولدغي شيء لفظا صفة واقع اولان شيء وغيري بينده مشترك اولقدر
دور بنجى شرطي اسم ظاهر ما جرى عليه تعلق اعتباريله مفضل اولور زيد وغيره
تعلق اعتباريله مفضل عليه اولقدر بشنجي شرطي منفي اولقدر

فيخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه فينعقد الخروج عن المعنى التفضيلي ثم يخرج عنه بالكلية
بالنفي لتوجهه الى القيد فينفي الزيادة ويبقى اصل الفعل فيكون احسن
بمعنى حسن في المثال فيفهم الزيادة في المفضل عليه عرفا لان المساواة
تاباها مقام المدح مع انه لو لم يعمل في بل رفع اسم التفضيل على الخبرية
وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهو
المبتدا ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا نحو ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد ممثلا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
كحسنه في عين زيد بل احسن الكحل في عين زيد فوق حسنه في عين غيره
على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه مفروضا في عين غير زيد ومفضل
مفروضا في عينه ولولا النفي لكان الامر بالعكس كما لا يخفى ويعمل في غيرهما
اي في غير المفعول به والفاعل الظاهر المستكن فانه لاعتباريته لا يكاد
يأبى عن عمل ... عامل بل هو مستتر تحته والوصف ومن الظرف والمفعول المطلق
والمفعول له وغير ذلك لما مر قال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية في المفعول به
ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى باول مفعوليه بلام التقوية
يبقى الثاني منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك مثلا اي اكسوه
لزيد الثياب اي اكسوه الثياب انتهى اذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه

لاسقاطه

لاسقاطه في العامل القياسي كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه
والسادس من التسعة المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل فيعمل
ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف وشرط
عمله في الفاعل والمفعول به الصريح لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو
لا يقتضي الفاعل فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة في
وضعه فهما اجنبيان فيجتنب عن العمل فيهما اما في غيرهما فيعمل بلا شرط
لما مر ان لا يكون مصغرا او لا موصوفا قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا يضر
العمل السابق وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان مع المضارع او الفعل مع
مناسبة الاشتقاق والمصغر والموصوف لا يقدران بهما اذ الفعل لا يصغر
ولا يوصف ومجرد المناسبة لا يكفي في العمل فيهما فلا يقال اعجبني ضريبك
زيدا او ضرب شديد زيد عمرا او لا مقترنا بال الحال لانه لا يؤول بان مع
الفعل لان المضارع اذا دخل عليه ان خلص للاستقبال ولا احتمال في الماضي
للحال فلا يقال ضربك زيدا الآن ولا معرفا باللام لعدم جريان التأويل
المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم عند الاكثر فقيد للكل واما عند
البعض فيجوز عمله فيها بدون هذه الشروط اذ المؤول بشيء
لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه ومنهم من قال ان المقترن بالحال مقدر
بما مع المضارع ثم لا حاجة الى الجواب لكن المرضي عند الرضي كونه مقدرا

بان مع المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالا فح يحتاج الى ما ذكر هنا
من الجواب فيتضح عنه ذلك البعض عله فيما ذكر بان الامثلة ومثال
عمل المعرف كقول الشاعر لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل
عن الضرب مسمعا فان مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند غيره فيحتمل
ان يكون مفعول كررت او بدلا انه مفعول علمت وهو قوله اولى
المغيرة اى مقدم تلك الطائفة وعميدهم ولا عددا ولا نوعا ولا تاكيدا
حال كونها مع الفعل وبدونها اى بدون الفعل و الفعل مراد غير لازم الحذف
بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ ح يكون العمل له لا للمصدر لعدم صحة
التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة افادتها معناه اذ ليس معنى ضربت
ضربةً او ضربتين او ضربا ضربت ان ضربت كذا ذكره في شرح لب الالباب في اختياره
المص وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى ورده المص بان
هذا يفيد الاولوية لا الامتناع وان كان الفعل لازم الحذف فعمل المصدر عند
سيبويه للمصدرية وكونه مقدرا بان مع الفعل بل لقيامه مقام الفعل صح
جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعل كالظرف العامل وبعمل الفعل
المقدر عند السيرافي لانه لو لاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز
تقديم المعمول نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب لان النسبة
الى المرفوع غير ماخوذة في وضعه لان الواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث

فقط لا الى

فقط الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى ذكره البتة
ولا يجوز هذا الحذف في غير المصدر من الفعل والصفة لكون النسبة
الى المرفوع ماخوذة في وضعه فيحتاج الى ذكره البتة ولا يضمر فيه اى لا
يستتر في المصدر فاعله كما في الفعل والصفة فلا يرد مثل ضربي زيدا و
ذلك لما ذكره في الحذف وقيل لو اضمر فيه مفردة لا اضمر في مثناه وجمعه قياسا
على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما راجعان الى الفاعل
فيهما بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ورد في الامتحان
بما لا مزيد عليه ولا يتقدم معموله والظرف عليه عند الجمهور وقدروا
عاملا مقدما في مثل قوله تعالى ولا تاخذكم بهما رأفة فلما بلغ معه
السعي وذلك لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على
الموصول وكذا ما في حكمها لكن المرضي عند الرضي و القاضي البيضاوي والمص
على ما نسبح في المفعول فيه جواز تقدم الظرف كالحميم للقائل لما مر فيه حمل
فيما يد لاخره الاجانب وقد مر انه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل
فيه حرف النفي نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون والثاني التابع الاسم
المضاف مطلقا قدمه على الاسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة ثم
فيتوقف تمام معرفته عليه وهو يعمل الجر لانه انما بتقدير حرف الجر
او محمول على ما بتقديرها لكونه فرعه وشرطه اى شرط كونه مضافا ان

يكونا

سيما مجردا عن تنوينه ولو مقدرا يعني انه لو وجد فيه تنوين جرد
عنه لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله لمنافاته الاتصال
الذي يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام ونائبه وهو نون التثنية
والجمع وظاهره لما ذكره في الامتحان مما لا مزيد عليه لا ما يتقدم من قوله مخالف
ولو لفظا فاعليه عند الجمهور في بحث المغني ان حذفها في الاضافة لشبهها
بالتنوين لا لقيامها مقامه يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب
بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتها موضوعة قبله كما حققه
فيه في بحث المعرب ولعل مراده هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة
القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة
القوم حيث جعلوا اختلاف آخرهما ذاتيا فاعترض عليهم بانه ليس كذلك
فافهم فانه دقيق لاجل الاضافة متعلق بالكون او التجريد فخذ واللام
لا يضاف لانها سابقة على الاضافة في التلفظ فالظاهر سبقها في الوجود ايضا
فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيد او محمولا على جاز لئلا يرد
مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن
كونه لاجلها وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما يجيء ولا يخفى ان هذا
القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا حمل فيلزم الجواز بدون
الشرط الا ان يعتبر النائب غير التنوين كذا في الامتحان وفيه تحقيق

وتدقيق

وتدقيق من اراد ان يطلع فليرجع اليه وان لا يكون مساويا للمضاف اليه
في العموم والخصوص بالترادف كليث واسد او لا كانسان وناطق ولا
اخص منه مطلقا كحيوان وانسان والا في الاضافة تكون بلا فائدة
وهي اي الاضافة مطلقة وليس في كلام ما يشعر بكون اللفظية بتقدير
حرف الجر كما في عبارة البيضاوي وابن الحاجب على نوعين معنوية مفيدة شيئا
في المعنى كما في اللفظ ولذا سميت بها وقدمها ابن الحاجب لشرف المعنى و
مقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث لفظها وعكسها
من الكلام واللفظية مفيدة البيضاوي لتقدم اللفظ بالنسبة الى
السامع المقصود من الكلام واللفظية مفيدة شيئا في اللفظ فقط
ولذا سميت بها فالمعنوية اي علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة
اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها الذي
يعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط
عملها اي فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا نحو غلام زيد
او كان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله وضارب عمرو وامس
واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا وعمرو حسن
الوجه وشرطها اي المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة عن التعريف
لئلا يلزم تحصيل الحاصل او الجمع فان كان ذا اللام حذف لامه وان

علما نكرة بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيد نا خير
من زيد كم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما وان
اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد
والخلو عن التعريف من البيانية وذا كنى قدم هذا على بيان الفائدة لانه
لان مقصوده الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيانه
لان العامل الحقيقي هو حرف الجر والمضاف نائب مناب ثم الى بيان
الفائدة وقدم الشرط عليها لتوقف وجودها على وجوده
ان كان المضاف اليه جنسا لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى
ان المضاف اليه في هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار
اشار بالمثال شاملا للمضاف وغيره كما كان المضاف شاملا له
ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه
نحو خاتم فضة فانه خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها او بمعنى اللام
في غيره اي الجنس الشامل ولو قال ان كان غيره لكان انسب وهو
الاكثر سواء كان مباينا له نحو غلام زيد ورأس عمرو او اخص منه مطلقا
كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصلا كفضة خاتمك لم يذكر
ما بمعنى في كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقليلا للاقسام

وتسهيلا

تسهيلا للضبط والا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها في الاستعمال بل
يكفي صحته بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام ولا
يحتاج في مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة كذا في
في الامتحان وتفيد المعنوية تعريفا للمضاف ان كان المضاف اليه معرفة لان
وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت وذا في المعرفة دون النكرة ثم استعملت
في الاستغراق وغيره كما للام بعينه مثلا اذا قيل جاءني غلام لزيد فمعناه
غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة و
اذا قيل غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مشارا اليه ومعهودا بينك
وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها او معلوم مخاطبك
دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة
وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
ذكره في الامتحان والمضاف غير غير ومثل وشبه ونحوها فانها لا تتعرف
بالاضافة الى المعرفة لتوغلها في الابهام وانعدام العهد فيها بخلاف خلق
الله ومقدوره ومعلومه فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف
بالاضافة لكونها للعهد او الاستغراق ولو وجد العهد فيها بالاشتهار
او بعلم المخاطب او بان يضاف الغير الى الضد واحد لتعرفت لكن جعل لندرته
في حكم العدم وقيل لا تتعرف اصلا نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا للمضاف

اليه

فقال عليه

عند الاضافة سواء كان نكرة او معرفة ... انما يعني ...

ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل قيل لان التخصيص تقليل الشركاء
ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة
فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت الشركاء فيه ورده المصنف
بان التخصيص حصل فيه لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه
بحرف الجر الموصول بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام زيد
وغلام لرجل في المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام
رجل وغلام لرجل بل هما كالضارب زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة
اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية
واقول نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب
المذكور لكن لما حذف الجار وانيب المضاف منابه وجعل عاملا له بحيث انقطع
نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا حقيقيا كما صرح به هو
نفسه انيب الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة ثم
بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقرير ليست بموجبة له بلا داع وحصول
شيء بشيء لا ينافي امكان حصوله بشيء آخر كمعاني الالفاظ المترادفة والمتساوية
فحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية
بخلاف ضارب زيد فان اضافتها لما كانت مع وجود شرط العمل فيه الموجب للانفصال
والنسبة الى المفعول لكمال الحاجة اليه لم تستحق الانابة منابها بالحيثية

المذكورة

المذكورة فلا يحق القول بالتخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية بها
بالمعنوية بل باللفظية فالمرقوم ومراد التحرير بمثل هذا امتحان الاذكياء
بانه ايهم اسرع الى استنباط الجواب من رموز الحقيقة واشاراته الدقيقة
ولطائفه الانيقة وعلامة اللفظية ان يكون المضاف صفة فخرج نحو غلام
زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو خالق السموات وكريم البلد ولا تفيد اللفظية
الا تخفيفا في اللفظ فقط والمعنى باق على ما كان قبل الاضافة لوجود
شرط العمل ولذا قيل انها في تقدير الانفصال واما التخصيص في نحو ضارب
زيد او رجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة ثم التخفيف اما
بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا نحو عمرو ضارب زيد الآن او
غدا وحواج بيت الله في اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حذف
الضمير من المضاف اليه المستتر في المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه اصله حسن
وجهه وجيء اللام بدله لكونه اخف منه مخرجا ووصفا غير مضر للتخفيف مثال
للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل ومعمور الدار اي معمور داره في اسم المفعول المضاف
الى نائب الفاعل واما بحذفهما معا نحو الضاربا زيد والضاربو زيد او مع
الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربو الفرس وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
وسقوط التنوين باللام كما سبق وجاز الضارب الرجل مع عدم حصول التخفيف لكونه
مفعولا للمفعل دل عليه جاز وهو اجيز او محمولا تنبيها على المختار نحو الحسن الوجه

للمشترك كما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا
الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضميرها نحو الرجل الضارب
غلامه اصله الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير في المضاف اليه والمشار اليه في
المضاف والثاني من التسعة الاسم المبهم التام باحد الخمسة الاتية لولا ان
لم يشبه الفعل التام بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز فانه ينصب
بسبب تمامه باحد الاشياء الخمسة الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في المضمر
المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى التمام لما نكره
اشارة الى اختصاص التمييز بناء على ما عليه البصريون لكفاية النكرة لازالة الابهام
وعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين على التمييز بيانية اي علة
التمييزية تشبيهها له بالمفعول في المجيء بعد التمام ولما وصف الاسم
المبهم بالتمام اراد ان يبين ما به التمام فقال وتمامه ثم لما كان المفهوم
بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزء من الاول وههنا ليس
كذلك اراد ان يبين ان المراد به ههنا ما هو العرفي لا اللغوي فقال اي كونه
على حالة اضافته معها الى شيء واتصافه يكون باحد خمسة اشياء بان يدل
على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد في العرف من
تمامه بالاضمار وهو في حكم النكرة وذلك اي التمام بنفسه يكون في الضمير المبهم
في الاكثر بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءني زيد فيا له رجلا فلا

يكون التمييز

الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل صح

يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كما في مثل يا لزيد رجلا وذلك في الاغلب
فيما فيه معنى المبالغة في التفخيم كقولهم في المدح والتعجب نحو ربه رجلا لقيته
اي لقيت رجلا اي رجل ردا على من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة
والتفخيم ما لا يخفى ونحو يا له رجلا اللام للتعجب وقوله يا له مرا ما
ما بعده ونحو نعم رجلا زيد ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن
النسبة اذ لو اريد المعنى لقيل نعم الرجل وكذا في ربه رجلا اذ لا يمكن
فيه ارادة المعنى لما من اختصاص رب بالنكرة وفي اسم الاشارة لانه
من المبهمات كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا على راي من قال انه
تمييز عن اسم الاشارة لا حال وبالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا
او تقديرا نحو مثاقيل ذهبا واحد عشر رجلا فان كلا من غير
المنصرف والعدد المركب وكذا كم وكاين وكذا انما يمنع عنه التنوين
لفظا لا تقديرا لانه كان له في اصل الوضع فمن عد هذه الثلثة الا
من التمامي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا في حاشية
ولما كان العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في هذا المقام توفية
للمرام فقال ومميز ثلثة بلا تنوين غير منصرف لكونها علما لنفسها
او في حكمه والزائد عليها منتهيا الى عشرة بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور
بالاضافة للتخفيف ومجموع ولو معنى نحو ثلثة رهط وتسعة ليطابق

المعدود والعدد نحو ثلثة رجال الا في ثلث مائة الى تسع مائة فان التمييز
فيها مائة وهي ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين وكان
القياس مئين او مئات وهما لا يجوزان اما الاول فلعدم جواز كونه جمع
المذكر السالم مميزا للعدد فلا يقال ثلثة مسلمين مثلا لانه اما وصف
وهو قاصر عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهم
ماخوذة مع بعض الصفات واما علم ولا بد في جمعه من اللام والتمييز نكرة لما عرفت
واما الثاني فلعدم جواز وقوع جمع تصحيح المؤنث السالم بعد الثلث واخواته
لكونه خلاف المعتاد الذي هو وقوع ما هو في صورة جمع المذكر السالم بعدها
اعني عشرين واخواته ولانه يلزم عند ذكر مميزها كان يقال ثلثمات رجل
مثلا ان يلي التمييز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء بالواو والنون
وهو لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو وليه ما هو في صورة المجموع بالواو
والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ما لا بعض
الكمل لاغناء المفرد دال على الكثرة عن لفظ الجمع ومميز احد عشر وزائدا الى تسع
وتسعين بل تسع وتسعين منصوب لتعذر الاضافة اما في مثل عشرين تسعين
فلكراهتهم ابقاء ما هو في صورة نون الجمع ان لم يحذف او حذف نون غيره ان
حذف واما في غيره فلكراهتهم جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو
خمسة عشرة فان المضاف اليه لما كان غير العدد كان منبها على التعدد بخلاف

نحو ثلثمائة

نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد ومفرد دائما لكونه اخف
مع ثقل التركيب والقلة في الفضلة اولى ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما
ومميز جمعه اي الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز لا ينصب بل هو مفرد
لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلثة فيحصل التركيب فيرجح الخفة على المطابقة
وحمل المفرد عليه اطرادا للباب ومجرور بالاضافة للتخفيف واما قول بعض
ثلث مائة سنين بلا اضافة ولا افراد فمحمول على البدل وحذف المميز
اي ثلثمائة مدة نحو مائة رجل ومائتا رجل والف درهم والفا درهم والاف
درهم وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز في بعض مقدرين الفصيح
تام بالتنوين وما تم بنون التثنية احترز بالبعض عن مثل
احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه تاما بالتنوين الاضافة
الى التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا
سمن ولا يجوز الاضافة في غيرها اي الفصيح اما في الاول فلما مر من
تعذر تجريد العشر واسم الاشارة عن التعريف وتنكيرها الذي هو
شرط الاضافة المعنوية واما في الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه
وحذفه واما في الخامس فلامتناع اضافة المضاف وبنون شبه الجمع لا بنون
الجمع مثل الخمسين اعمالا وحسنون وجوها فان التمييز بعدهما انما يكون
عن نسبة في شبه جملة وهو اي شبه الجمع عشرون وزائدا الى تسعين

بل تسعين نحو عشرين درهما وبالاضافة نحو ملؤه عسلاً ولا يتقدم معمول
الاسم التام عليه لضعفه في العمل لكونه جامدا او التاسع من التسعة بمعنى الفعل
ولما كان الظاهر اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا له وهو ليس
بمراد هنا اظهر المراد بانه مجاز كما انه تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة
عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ غير مشتق ولا مشتق
منه في الحال بقرينة انه جعل قسيما لكل منهما وقد يراد به ما يشملهما كما في تعريف
الفاعل يفهم منه معنى فعل اصطلاحي اى معناه المطابقي كما في اسماء الافعال او التضمني
كما في التسائر عدل عما ذكره الفاضل الجامي من انه مستنبط من فحوى الكلام من غير
تصريح به او تقدير له لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن
الثاني اما داخل في الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره الفاضل
العصام ايضا من انه ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال بمعنى
الامر عنه كنزال وتراك وانما عده عاملا واحدا من القياسي مع ان بعضا من انواعه
يمكن ان يعد منه لدخوله في ضابط كلي كما اشار بقوله كل لفظ الخ وبين في التفصيل انه
يعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فمن يعده من السماعي كالشيخ
عبد القاهر ومن تبعه لم يصب فمنه اسماء الافعال اى اسماء معاني الافعال لانه
لا يفهم منها الالفاظ بل معان هي معاني افعال مخصوص فحذف المضاف
ايجازا ذكره في الامتحان وهو اى اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي
اكثر النسخ وهي والاول اصح لموافقته لضمير مستتر في يعمل ولانه يلزم رجوع

الثاني ايضه

الثاني ايضه الى اسم الفعل بتأويل الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء
الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد التي تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن
ادعاء العلمية اذ لا يقال مثلا رويد اسماء الافعال بل يقال انه اسم الحدث
الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد من اول الوهلة ما اسم كان
بمعنى الامر لكثرته او الماضي لم يذكر المضارع لقلة ما كان بمعناه كأف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع اى صار بمعنى وضعا بل بحسب الاستعمال
ولذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انسب ولا يرد نحو
الضارب امس نقضا على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى
الفعل الذي هو المقسم ويعمل اى اسم الفعل او ما كان الخ على دال اسم
مستتر على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول وارادة الدال ولو كان معنى
قوله ما كان الامر او الماضي ما كان بمعنى هو الامر او الماضي لكان على ظاهره لكن
لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان ولا يتقدم معموله اى اسم الفعل عليه الا
اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجي في بحث المعمول فيه
وفي اكثر النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول او تأنيث الثاني كما لا قول
وارجاعه الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال اما الفاعل
فظ واما المنصوب فلضعفه في العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه
الفعلي وهو له ليس بوضعي له ولو سلم فليس باولي فلا يبلغ درجة

الامر او الماضي لم لم يقل بها او ضع لمعنى الخ
لان ولا لنا على هذا المعنى ليست بجيد او نحو الخ

العمل فيه هذا هو اللائق بهم لقوله ويعمل عمل سميه وانما قوله من قال لانه
انما منقول عن المصدر او عن الظرف فمعمول كل منهما لا يتقدم عليه
لضعفه فعبر بلا بسم الاصل الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو هاء زيدا
اى خذه ورويد زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره من الافعال ونحو
قوله تعالى هلم شهداءكم اى احضروهم ويجئ لازما بمعنى اقبل نحو هلم
الينا واصله ها لم بها التنبيه عند البصرية وهل ام عند الكوفية ومفرد
عند الحجازية ولا يتغير فى الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم
اى المفرد والتثنية والجمع
الا بنى تميم فانهم يقولون هلم هلما هلموا الخ كما وقع فى الحديث الشريف
هلموا الى حوائجكم وهات شيئا اى اعط وحيهل اصله حى هلا الثريد
اى ائته وحى وحده بمعنى اقبل ويتعدى بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل
عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد يركب مع هلا الذى بمعنى
اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه فيتعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبا
لباء نحو حيهلا بزيد اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهلا
وبله زيدا اى دعه وعليك زيدا اى الزمه بكسر الهمزة ودونك عمرا اى خذه و
تراك زيدا اى اتركه وغير ذلك من نحو ايه بمعنى استحب ووراك
بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وغير ذلك والثانى
وهو ما كان بمعنى الماضى نحو هيهات الامر اى بعد وشتان زيد

وعمرو

وعمرو اى افترقا وسرعان زيد ووشكان عمرو اى قرب وغير ذلك بطئان
بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة وسكون النون
انشا ربقول وغير ذلك فى موضع الان غير محصورة فيما ذكر وقال فى
بعض تعليقاته انها كثيرة جدا يا ... ذكروا اخصها ولا عرفها نعرفها الى
عدها سماعية انه لم ينصب ومنه اى من معنى الفعل الظرف المستقر وقد
من تفسيره فى حرف الجر وهو لضعفه فى العمل لا يعمل فى المفعول به القوى
بالاتفاق ولانه عامله الذى ناب هو منابه كوجد لا يعمل فيه للزومه ولا
فى الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستكن فلكونه امرا اعتباريا
يعمل فيه بلا شرط على ما ذكر فى بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء
الخمسة وجه الاشتراط ما مر او الموصول لكونه نائبا عن الفعل الذى
هو اصل فى العمل اذ الصلة لا تكون الا جملة فحصل له نوع قوة فى العمل و
هذا يدل على انه هو العامل على ما هو راى المحققين لا الفعل المقدر كما
زعمه البعض والا لما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه فى سائر المواضع المقدر
هو فيها نحو زيد فى الدار ابوه ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى زيد على
كتفه سيف وان فى الدار احد وما فى الدار احد وجاءنى الذى فى الدار ابوه ويجوز
فى هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدا مؤخرا الا فى مثل
فاذا اخرج زيد واذا لم يرفع الظرف اسما ظاهرا فعامل فى ضمير مستتر فيه

اى فى الظرف مستقلة متعلقة بفتح اللام المحذوف ويعمل فى غيرهما اى المفعول به
والفاعل لفظا كالحال والظرف بلا شرط اما فى الظرف فلما مر غير مرة واما فى
الحال فلكونها فى حكمه ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول اتفاقا لا به
نحو مررت برجل هاشمى اخوه اى منسوب الى الهاشم ويشترط فى عمله
اى المنسوب ما يشترط فيه اى فى اسم المفعول ومنه الاسم المستعار
نحو اسد فى قولك مررت برجل اسد غلامه واسد على اى مجترئ ولذا
اى لاجل ان الاسد بمعنى المجترئ عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة
نحو لفظة الله فى قوله تعالى وهو الله فى السموات اى المعبود لمن فيها
اى يعبده من فيها لا الذات الكائن فيها ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم
يوم الجمعة امام الامير جالسا اى اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه
جالسا وليت ولعل نحو ليت او لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى
اتمنى او اترجى يوم الجمعة عندنا زيدا حال كونه مسرورا وقال الرضى ليس
المعنى على تقييد التمنى بالحال بل على تقييد خبرها اقول ليس هذا بقطعى بل
محتمل للامرين وانما لم يقل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم
منه معنى فعل كما قال وحرف النداء والتشبيه والتنبيه للتنبيه على ان ما عدا
ها ليس بعامل لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو نوعا فافهم وحرف
النداء نحو يا زيد راكبا اى ادعوه وحرف التنبيه لفظا مثل ها زيد قائما

الاشارة

كبعده قاعدا او كأنه اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسدا صائلا وحرف التنبيه
كما مر قبيل اسم الاشارة الآن بوقت لاح بانتبه وحرف النفى كما ولا
نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت بذى علم كاملا وغيرها
من مثل ما شأنك قائما اى ما تصنع فى هذه المذكورات من قوله ومنه كل اسم
الى قوله وغيرها تعمل فى غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال
والظرف والمفعول معه كما شأنك وزيدا وعند البعض لا تعمل فى المفعول
المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام داخل فى ضابطى فلا وجه لاسقاطه
من بيان الفيلى كما اسقطوا والعامل المعنوى ما لا يكون للسان فيه حظ
وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان خلافا للاخفش فانه
يجعله ثلثة ثالثها عامل الصفة وهو كونها صفة لمرفوع او
منصوب او مجرور ودليله اختلاف الحركتين اعرابا او بناء
فى مثل بايد العاقل فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان وجوابه
ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف فى كونيهما باعتبار الاصل قال
بعض الكمل وقال المصنف والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى
ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابى جعفر للمشاكلة والاتباع ليس
باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال
سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل فيهما

عليهما في المعنى فيكون فيهما قال ايضا بعض الكمل الاول رافع المبتدأ والخبر
عاملا

اي ما يعمل فيهما على الرفع لانه لدخول الاسناد في مفهومه كما يجي تقتضي

المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول في كونه مسندا

اليه والثاني في كونه جزءا ثانيا وقد مر انه بنى العمل على الاقتضاء وهو التجريد

للاسم عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا على ما هو

المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه

عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظي لكان اظهر واخصر

ثم ان هذا مبني على تجريد التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود

فلا يلزم خروج عامل مبتدأ وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظي

ويمكن ان يقال ان هذا مبني على تنزيل القوة

القوة

القوة القريبة منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فم البئر
اذا حفره ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل كان العامل اللفظي وعدل الى
المعنوي فكانه جرد عنه او المعنى التجريد عنهما اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا
حاجة اليه بل لا يمكن هذا وفي اكثر النسخ التجرد اي التعري والخلو وهو الاظهر
والاول اوفق لما في تعريف المبتدأ وموافق لما في نسخ الجامي والمراد بالعامل اللفظي
ما يعمل بالاصالة بان يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره في العمل
فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحسبك في علمت لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد
عن العامل اللفظي بالمعنى المذكور عليه اذ في الاول قد ابطل التعليق عمل علمت في اللفظ
وعمله في المعنى ليس باصل وفي الثاني الباء زائدة ملحق بالاول كذا فهم من الامتحان
لاجل الاسناد اليه او اسناده الى شيء وخرج به تجريد الاسماء المعدودة فانه ليس بعامل
قيل التجريد عدمي فعده مؤثرا ليس بمرضي لعدم صحة كون العامل الوجودي
بالمؤثر عدميا فلا يصح تشبيه العدمي بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يعبر بكونه
الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بان العوامل علامات لتاثير المتكلم
لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة ورد على ما جعله اولى ايضا لان اعتباري
فعده مؤثرا ليس بمرضي لعدم صحة كون العامل الوجودي الخارجي اعتباريا فلا
يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم نحو زيد قائم والثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه
بنفسه لا بالناصب والجازم موقع الاسم كوقوعه خبرا نحو زيد يضرب او صفة او حالا
نحو جاءني رجل وزيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لان الاصل في هذه الموقع

وقوع المفرد لما سيجيء فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد في الماضي ايضا فلم لم يرفع قلت لانه مبني
في الاصل فلا يكون معمولا لانه في الموضعين كما سيجيء، وذلك الوقوع اى وقوع المضارع
بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم بان لا يكون فيه ناصب
ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنهما يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل
ولا جوازمه وجازمه على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطي له
اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع
لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي مثل سيقوم وسوف يقوم وفي
خبر كاد نحو كاد زيد يخرج وفي نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاخير بانه فيهما
واقع موقعه لانه يقال الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا داخل
الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذي مع تقديره اسما غير الاعراب
الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين
لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه وعن
الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك
التجرد ولا يرد عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى التكلفات في التفصي عنه لكن يرد
عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما في الاسم فلا بد من قيد يخرج غير المركب
كما في تعريف العامل المعنوي للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر
الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم فمجموع ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا ستون
وانما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ما ذكر فمائة زاد ونقص اما الاول

فاما الاول فسبعة خمسة في السماعي الثلثة الاخيرة من حروف الجر و[illegible]
واذا وما في عمل المجازات واثنان في القياسي اسما التفضيل ومعنى الفعل واما الثاني
فسبعة واربعون في السماعي ثمانية وعشرون منها افعال المدح والذم واربعة
افعال المقاربة وثلثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها في
اول القياسي وهو الفعل وثلثة عشر منها اسماء تسعة اسماء الافعال ادخلها في
تاسع القياسي ومعنى الفعل واربعة منها اسماء احدها عشرة اذا ركب مع احد الى تسعة
وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كاين ادخلها في الاسم التام وهو ثامن القياسي وستة
منها حروف خمسة حروف النداء ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اسقطها
لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم الباب الثاني الذي هو جزء من الرسالة لفظا او معنى
كائن في بيان احوال المعمول او في تحصيل ادراكها اعلم اولا اى قبل الشروع في المقصود
ان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في التركيب كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف
مثل زيد غلام دار هل بل قد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب كما مر لم تكن معمولة
لعدم العامل كما لا تكون عاملة لعدم المعمول وان وقعت فيه فهي على ثلثة اقسام
القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا بالاصالة ولا بالتبعية اى لا يكون له اعراب
لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو
اثنان الاول الحرف مطلقا عاملا او لا بالاتفاق والثاني الامر بغير اللام عند البصريين
فانه لما حذف عنه حرف المضارعة التي بسببها صار المضارع مشابها للاسم مشابهة
تامة على ما مر فاعرب وعمل فيه خرج عن المشابهة لذهاب سببها جواب لما فعاد

الى اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون انها معرب مجزوم بلام مقدرة منوية وهي
منسية عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما
اى يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه وهو اثنان ايضا اى
اى كما لا يكون معمولا اصلا الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى حكم على اسماء الافعال
قال الدماميني عن سيبويه والمازني وجماعة انها
معمولة فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع بانها مرفوعة المحل
على الابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر كما في اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب في ايضاح
المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض
بنحو نزال المبني ... وقال الرضي قياسها على اقائم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم وان شابه
الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية شيء بل الكل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة
باللفظ كما في تسمع في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه مبتدأ لكونه بمعنى المصدر
وان كان لفظه فعلا بل جملة او منصوبة المحل بافعال محذوفة على المصدرية اى على انها
مفعول مطلق فرويد زيدا مثلا في تقدير ارود ارواد زيدا ورد بان تقدير الافعال ينافي
كونها اسماء الافعال ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا اذ لا موجب
للبناء لان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها وان قال بعضهم وهم المحققون
على ما نقله ابن مالك والجمهور على نقل ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدماميني
وعليه مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل على ما هو المختار عنده
كما سبق ونائبة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل وعلى ظهر الفصل وهو

ما يقع

ما يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان معرفة او افعل من ولو دخل عليها العامل يسمى
به لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع نحو كان زيد هو القائم
بالكوفيون عمادا لانه على غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا
عن كونه دائما وتسميته بالضمير لكونه على صورته خلافا لبعضهم وهو بعض البصريين
فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب قال في الامتحان وهذا بعيد لعدم نظيره في الاسم
ولعله حكم السابق اسما واللاحق حرفا صورة بناء على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال
واما اللام الداخلة على الصفات من اسمي الفاعل والمفعول والجمع باللفظ الى الانواع
او الافراد فقال بعضهم وهو المازني انها حرف ... فالاسم موصول كغيرها اى كغير الداخلة عليها
فتكون مما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول حينئذ مدخولها وقال اكثرهم وهو غيره هي اسم موصول
لا حرف بمعنى الذي في المذكر او التي في المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها
من اعراب مع انه ليس فيها بل في مدخولها فقيل وجهه بقولهم اعطي اعرابها اى اللام لما بعدها
لما انتقل اى لانتقال ما بعدها من الفعلية الى الاسمية لكراهتهم دخولها على الفعل لكونها في
صورة الحرف فاصل جاءني الضارب زيدا جاءني الذي ضرب زيدا فالاول اى الذي معمول
لكونه فاعل جاءني والثاني اى ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جاءني
الذي يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع وانما اختار الاول لكونه اظهر في التمثيل
فلما غير هذا الاصل بان غير الذي الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاءني الضارب صار
الاول اى الذي في صورة الحرف اى حرف التعريف وهو اللام وان كان في المعنى والحقيقة
والمعنى فعلا فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب المحلي من الاول الى الثاني وصار لفظا

اسما والثاني اى ضرب في صورة الاسم ان اسم الفاعل وان كان في الحقيقة ...

لعدم المانع فيه كما في الاول نرجح الجانب اللفظي على جانب المعنى في الاعراب الذي هو
حكم لفظي فالاعراب في الحقيقة للاول الذي هو المعمول وان ظهر في الثاني الذي هو
ليس بمعمول ولا منافاة بين هذا وبين ما نقلنا آنفا من الرضي فافهم ولا تكن من الغا
فلين والثاني من الاثنين الفعل المضارع اتصل به نون جمع المؤنث او نون
التاكيد ام لا لانه بعد الوقوع في التركيب لا يخلو عن الجازم او الناصب والوقوع موقع
الاسم والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع
موقع القسم الثاني وهو ما يكون معمولا دائما فيكون معمولا وهو اي القسم الثالث اثنان ايضا
اي كالقسم الثاني الاول الماضي فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا
وقع بعد الجازم شرطا او جزاء بدون الفاء بقرينة المثال اذ به لا يعتبر الجزم في محل الماضي
بل في محل الجملة كما يجيء يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب في المعطوف على ذلك الماضي
نحو اعجبني ان ضربت انت وتقتل بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لو قوعه
موقع تضرب المنصوب لفظا وان ضربت وتقتل بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب
المجزوم شرطا ضربتك واقتل بالجزم عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك
المجزوم جزاء وفي غير هذين الموضعين لا يكون الماضي معمولا لعدم مقتضي الاعراب والثاني من
الاثنين الجملة وهي على قسمين فعلية وهي اي الجملة الفعلية على ما هو رأي صاحب
اللباب ومختار المص في هذا الكتاب الجملة المركبة من الفعل لفظا اي صريحا او لو تقديرا
بدون ادات الشرط او بها او معنى والمراد به ما يفهم منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة
بقرينة كون الكلام في الجملة مشتقا او غيره بقرينة الامثلة ومن فاعله نحو ضرب زيد مثال لما

لما كان الفعل فيه لفظا بدون ادات الشرط وان تكرمني اكرمك مثال لما كان الفعل
فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد قسما آخر من الجمل و
الا لاستحق بعروض الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا او فردا او الخبرية
والطلبية او نحوها وخرج عن الاسمية ما يعرض له حرف عامل واستحق ان يعد قسما
آخر من الجمل فيكثر الاقسام جدا وهيهات زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير
مشتق اسم فعل واقائم الزيدان مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتقا ثم انهما يخرجان
من الفعلية ويدخلان في الاسمية ان فسر الاولى بما كان جزءه الاول فعلا صريحا
به ولو تقديرا والثانية بما كان جزءه الاول اسما مطلقا كما هو رأي الجمهور وهو
المشهور وافي الدار زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرف وادراجه ايضا
في الفعلية لكون الظرف في معنى الفعل لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه
ما اورده على هذا البعض في الامتحان بانها وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف نظامه
وانتقل الضمير منه اليه جعل له وله ولهذا اشترطا البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج
اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فلما صارت بهذه الاشياء استحقت ان يجعل قسما برأسها
فلا يخالف بين كلاميه في كتابيه كما ظن واسمية وهي الجملة المركبة من المبتداء و
الخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم اي اريد الجملة بجزئي لفظها من غير اعتبار
دلالتها على معنى ها فلا بد لها اي للفظها من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد لكونه مؤولا به كما
يشير اليه بقوله اي هذا اللفظ حينئذ يجوز وقوعها اي الجملة التي اريد بها لفظها في كل موضع
وقع اسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتداء او فاعلا ونائبه وغير ذلك المذكور من المفعول

وان زيدا قائم

واسم باب كان وان وغير ذلك نحو زيد قايم جملة اسمية اى هذا اللفظ ونحو يقع زيد
قايم فاعلا وجعل زيد قايم نائب الفاعل ومنه اى مما ذكر من الجملة التى اريد بها لفظها
مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا لكن موقعه ليس موقع المؤدى بشدت
اليه كسر ان فيه كما سبق ولذا فصل عما قبله عنه وكذا اى كما ذكر من الجملة التى اريد بها
لفظها فى انه لا بد من اعراب الجملة اذا اريد بها معنى مصدرى اما بواسطة ان ما بالفتح
والتشديد او ان بالفتح والسكون او ما المصدريتين صفة للاخيرتين كقولك بلغنى
انك قايم اى قيامك وكقوله تعالى وان تصوموا اى صيامكم خير لكم ونحو اجلس ما دام
زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه او بغيرها اى بلا واسطة هذه الثلثة نحو الجملة
التى اضيف اليها من الجمل التى اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه
ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه يستفاد من التفكير الآتية ان المراد ليس مطلق الحدث
بل الحدث مع النسبة وارادتها تقتضى امتناع كون الجملة مضافا اليها ومسندا
اليها كما تقتضيه ارادة تمام الزمان على ما صرح به الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل
لان المقتضى للامتناع النسبة التامة لا المطلقة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
اى يوم نفع صدق الصادقين قال الفاضل العصام اختلفوا فى ان المضاف اليه مثل
الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها والمصحح
الثانى فى الامتحان والظاهر ان الجملة بلا تأويل كما اشار اليه فيه المضاف اليه وبينه
فيما علق عليه فيخالف ما ذكر هنا ويحتمل ان الجملة بتأويل الاسم فلا يخالفه وفى كلامه
فى موضع آخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على من تتبع كلامه ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا

سواء

سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر مبالغة كما فى قوله تعالى
تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم عليهم متعلق به اى عندهم وهو مرفوع على
انه خبر ان وقوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعل له او انه
مبتدأ وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر ان اى ان الذين كفروا
مستو ومتساو عندهم فى عدم الجدوى انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة
الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة وام مجردتان
عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهى عن
معنييهما فى قوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ايهام
التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة ويعادلها عليها بالافادة تقرير معنى الاستواء وتأكيده
كما سبق اليه الاشارة ونحو قول المنذر حين رأى المعيدى واستحقره وقد
بلغ اليه من كلامه ما يعجبه تسمع بالرفع مبتدأ بان جرد عن النسبة التامة والزمان
واريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الآتى وجه
العدول مثل ما مر واما على ما هو المشهور من انه بحذف ان ورفع الفعل لفقد عامله
لفظا فليس مما نحن فيه بالمعيدى منسوب الى معيد تصغير معد على طريق الترخيم
بحذف تشديد الدال استثقالا لاربع يا التصغير خير من ان تراه خبره وهذا مثل
لمن خبره خير من رؤيته اى سماعك وهذا او خبر اى مثل تسمع مقصور على السماع
من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق والواقع فى غير هذين الموضعين
اللذين اريد بالجملة فى احدهما لفظها وفى الآخر معنى مصدرى وذلك الغير هو الموضع

الذي اريد بها فيه معناها المطابق لا يكون له اي للواقع في ذلك الغير اعراب الا ان
تقع اي الجملة خبر المبتدا نحو زيد ابوه قائم مثال للجملة الاسمية او خبر الباب ان نحو
ان زيدا قام ابوه مثال للجملة الفعلية فتكون الجملة الواقعة خبر لها مرفوعة المحل
او تقع خبر الباب كان نحو كان زيد ابوه عالم او خبر الباب كاد نحو كاد زيد يخرج او تقع
مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم
زيد عمرا بكرا ابوه قائم او تقع الجملة معلقا عنها نائب الفاعل نحو علمت اقائم زيد فان
اقائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية او تقع حالا نحو جاءني
زيد وهو راكب فتكون الجملة الواقعة في هذه المواقع في خبر كان الى الحال منصوبة المحل او تقع
الجملة جوابا لشرط جازم بعد الفاء الذي يجيء الربط بها لا تأثير لاداة الشرط فيه ولو في
وجه وسيجيء تفصيل ما يؤثر فيه الادات وما لا يؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز
فيه الوجهان او بعد اذا التي للمفاجاة وهي تنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء في الربط
لان معناها ينبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون نحو ان تكرمني فانت مكرم فتكون الجملة الواقعة
بعدها جوابا لشرط جازم مجزومة المحل لكونها جوابا لشرط جازم ولا امتناع الجزم
في لفظها ولو تقديرا فيكون محلا وسيجيء الفرق بين المحلي والتقديري او تقع صفة لنكرة
لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها في حكم النكرة لصحة تأويلها بها نحو جاءني رجل ابوه
قائم فيصح التأويل بقائم ابوه او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل او معطوفة
على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد او تقع بدلا في احدهما اي المفرد

والجملة

والجملة التي لها محل من الاعراب بكونها اوفى منه في تأدية المراد مثل قوله تعالى هل هذا الا بشر
مثلكم فانه بدل من النجوى في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسير له
وقوله لا يؤمنون فانه بدل على وجه من قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
لكونه اوفى بتأدية المرام الذي هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة
بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التنزيل لكونه اوضح التزاما وبيانا له على وجه كما صرح
به الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة التي
اوردها المعاصرون فهي مما ليس له محل من الاعراب فمن اوردها في هذا المحل فانما
قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا او تأكيدا لا غير لما هو تابع لما له محل من
الاعراب او تأكيدا للثانية اي الجملة التي لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب
وزيد ابوه قائم او بيانا لها اي للثانية لخفائها على رأي اي اهل المعاني
وقال ابن هشام في مغني اللبيب في بيان الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة
ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل وقال في موضع آخر ولم يثبته جمهور
وقوع البيان والبدل جملة فيكون اعرابها حسب اعراب المتبوع ان كان اعرابه
رفعا فاعرابها رفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين احوال
الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد ان يبين محصولها على وجه الاجمال
ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال فظهر من هذه الجملة اي من قوله
فان اريد بالجملة الى هنا ان الجملة قسمان قسم في تأويل المفرد فيكون له اعراب في كل موضع
كالمفرد اذا الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذكر القسم ايضا اي كل جملة

مطلقة قسمان الاول ما اريد به اللفظ والثاني ما اريد به معنى مصدري وقسم
من الكلمة خرج بها مع ظهور مقسميتها لما بعدها ولئلا يتوهم من الاول الامران هذا القسم
من القسم الاول منها ما لا يكون في تاويل المفرد بالتاويل المذكور وان صح كونها في تاويل المفرد
بغيره فلا تكون معمولة في جميع المواضع لاستقلالها لا لافادة الا في خمسة مواضع خبر اي
خبر كان ومفعول ثان او ثالث وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا او حال وتابع لمفرد او
جملة لها محل من الاعراب ثم اي ما علمت ما لا يكون معمولا وما يكون معمولا اعلم ان المعمول
على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية اي بكونه تبعا وهو بمعنى التابع ومشترك
بين الواحد والجماعة النوع الاول من النوعين وهو المعمول بالاصالة اربعة اقسام مرفوع
ومنصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة
بها وواحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه في
الاغلب جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لانها اشد امتزاجا لان اول جزئيها الفعل
مع كون النسبة الى الفاعل معتبرة في وضعه يقتضي الارتباط من اول الامر بخلاف
المبتدا فانه اسم مستقل لا يقتضي لذاته ارتباطا بشيء ولان عامله اقوى لكونه لفظيا فعله
ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذي هو الرفع فيكون اقوى في المرفوعية من المبتدا
وهي امارة الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدا الذي لا نزاع في اصالته بالنسبة
الى سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصالته بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصالته
بالنسبة الى النائب فغني عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في
المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه الا بالمشتق بجامد ومشتق

فكان

٧٤

فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق او في حكمه او افادة هذين الوجهين
اصالة المبتدا في المرفوعية التي هي المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول افادة الا
الاصالة في كونه مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوائية في كونه محكوما عليه وهما
غير مطلوبين هنا كما لا يخفى وهو اي الفاعل ما مرفوع وتوهما بقرينة المقسم اسند
اي نسب بقرينة قوله او ما بمعناه اي منه ما ليس له نسبة تامة اليه الفعل الاصطلاحي
خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدا لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا بمعناه بل جامد او
مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكره ابن الحاجب التام خرج
به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسما كما مر المعلوم خرج به النائب
قيل ذكر المعلوم يغني عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات
مع ان اغناء المؤخر عن المتقدم مما لا باس به كما لا يخفى او ما يلابس بمعناه من الصفات
والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده
في الامتحان ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية التي
هي نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال
فيه فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة وصفية فان قيل قد صرح
فيه ايضا ان يكون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد المبتدي في المنع لان الغرض من الحد
معرفة المحدود لاجراء اعراب مخصوص وهو الرفع هنا ولو عرف الحد به لزم الدور
قلت نعم لكن قد يجيء في هذا الكتاب اولا كونه معمولا ومرفوعا بعامل ببيان جميع العوامل
وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم بيان الكلام لتفصيله

الاسناد نوعان نسبة في الذهن ونسبة في الكلام ونسبة في الخارج

وتمييز نسبة

وتمييز نسبة عن بعض تكون ما عبارة عنه مفيد هنا وقد خرج ايضا ان مثل هذا مفيد
عن المرفوع او المنصوب بجملة فعلية او غيرها واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاحي بخلاف
مختصر الكافية حيث لم يسبق فيه هذا البيان فاورده عليها اورده نحو ضرب زيد
مثال لما اسند اليه الفعل التام المعلوم واقائم الزيدان مثال لما نسب اليه ما بمعناه
نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال ما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة نحو
زيد قائم ونحو قائم ابوه وغير ذلك وهيهات زيد اي بعد مثال لما اسند اليه ما بمعناه
في اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه جملة فعلية والثاني من التتمة نائب الفاعل
عدل عن قولهم مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظ واظهر فانه لا يتناول نحو
درهما في اعطي زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافي
اللغوي مع انه ليس منه فقدمه لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب وهو ما رفع
وكونه محلا اسند اي نسب اليه الفعل خرج به وبقوله او بمعناه المبتدأ التام خرج به ما
اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل او ما بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد
وامضروب الزيدان ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه او هاشمي ابوه ولا يكونان اي
الفاعل والنائب الا اسميين او ما في تأويله اي الاسم المدلول عليه باسميين لكونهما
مسندا اليهما غير ان النائب قد يكون جارا ومجرورا وقد سبق ان المتعلق قد يسند
اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد فيجب افراد عامله
اي النائب الذي هو جار ومجرور وتذكيره لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى ولا
مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتانيثه وان كان المجرور
ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك فان كلا

منهما

منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا
يؤنث ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل في الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ
وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله ولا يجوز في النائب لاخذه حكم المنوب وفيه بحث
لا يليق بيانه في هذا الكتاب ولا حذفهما معا لكون النسبة ماخوذة في مفهوم عاملهما
وضعا سوى المصدر فلا يفيد بدونهما الا في المصدر وقد قرينا ان حذفهما معا منه
وكل منهما من الفاعل والنائب قسمان مضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم
ذكره ولو معنى ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذي هو قسم منهما ايضا اي ككل منهما على
قسمين مستتر اي منوي غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم بملفوظيته
لوجود آثار اللفظ فيه من كونه فاعلا ومؤكدا او معطوفا عليه وغير ذلك وبارز متصل
بقرينة ما سياتي من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل فالمستتر ايضا اي
كالمضمر قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله
الا اليه وتارة الى ظ والاول اي واجب الاستتار يكون في المتكلمين اي المتكلم وحده
مطلقا ومع غيره كذلك والمخاطب المفرد المذكر ولو امرا او نهيا بخلاف المخاطبة
المفردة فان الياء فيها ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما يجيء في غير الماضي فان كلا منهما
لا يبرز في المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضي الذي هو اصل بالنسبة
الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرز في متكلميه متكلميه في مخاطبه المفرد المذكر مع كون
كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة
الاصل بل يستتر لينحط درجته عنها فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوي
فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا

[وجائز الاستتار بحيث يسند عامله تارة اليه]

فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبال

المساوات بين الاصل والفرع في الاستتار في الغائب المفرد مذكرا ومؤنثا الذي هو

فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله في تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكونه

المظهر للغائب وهو خلاف ما تقتضيه صيغة المتكلم ونفرب للمتكلم مع غيره

وتفرب للمخاطب المفرد المذكر وفي اسم فعل الامر نحو نزال بمعنى انزل وصه ومه بمعنى

اسكت واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار في اسم فعل الماضي بل يجوز

نحو هيهات زيد وزيد هيهات وفي افعل التفضيل في غير مسئلة الكحل اذ فيه لا يرفع

الظاهر لما سبق فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو وفي اسم الفاعل واسم المفعول

وما كان بمعناهما واما اذا وجد فلا يجب كاسنادها تارة اليه واخرى الى

المضمر ولا يجوز اسنادها الى البارز المرفوع المتصل المختص بالفعل لانه لا يوجد فيما يشبهه

لئلا يحط درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه نحو جاءني ضارب او مضروب

او لمسند اي مجتري من ناطق او هاشمي منسوب الى هاشم او حسن ونحو في الدار زيد

عطفا على جاءني لدفع توهم ان يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءني

ثم ان في كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز جعله في زيد عدم

جواز جعله في ظاهر آخر عنه جعل زيد مبتدأ مؤخرا لجواز في الدار غلامه

زيد والاضمار قبل الذكر جائز ههنا لتقدم زيد رتبة وقد جعل فيما سياتي

مثل زيد في الدار من جائز الاستتار لجواز زيد في الدار غلامه والفرق

تحكم فافهم ويكون في تثنية اسم الفاعل والمفعول مذكرين او مؤنثين

وجمعهما

وجمعهما السالم مذكرا او مؤنثا كونا او زمانا مطلقا غير مقيد

بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه وسيجيء في كلامه ما يدل عليه ومن

قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لا

يخفى على ذوي الافهام وانما وجب الاستتار فيهما لان تثنيتهما وجمعهما

السالم كتثنية الفعل وجمعه في الصورة فكما لا يجوز اسناد

تثنية وجمع الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر او التحقيق

وبل البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه وان

لم يلزم ما لزم في تثنية وجمع المشابهة المذكورة نحو جاءني

رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون

ولم يتعرض لمثال ما لم يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق

من مثال المفرد وفي عدا وخلا فعلين وهو الاكثر احترازا عن

كونهما حرفي جر اذ ح لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفي عدا

وما خلا لا فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفي

جر وفي ليس ولا يكون في باب الاستثناء اي حال كون كل واحد

من عدا الى لا يكون فيه وانما وجب ليكون كالا في عدم الفصل بينهما

وبين المستثنى ولذا لا يتصور نظيره في الافعال نحو جاءني القوم

عدا او خلا او ما عدا او ما خلا زيدا او ليس الجائي منهم زيدا او لا يكون

الجائي منهم زيدا والتفصيل سياتي في بحث الاستثناء والثاني

اي جاز الاستتار يكون في الغائب المفرد والغائبة المفردة
نحو زيد ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب مثال الغائب المفرد
وهند ضربت او تضرب ولتضرب او لا تضرب مثال الغائبة المفردة
ويقال ضرب زيد وكذا البواقي فانه يقال ايضا يضرب او ليضرب
او لا يضرب زيد وضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب هند
فلا يستتر فيه ضمير لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم
تعدد الفاعل وفي شبه الفعل عطف على قوله
في الغائب مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة
المشبهة وافعل التفضيل والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله في
الفاعل الظاهر غير التثنية والجمع المذكورين في تثنية اسم الفاعل
والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه
فيما سبق بقوله مطلقا كما بينا نحو زيد ضارب او مضروب او اسد ناطق
او حاتمي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقي
فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه ناطق او حاتمي
غلامه او حسن غلامه او في الدار غلامه فلا يستتر الضمير لما مر
واما البارز المتصل ففي تثاني الافعال وهو اي البارز المتصل الذي
في تثانيها الالف نحو ضربا وضربتما والميم مزيدة لدفع
الالتباس بالف الاشباع والتاء للخطاب وقيل ان التاء وحدها

كما في المفرد

كما في المفرد والالف علامة التثنية وقيل انه الالف مع الميم والتاء
للخطاب ويؤيد الاول موافقة الثاني في كون الفاعل في كل منها الالف
ويضربان وتضربان وليضربا ولتضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا
وفي جمعها اي الافعال المذكر وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها
المذكر الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموا بدليل عود الواو
عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدا والميم لتطرد بتثنية ولئلا
يلتبس بواو الاشباع في الوقف في المتكلم وحده وحذف الواو لان
الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى جعل
البعض مجموعهما اسما حقيقة ولا يوجد في آخر الاسم واو
تنزيلا غير هو واو ما قبلها مضموم لاستثقالها ولو لم يحذف لكان
على خلاف ما عليه كلامهم وحذف الالف المكتوب بعدها ايضا لعدم
الاحتياج اليها واسكن الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت
بقي الميم على اصلها الذي هو السكون ويضربون وتضربون وليضربوا
واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جمعها اي الافعال المؤنث وهو
اي البارز المتصل الذي في جمعها المؤنث النون نحو ضربن وضربتن
انما شددت النون فيه لان اصله ضربتمن حملا على التثنية وقلب
الميم نونا لقربها منه في المخرج فادغم ويضربن وتضربن وليضربن
واضربن ولا يضربن ولا تضربن وانما ابرز فيما ذكر من الثاني و

والجمعين ولم يبرز لان صيغة الفعل لا تدل على فاعل مفرد كما في الغائب المفرد
والغائبة المفردة اذ ليس في صيغته علامة التثنية والجمع كما في الصيغة
و في المخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده في الماضي وهو اى البارز
المتصل فيهما التاء نحو ضربت ملتبسا بحركات التاء الثلث والمتكلم معه
غيره في الماضي وهو اى البارز المتصل الذى فيه نا نحو ضربنا وجه الابراز
فيه مر في المخاطبة المفردة في غير الماضي وهو اى البارز المتصل الذى فيها
الياء عند الجمهور انما ابرز فيها لئلا يلتبس بالمخاطب المفرد ولم يعكس
مع ان البارز اصل قوى مناسب للمذكر الاصل القوى لان الياء وان
كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من حيث مجيئه للتانيث
فيناسب المؤنث الذى هو الفرع الضعيف وليكون اعراب الاصل
اصلا وهو الحركة واعراب الفرع فرعا وهو الحرف الذى هو النون هنا ولو
لم يكن الاعراب بالحرف ولان كون ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذى
هو ضمير المثنى مخالفا للقياس اذ القياس كون الاول اخف من الثاني فلا
يليق بالاصل الذى هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب الاخفش
الى ان الياء للخطاب والفاعل مستتر فيها نحو تضربين واضربي ولا تضربي
واما المظهر الذى هو الفاعل او نائبه فظاهر غنى عن البيان والتوضيح
بالمثال واذا اسند اليه اى الى المظهر العامل يجب افراده اى
والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل قعود

عاملها

عاملها اذ بالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكنه لا في نية لهذه الا
الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة لها فلو قال يجب
افراده لو كان فعلا او موازنا له والا فالوجهان ان كان المظهر جمعا
لكان اظهر واسلم هكذا استفيد من كلامه في الامتحان في بحث
النعت وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل ان يجب الظاهر
لو مثنى او جمعا او التاويل البعيد كما مر وفي الموازن المشابهة
وغيبته اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر كما سبق
ولو كان المظهر مثنى او مجموعا فوجوب الافراد لو مفردا اولى
اذ لا وجه لغيره لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد
فيها حتى يثنى الفعل او يجمع نحو ضرب الزيدان او الزيدون وان كان
المظهر مؤنثا حقيقيا لا لفظيا وتحقيقيا من الادميين لا من
غيرهم كنافة مفردا او مثنى لا جمعا متصلا بعامل فعلا او موا
زنا له لا منفصلا عنه بغيره فان هذه المنفيات لا يجب تانيث
عاملها بل يجوز الوجهان كما يجيء يجب تانيثه اى عامله ابدا اما
بتانيث الفعل من اول الامر اذ كان العامل متصرفا والا كفعل
المدح والذم والتعجب لا يجب تانيث عامله لانه يشبه الحرف في عدم
التصرف فينبغي ان لا يلحق به ما هو علامة للقسم كنعم المرأة

هند واكرم بهند ويجوز نعمت المرأة هند واما فعل التعجب فلا يتغير
اصلاً لكونه كالمثل نحو ضربت هند او الهندان مثال لما كان المظهر
مؤنثاً حقيقياً من الآدميين مفرداً او مثنى متصلاً بعامله الذي هو
الفعل او زيد ضاربة جاريته بالرفع مثال لما كان عامله هو اسم وكذا اي كما
يجب تانيث العامل ان كان المظهر ما ذكر يجب تانيثه ايضا اذا
اسند الفعل الى ضمير المؤنث حقيقيا من الآدميين ام لا لانه ابدا ان تانيث
الفاعل من اول الوهلة حال كون ذلك المؤنث غير جمع المذكر المكسر العاقل
فانه اذا اسند الى ضميره لا يجب تانيثه كما يجي نحو هند ضربت او ضاربة
مثال لما اسند الى ضميره الحقيقي من الآدميين ونحو الناقة سارت او سارية
من غيرهم والشمس طلعت او طالعة مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي
وفي الاسناد الى غيرهما ولو قال واذا اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب
اي غير المؤنث الحقيقي ... وضمير المؤنث المذكور بين وذلك الغير
ما كان مؤنثاً غير حقيقي او كان حقيقيا ولم يكن من الآدميين او كان منهم
ولم يكن مفرداً او مثنى بل جمعاً او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله
وما كان ضمير ذلك الجمع يجوز تانيث عامله وتذكيره ولما كان مفهوم الغير
شاملاً للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تانيث عامله وتذكيره اخرجه
بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثاً وارجاع الضمير الى المظهر وان اظهر كما لا يخفى

على من له

او غير حقيقي صح

على من له حظ من الاظهار نحو طلعت او طلع الشمس مثال للغير الحقيقي ونحو
سارت او سار الناقة مثال للحقيقي من غير الآدميين مفردا انما جاز التذكير
فيهما لقلة الاعتداد بتانيثهما مع ان في لفظهما ما يشعر به بخلاف المضمر
لعدم ما يشعر به ولذا وجب تانيث عامله وجاز التانيث نظرا
الى وجوده والتجرد عن تانيثهما ونحو جاءت او جاء المؤمنات مثال للجمع المؤنث
الحقيقي من الآدميين انما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقي
لكون تانيثه بتاويل الجماعة التي هي من المؤنث الغير الحقيقي وانما لم
يعتبر حقيقة التانيث في مثل المؤمنات لان التانيث الطاري بالتاويل
جعل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار التذكير فيه لكونه للمفرد في نحو
رجال ونحو جاءت او جاء القاضي اليوم امرأة مثال للمؤنث الحقيقي من
الآدميين المنفصل عن عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا
من الآدميين لضعف استدعائه تانيث العامل لانفصاله عنه هذا
اذا لم يكن منقولا عن المذكر واما اذا كان منقولاً عنه كزيد اذا سميت
به المرأة يجب تانيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه كقالت
اليوم زيد لكن لم يتعرض له لندرته والرجال جاءت او جاء مثال الجمع
جمع المذكر المكسر العاقل وجاءت او جاء الرجال وجه تانيثه كونه بتاويل
الجماعة ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي ويجي وجه تانيث ما اسند

الى ضمير وجمعية لما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض
احكام الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما ومعرفة الاول يعرف الثاني
لان الاعلام تعرف باضدادها قال والمؤنث في عرف النحاة ما اسم فيه اي في آخره
علامة التانيث بقرينة تفسيرها اذ المفسرة به لا تكون الا في الآخر
والمراد بها ما بعد الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين فثنا اخت
ليس علامة التانيث بل هي مقدرة فيها لفظا او تقديرا اي ملفوظة
او مقدرة كنار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء مقدرة
في الجميع لكنها في الثلاثي اوضح وقال الرضي الزائد على الثلاثي يحكم فيه
ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء
فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة فظهر ان ادخال نحو عقرب في اللفظي
مخالف للمعقول والنقل فان قيل تخرج من التعريف المؤنثات الصيغة
اذ ليس فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لها كهي وانت
بالكسر يا مثل تضربي ونون مثل ضربن وتاء وته وهذه وهذي وكلتا
وثنتان فيلزم كونها مذكرات قلت كون التانيث فيها بالصيغة ممنوعة
بل انها مقدرة عنده طردا للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط ثم
ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها
لا حقيقي يقصد به تحصيل صورة فلا يرد ان في هذا التعريف دور التوقف

موقفة

معرفته على معرفة التانيث وبالعكس كذا في الامتحان او قال ها فيه التاء
الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا او الالف المقصورة او الممدودة لكان
اسلم وهي علامة التانيث التاء الموقوف عليها حال كونها هاء ولو في الاصل
فلا يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء في الاصل اي في حال
الافراد وخرج به تاء مثل صافنات واخت وبنت فانها لا يوقف عليها
هاء اصلا وعلامة التانيث مقدرة فيها كما صرح في الامتحان نحو ظلمة
وشمس مثال لما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها في تصغيرها نحو شميسة
لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة شميسة في تقدير شمس صغيرة
مثلا فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التي قدر فيها التاء كشمس
طالعة يجب الحاقها بالمصغر والالف المقصورة نحو حبلى وعوى الاول
للحقيقي والثاني لغيره والالف الممدودة نحو حمراء محتملا لهما وهذا
اي كون المؤنث بعلامة التانيث لفظا او تقديرا جار في غير ثلث
بالفتح والزائد عليها منتهيا الى عشرة فان مذكرها بالتاء اعتبارا بتانيث
الجماعة ومؤنثها بحذفها اي التاء من وجود تانيث الجماعة فيه للفرق بينهما
ولم يعكس لان المذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطي التاء له اولا فلو
اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا
ركبت ثلث والزائد عليها منتهيا الى تسعة مع عشرة اثبت التاء

في الجزء الاول فقط في المذكر ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب وحذفت من
الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة
الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونهما من جنسين وانما جاز ثنتا
عشرة واثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من جنس واحد
لان التاء في الجزئين الاوليين منهما لما لزمت الوسط لعدم سقوطها
بينهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها في الآخرين منهما كانت بجنس
آخر وهمزة الوصل في اثنتا للابتداء لا للتعويض وانما العوض التاء
ليس الا وانما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع
فيهما حملا على النظير وتبعيدا على النقيض نحو ثلثة عشر رجلا وفي الثالث
اي اثبات التاء في الجزء الثاني فقط في المونث نحو ثلث عشرة امرأة
تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل عدم الاثبات في الاول ابقاء له على حاله
اللازم قبل التركيب والاثبات في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس
والتانيث اي المونث الحقيقي او تانيث ما بازائه اي بازاءه ذكر من الحيوان
بخلاف النخلة فانها وان كان بازائها ذكر اعني المجرد عن التاء الا انه ليس
من الحيوان فلا يعد من الحقيقي نحو امرأة بازائها رجل وناقة بازائها جمل
والتانيث اللفظي ملتبس بخلافه اي الحقيقي يعني ما ليس بازائه ذكر
من الحيوان بل كان تانيثه في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا

او تقديرا ولذا سمي لفظيا نحو غرفة مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا
وشمس مثال لما كانت في لفظه تقديرا ولما سبق ذكر الجمع والمثنى في المفرد
وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتهما ومعرفتهما
يعرف المفرد اجمالا واللغة تفصيلا اراد بيانهما ولكن لما كان المكسر من
اقسام المونث قدمه وما يقابله على المثنى فقال والجمع المكسر مطلقا
ما اي جمع تغير الجمعية فخرج مصطفون اي الجمع السالم لان تغيره بعد الجمعية للتنقل صيغة
مفرده ولو كان ذلك التغير تقديرا كالفلك فان ضمته مفردا كضمة قفل
وجمعا كضمة اسد والقاضي البيضاوي لم يذكر هذا القيد في لب الالباب اكتفاء
بما ذكره في تعريف مطلق الجمع كما ذكره المحشي في شرحه ولم يسبق في هذه ايضاح
الرسالة تعريفه حتى يكتفي به فينبغي ان لا يهمل هذا القيد في كتابه هذا
والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه
فان تغير الآخر لا يعد عندهم من تغير الصيغة وان كان تغيرا بحسب
اللغة والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقي نحو رجال والاعتباري
كاساور واناعيم وكعباديد يقدر له عبدود ولما ظهر في تعريف
المكسر ان السالم ما لم يتغير صيغة مفرده للجمعية ترك تعريفه وقسمه فقال
وجمع المذكر السالم قدمه لما مر ان المذكر تقدم شرفا ورتبة ما اي
لحق في اصل الوضع آخر مفرده انما لم يقل آخره كما في الكافية لانه يلزم

واراد تعريفه

ح إن لا يصدق الحد على الجمع بل على مفرده إذ الواو والنون مثلا إنما لحقا
آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون ولذا احتاج الشراح إلى تقدير المفرد
فيهما ثم إن المراد به ليس ما يقابل المثنى والمجموع وإلا يلزم الدور
لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس وخرج أيضا جمع الجمع بل إنما الأول
وأما الدال على المفرد حقيقيا كمسلمين أو اعتبارا كأيامين فأيامن
جمع أيمن وهو جمع يمين فأيمن من حيث دلالتها على أفراد يمين جمع و
من حيث دلالتها على ثلثة منها مثلا مأخوذة جملة معدودة واحدة
مفرد ولا يأمن فلذا قيل إن جمع الجمع لا يصدق على أقل من تسعة كذا ذكره
المص في تعريف مطلق الجمع لا يصدق جمع الجمع كأيامين مثلا على أقل
من سبعة وعشرين واو مضموم ما قبلها للمجانسة لفظا نحو مسلمون أو
تقديرا كمصطفون أو ياء مكسور ما قبلها للمجانسة أيضا لفظا كمسلمين
أو تقديرا كمصطفين ونون مفتوحة للتعادل إنما لحق هذه الحروف
ليفيد المجموع أو اللواحق وحدها أن مع مدلول مفرده ما يزيد عليه من
جنسه ثابتة في غير الإضافة فإن النون تحذف فيها لشبهها
بالتنوين لا لقيامها مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لا ينافي كونها
جزءا من الأول لا الترخيم والعجب من الشارح الأول حيث تبع الفاضل
الجامي وشرح كلام المص على خلاف مراده في أكثر المواضع من عادته

نحو مسلمون

٨٢

لحق ...

جمع صواحب جمع صاحبة

نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما جمع لحق آخر مفرده حقيقيا
كمسلمات أو اعتبارا كصواحبات مذكرا أو مؤنثا نحو قولهم أكثرهم معلومات
والتسمية باعتبار الأصالة والغلبة ألف وتاء للإضافة المذكورة في
المذكر السالم قيل لا بد من التقييد بالزائدتان ليخرج مثل أبيات وقضاة
فإن التاء في الأول أصلية والألف في الثاني منقلبة عن الأصلية أقول
هذا مبني على الغفلة عن معنى اللحوق وهو الطارئ بأن على الشيء كما هو
الشائع في ألسنتهم على ذكره الفاضل العصام نحو مسلمات والتثنية
أي المثنى ما ألحق في أصل الوضع آخر مفرده ولو اعتبارا كجلان
وإنما لم نقل آخره لمثل ما مر لكن ينتقض الحد بالجمع إذ يصدق عليه أنه
لحق آخر مفرده ألف أو ياء إلخ لأن مسلم مثلا كما أنه مفرد مسلمات مفرد
مسلمون فينبغي أن يقول آخر مفرده الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام
ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع في تعريف الجمع السالم لانتقض تعريف
بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه أن إضافة المفرد إلى الضمير للاختصاص على ما
هو الأصل في الإضافة فيشمل الأملاك ألف أو ياء مفتوح ما قبلها أي
الياء ولا حاجة لإثبات فتح ما قبل الألف لظهور لزومه كذا في الامتحان
وإنما فتح مع أن المجانسة تقتضي الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف
النون بالإضافة ولم يعكس لأن التثنية لكونها أكثر أولى بالفتح

الاخوّ ونونا مكسورة للتعادل انما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق
وحدها ان مع مدلول مفرده مثلا في الوحدة والجنس فقط ثابتة في غير
الاضافة وفيها تحذف لامر نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع سواء كان
واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا غير جمع المذكر السالم مؤنث
لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله ولا يجوز تانيث
عامله مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور
العقلاء ولسلامة صيغة واحده والمراد به ما لا يكون مشابها بالمكسر
ولا على خلاف القياس والا فيجوز التانيث في مثل بنين وارضين وسنين
قال الله تعالى آمنت به بنوا اسرائيل فالاول في حكم الابناء والاخيران في الجمع
بالالف والتاء فتقول جاء المسلمون او رجل قاعد ناصروه الاول مثال
لما عامله الفعل والثاني لما عامله موازنه واذا اسند اي الفعل الى ضميره
اي جمع المذكر السالم يجب كونه اي الفعل وارجاع الضمير الى الضمير بابائه
السابق واللاحق جمعا مذكرا بان يتصل به الواو الضمير الذي هو مختص
بذكور العقلاء اذا كان الفعل فعلا اذ باتصاله به يعد جمعا مذكرا لشدة
الامتزاج بينهما وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وبان
يكون جمعا بالواو والنون للايذان بان الضمير المسند اليه ضمير الجمع المذكر
الفعل اذا كان الفاعل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز

لان الاول

لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون جاؤا او يجيئون او جاؤنا واما جمع
المذكر المكسر العاقل اذا اسند الفعل الى ضميره فيجب ان يكون عامله مذكرا او
مؤنثا ابدا بان يتأنث الضمير المسند اليه الراجع الى الجمع بتأويل الجماعة
فيه او جمعا مذكرا سالما او مكسرا كما اذا كان الفعل صفة واما اذا كان
فعلا فباتصال الواو الضمير به والمراد بالواجب هنا الواجب المخير
وهو الواحد المبهم من امرين ولا ينافي ذلك جواز المعين منهما ولذا
عطف باو وهنا قال فيما سبق يجوز وعطف بالواو نحو الرجال جاءت
او جاؤا او جائية او جائون ولو مثل بالمكسر ايضا كجاءة لكان اولى
وغيرهما اي غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل من المجموع وهي جمع
المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء وغيرهم من الحيوان او غيره وجمع المكسر الغير
العاقل من الحيوان او غيره مذكرا او مؤنثا اذا اسند الى ضميره اي انات الفاعل
الفعل المسند لا ضمير فيه او ضميره الى الفعل يجب وجوبا مخيرا كونه عامل
او ضمائر المجموع المذكورة مفردا مؤنثا لما سبق من الايذان بتانيث
الضمير او جمعا مؤنثا سالما او مكسرا كما اذا كان الفعل صفة للايذان بان
الضمير المستتر فيه ضمير جمع المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل اجراء له مجرى المؤنث
لعدم اصالته في التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذي
وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصال هذه

الضمير به بعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل
كالواو لكن وجوب كونه جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير
العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا كالافراس ذهاب ولو قال
او جمعا غير واوي اذا كان صفة كما في لب الالباب لكان اسلم واشمل
نحو المسلمات جاءت او جئن او جائية او جائيات او جواء مثال لما
اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال ما اسند الى ضمير جمع
المؤنث المكسر العاقل مثل الجواري جاءت او جئن ومثال ما اسند الى ضمير
جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت او ذ
هبن الخ ومن غيره مثل الثمرات جذت الخ والاشجار قطعت او قطعن
او مقطوعة او مقطوعات مثال لما اسند الى ضمير الجمع المذكر المكسر الغير
العاقل من غير الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل نحو الافراس
جاءت الخ والنوع الثالث من التسعة ما يطلق عليه لفظ المبتدأ ولما
كان مشتركا لفظيا بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما في حد واحد
كما في المثنى اراد ان يقسم اولا الى نوعين ويعرف كل منهما فقال وهو
نوعان ولما يمكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان في المثنى قال النوع
الاول الاسم لا الصفة بقرينة المقابلة او المأول به واما ضارب زيد قائم
ففي تقدير شخص ضارب زيد نعم يراد به ما يقابل الفعل عنده قال ان المبتدأ

اسم

اسم في مفهوم واحد وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين
كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة الى المسند اليه يخرج به الخبر الذي ليس
بصفة او المطلق والنوع الثاني من المبتدأ واما الاسماء المعدودة
فليست بداخلة في المقسم كما عرفت المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون
لعامل لفظي اصلا ولو قال عن العوامل اللفظية كالبيضاوي لكان اظهر
واخصر وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد وخرج بهذا القيد اسماؤها
نحو زيد قائم وحق انك قائم الاول للاول والثاني للثاني ولا بد له
اي للاول من خبر ولو تقديرا اذ لا فائدة له بدونه والنوع الثاني الصفة
اي اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقرشي اخواك والمستعار نحو [illegible] الزيدان
الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا كالهمزة وهل او اسما نحو ما صانع البكران
ومن خاطب البشران وكذا متى واين وكيف وايان او كلمة النفي حرفا وهي ما ولا
وان او اسما غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان وهذه العبارة
اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفي والف الاستفهام والبيضاوي
حيث قال بعد حرف النفي والاستفهام وقال المص في شرحه لفظ الحرف حشو مخل وبين
عمومها كما بينا فلو لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا فافهم رافعة لظا
المراد به ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب انت عن الهتي

ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم ابوه زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة
الواقعة بعد الاستفهام مع انه ليس مبتدأ بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس (الى آخره ح)
مجرد قائم بل مجموع قائم مع فاعله والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا
ومعنى وفي مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى
اذ الاستفهام داخل في المعنى على المبتدأ الذي هو زيد كذا في الامتحان فيكون
التقدير ازيد قائم ابوه واما كون زيد قائم ابوه فلا يجوز لكونه في صورة الخبر
المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ في كلامهم ازيد قائم ابوه
كما جاء زيد قائم ابوه كما صرح به الفاضل العصام ولو سلم فلا ضير لاندفاع
الانتقاض لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة اما اولا فلان جعله
مبتدأ لا يغني عن كونه في الصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا لكون الاعراب (خبرا ح)
الذي تستحقه المجموع في لفظها في غير هذه الصورة واما ثانيا فلو جعلت مبتدأ
يكون اعرابها من هذه الجهة في لفظها ومن حيث كونها خبرا في محله ولا خفاء في
كون هذا تكلفا واما اذا لم تجعل مبتدأ بان تحمل على التقدير الاول كما في زيد
قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثالثا فلانه اذا جعلت مبتدأ يكون المجموع جملة
معنى واما اذا لم تجعل بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل في
الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما رابعا فلان كون
المسند مبتدأ خلاف الاصل حتى قيل انه مبتدأ اضطراري بحيث لو وجد

لرفعه

لرفعه وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدأ ولا خفاء في وجوده هنا وفي ان
الحكم يتعلق وليس هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما والمبتدأ
مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتدأ كذلك فبالنظر الى الاول جعلت
(اى خلاف الاصل)
مبتدأ لوجود الاضطرار في الجملة وبالنظر الى الثاني جعلت خبرا واحدهما يغني
عن الآخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدان والصفة
فيهما متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها
مبتدأ اذ المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف اقائم زيد فانه يجوز فيه
الامران ولا خبر لهذه المبتدأ لكونه بمعنى الفعل لكون الاستفهام والنفي بالفعل
اولى بل فاعله ساد مسد الخبر ولذا جعل المجموع جملة فعلية كما سبق ولا يجوز
تعدد المبتدأ اي النوع الاول منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولانه (المسوق ح)
المسوق اليه يعني انه لا يجوز تعدده لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد
معنى او لفظا بعاطف فيجوز نعم اذا كان خبر كل مخالف الخبر الآخر يؤتى بالواو
والا فثنى او يجمع نحو الزيدون فقيه وكاتب او عالمون والاصل في المبتدأ
الاولى تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف
متقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يتقدم ذكرا ليتوافقا وشرطه اي شرط
صحة كونه مبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة
والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب.

(هامش: ظ وشاعر والزيدان عالمون او زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه ح)

من الكلام وهو الابهام لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث كذا في شرح لب
الالباب لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمنع السامع من استماع
هذه الحديث كذا في شرح لب الالباب او نكرة مخصصة اى قريبة من المعرفة في
حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال في الامتحان
الجمهور شرطوا التخصيص بشئ للافادة وهي قد توجد بدونه ككوكب انقض
الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة اباحها
دونه واختاره البيضاوي حيث قال لو يفيد فالموافق له ان يقول او نكرة مفيدة
اللهم الا ان يقال انه اشار الى امكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم
من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما راوا
ان المبتدا لا يفي خوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا
امثلة لم تخلو عن الفائدة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد به
ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه نحو صوت بلبل يشغلني او غيرهما
نحو افضل منك افضل مني فان تقييد الجنس يجعل مناط الفائدة والاهتمام
به بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يتبع به فيجيء حيوان ناطق كذا الا اذا
كان مع تساويهما بل تركيه كذا مع كونه اخص منه ويجوز حذفه اى المبتدا
عند قيام القرينة نحو زيد في جواب من القائم اى القائم زيد بقرينة السؤال
اللفظية
والمرفوع الرابع من الستة خبر المبتدا وهو المجرد عن العوامل

تذكر

تذكر ما ذكر في المبتدا ورافع المسند به اى الذى الصق الاسناد به
فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه
بالمبتدا اذ ذكر الفضل العصام في الشرح خرج به النوع الاول من المبتدا
حال كونه ذكر المسند به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم في مثل يقوم
زيد ومثل قائم وفي مثل اقائم الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه فان المسند به
في الاول فعل وفي الاخريين معناه ولكن النسبة في الاول تامة وفي الثاني
ناقصة وهو ليس بخبر بل جزء من الخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو
اما جامد كزيد ابوه او مركب كالمشتقات وما يجري مجراها فان الخبر ليس
مجردها بل مع مرفوعاتها كما صرح في الامتحان وبما قررنا ظهر ان المراد بمعنى
الفعل هنا ما سبق في تعريف الفاعل لا ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض
وهو الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر الخ
ثم فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفي والصفة المعرفة باللام
لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملايم لما صرح به المص ينتقض التعريف منعا
بمثل قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه
لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا بنحو
اقائم او ما قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل
ومعناه لكونه من معناه على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم في مثل زيد
قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه فيكون تمام الدال

قائم في نحو ح

في مثل زيد المنطلق ح

لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتدأ كما صرح به المص في الامتحان

في تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف

على اصلا فالتخصيص بما فسره تحكم لا يخفى نحو قائم في زيد قائم ويجوز تعدده

اي الخبر لفظاً بلا عاطف من غير تعدد المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض

الغير المتنافية في محل واحد نحو زيد بالفعل قائد بالقوة او بالعكس

وفي الامتحان زيد نائم ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المضادة مذكور

في الرضي ويجوز فيه العطف ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية وقد عرفت

ما هو المراد بهما يعني ان الاصل في الخبر كونه مفرد الموافق الركنان وليكون

اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة فلا بد في الخبر الكائن جملة

من عائد يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هي مستقلة لا تقتضي التعلق

بما قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون اسم الاشارة نحو والذين كفروا وكذبوا

بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ نحو انه من يتق

ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد على

وجه والظاهر في موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة اي ما هي ان لم يكن خبرا عن ضمير

الشان فانها اذا كانت خبرا عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي

بينهما لكونها عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم وقام ابوه الاول للاول والثاني

للثاني ويجوز حذفه اي العائد لو ضميرا لفظاً لا معنى يعني ان حذفه لفظا

لو بينة اذا لا حذف بدونها الانسياقيا بيانا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية

ومبتدأ وها جز من الاول نحو البر الكر بستين اي منه بقرينة ان بايع

البر لا يسعر غيره نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك

منه واصله اي الاصل في الخبر والاولى له ان يكون نكرة لكونه عمدة في الافادة

وهي انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتدأ عمدة في البيان ولذا كان اصله

التعريف وقد يكون معرفة فان ذا لا ينافي الافادة لجواز كون النسبة مجهولة

عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما و

لكن لا يعرف النسبة بينهما نحو الله الهنا تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف

النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا

لمجرد التقريب لا لقصد الافادة ويجوز حذفه اي الخبر عند قرينة نحو زيد

لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء في خبره

في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني او للحكم به ولو

بجعل المتكلم وفسره الرضي بلزوم الثاني للاول نحو اما زيد فمنطلق الا لضرورة

الشعر اي في وقتها كقول الشاعر اما القتال لا قتال لديكم والعائد هنا العموم

المشتمل على المبتدأ فان لا لنفي الجنس فالمعنى القتال المذكور منفي عنكم لاستلزامه

نفي كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا في عراض المواكب او لضرورة اضمار القول

الذي هو مدلوله استغنا عنه بالمقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم

الفرية اى فيقال لهم الفرية وان كان المبتدا اسما موصولا بفعل او ظرف اى
بجملة فعلية او ظرفية على قسم منها فيها مجاز ان تسمية للكل باسم الجزء
او موصوفا به اى بالموصول المذكور او نكرة موصوفة باحدهما اى بالفعل او الظرف
او مضافا اليها اى الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة
باحدهما ومنه قصر على الثالث فقد قصر او كان لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة
بمفرد لا بجملة او غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء في خبره لان كلا منها
لابهامه كان كادات الشرط فصار الخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء والوصف
في كل المضاف وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه
جزاء في الحقيقة فيجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا
المبتدا وكذا اى كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور
اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ جاز دخوله في خبره اذا دخل عليه اى
على المبتدا المذكور ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتدا حرفا
كان نحو ليت ولعل وكان وما ولا او فعلا نحو علم وكان لانها اذا دخلت
عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فضعف معنى الشرط
لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز
دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تاثيرها في معنى
الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة وان كان لها تاثير في المعنى

لكنها

لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما في افادة التحقيق والحق
بهما ايضا لكن للاشتراك في جواز العطف على محل اسمها ويدل
على هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون ومثال ان يأتى في المتن ثم المفهوم
الصريح من كلامه هنا المفصل جواز الدخول في خبر هذه الثلثة
ومنع كان لدخوله في الناسخ وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل
وليت الا لباب ومن كلامه في الامتحان جواز الدخول على خبر ليت ايضا
على ما هو الصحيح فبين كلاميه في كتابيه تدافع ظاهر فافهم نحو الذى
يأتينى او في الدار فله درهم قال الفاضل العصام الاولى او الذى في الدار
لئلا يتوهم ان التنويع في الصلة دون التمثيل مثال المبتدا الموصول
بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم
مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه ان والفرار وان لم يكن
سببا لملاقات الموت لكنه سبب للحكم بها على ما فسر الرضى لاهل
الى هذا التاويل فافهم نحو رجل يأتينى او في الدار فله درهم مثال النكرة الموصوفة
باحدهما ونحو غلام رجل يأتينى او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل
الذى يأتينى او في الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال الكل

اى والمفهوم الصريح من كلامه

صول

جمع

مثال للمضاف اليها ونحو غلام الذى يأتينى او في الدار فله درهم

مضاف الى نكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها اى المواضع المذكورة لا يجوز
دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب او مجوز والمرفوع
الخامس من التسعة اسم باب كان اى نوعه وهو الافعال الناقصة
لم يعرّفه لظهوره مما سبق لانه لما بيّن في بحث العامل ان باب كان
لا يدخل الا على المبتدأ والخبر في الاصل ويسمّى مرفوعه اسما له وعلم
من تعريف المبتدأ كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه
الداخل عليه باب كان وحكمه كحكم الفاعل في انه لا يكون الا اسما او مؤولا
به وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر
وفي كونه مضمرا او مظهرا وفي كون المضمر مستترا او بارزا الى آخر ما ذكر
في بحث الفاعل والمرفوع السادس خبر باب ان اى الحروف المشبهة
بالفعل لم يعرّفه لظهوره مما سبق ايضا فتذكر وامره اى حكمه كامر خبر
المبتدأ في كونه واحدا او متعددا او مفردا او جملة ومذكورا او محذوفا وغير
ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط وامتناع الموانع
فلا يرد ان ان ابنى زيد ممتنع مع جواز ابنى زيد لكن لا يجوز تقديمه اى
خبره على اسمه لان باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق تحقيقه يعمل
عمله الفرعي وهو تقدم المنصوب على المرفوع حطا له عن مرتبة
الاصل ولو قدم يلزم المساواة بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز

تقديمه

تقديمه عليه لو معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب لو نكرة
نحو ان في الدار رجلا وقوله عليه السلام ان من البيان لسحرا وذلك
لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في غيره لما مر والسابع خبر لا التي لنفي الجنس
اى لنفي الحكم عنه وهو ما اسند اليه اسمها لم يتعرض له لتبينه
مما سبق كما سبق وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدأ كما ذكرنا في خبر باب ان
لانها من نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف
عملا لانه بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه لو عاما ويجب في بني تميم
ان دل عليه قرينة فينبغي ان يتعرض لذلك ولا يهمله فافهم نحو
لا غلام رجل عندنا والثامن من التسعة اسم ما ولا المشبهتين
بليس وهو ما اسند اليه ما يليهما لم يتعرض له لما مر ايضا وحكمه
كحكم المبتدأ كما مر والتاسع المضارع الخالي عن النواصب والجوا[زم]
واما الداخل عليه احدهما فمنصوب او مجزوم كما نحو يضرب و
يضربان الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثاني لما بالحرف
واما المنصوب فثلثة عشر اثنى عشر منها اسماء خمسة مفاعيل
وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع المنصوب الاول منها
المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد
منه من غير تقييده بحرف او مع بخلاف المفاعيل الباقية وقدم لكونه

عامله

بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل وهو اسم ما اى
معنى انما ذكر الاسم فيه وفي امثاله لان مافعله الفاعل انما هو المعنى
والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لاحتيج
الى تكلف تقدير مضاف اى فعل مدلوله او ارتكاب المسامحة من وصف
اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم
المدلول فعله فاعل عامل اى قام به بحيث يصح اسناده اليه
مؤثرا فيه او لا فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه القيام لا التأثير
المتبادر من الفعل ولم يقل يقل قام مع انه عد في الامتحان ان يراد به
القيام بلا قرينة تكلفا لئلا يتم ما في الحد للمحدود باعتبار
معناه اللغوي ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما لا يشترط في
العامل لئلا ينتقض بما عامله مصدر محذوف الفاعل والمفعول
كاعجبني ضربك ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا
على بناء المفعول اذ المصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو
الداخل في مفهوم المشتق فيصدق عليه انه مما فعله فاعل عامل
مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام
به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول لا النسبة القيام
على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق على مثل موتا في المثال

المذكور

في المثال المذكور بانه مما فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل معناه
الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة الى
الصرف عن الظاهر واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك الفاعل
مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بد من الصرف عنه
وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما يعم
نائبه فانما هو على مراد الفاضل ليكون وجها للعدول عن حد
ابن الحاجب لا انه لا يحتمل توجيها آخر حتى يرد عليه ما اورده
ههنا ولذا اختاره ههنا فابقى ما يحتمل توجيها آخر واصلح
ما لا يحتمله حيث قال عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان
يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه لئلا يخرج ما عامله
اسم ولا قرينة وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر ان يراد به الاصطلا
وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون
قرينة مذكور صفة لعامل لفظا نحو ضربت ضربا او تقديرا نحو
فضرب الرقاب اى اضربوا خرج به ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب
واقع وبزيادتهما اندفع ما اورده في الامتحان على حد ابن الحاجب
من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمي مع عدم القرينة
وهو تكلف لانهما قرينتان لقصد العموم بمعناه صفة ثانية

حى

لذا اى ملابس بمعنى ذلك الاسم وبمعنى الملابسة اشتراكهما
في معنى مدلولهما إمّا مطابقة فيهما كضربني ضربًا او تضمنا كذلك
كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربًا وضربني ذكره في الامتحان
وهذا ظاهر وان خفي على الفضل الجامي حيث قال المراد به اشتمال
الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظاهر غير متمشّ في النوع و
العدد ومعمول المصدر والمصّ حمل مراد القاضي على هذا وجعله
من اسباب عدوله عن حدّ ابن الحاجب والاحتمال لتوجيه حسن
كما نقلناه عنه ابقى على حاله هنا ثم انه خرج به مثل تأديبًا
في مثل ضربته تأديبًا لان التأديب ما يحصل به الادب وما يليق
بالشخص والضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك
وكذا كراهتي في كرهت كراهتي اذا كانت مفعولًا به اذ المراد
بالاشتراك في المدلول ان يقصد بالمصدر باحدهما ما يقصد به
الآخر ولم يقصد هنا بالعامل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه
والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا وبالعامل ما هو عامل فيه
بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب وتعداده وتمييز بعضه
عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولًا للعامل ومنصوبا به ببيان جميع العوامل
وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه ينصب معمولات

كثيرة

كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب من عدم تمام منع حده
لصدقه على ضربت وضربني شديد اذ لم يسبق في كلامه هذا البيان
فلا يراد فيه ما اريد في كلام المص ولذا عدل القاضي عنه في اللب
هذا غاية ما تيسر لي في هذا المقام والعلم بالحقيقة عند الملك
العلام نحو ضربت ضربا مثال لما هو للتأكيد وضربة بالكسر
مثال هو للنوع وضربة بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك
الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظه فانها غير دائمة
بل اكثرية ولذا قال وقد يكون العامل ملابسا بغير لفظه اى لفظ اسم
ما فعله او المفعول المطلق هذا هو الملائم للسابق ويجوز
العكس اما مادة نحو قعدت جلوسا او بابا نحو انبته الله
نباتا وقد يحذف فعله الاطلاقي والتخصيصي لا اصالته
وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل في التعريف
والفعل بدل هنا وكونه نكلفا عند عدمها وللتنبيه على هذا لم يقل
عامله مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اظهر
اخصر على انه يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة اذ
لا حذف بدونها الا نسيا اما جوازا نحو خير مقدم اى قدمت
قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اى آض ايضا اى

لمن قدم صح

اى عاد ثم غلب فى معنى مثل ما سبق ويجوز تقديمه اى المفعول
المطلق او اسم ما فعل على عامله لو للنوع او المعدود واما
لو للتاكيد فلا لان حق المؤكد التاخير كذا فى الامتحان ولا يلزم
اى المفعول المطلق لعامله كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز
حذفه بلا نائب فى غير المصدر مع انهما سيّان فى كونهما مقتضى
النسبة التى هى داخلة فى مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر وان
فاعلية الفاعل بقيام مدلول به اى المفعول المطلق لان العامل
يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه
الفاعل بل عقلا فافهم فانهم ان اللازم من نفى اللزوم جواز ترك
لا مساواة لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر اولى ليفيد
فائدته والا كان ذكره عبثا والثانى المفعول به قدمه لشدة
شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدى عليه ايضا بخلاف غيره
وهو فى اللغة الذى الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره
عائد الى اللام ذكره فى الامتحان وفى الاصطلاح اسم ما وقع عليه
اى تعلق به حسا او عقلا وهو فى هذا المعنى وان كان مجازا لكنه
صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فيصح الاستعمال فيه
بلا قرينة بلا واسطة او بها بقرينة التقسيم فلا يرد انه

لا يتناول

انه لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشئ السقوط
عليه ولا سقوط لشئ على زيد لوجود التعلق به عقلا فعل الفاعل
اى حدث القائم به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم
المنصوب ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جمعا فى مثل
اعطى زيد درهما اذ زيد لا يدخل فى الجنس حتى يحتاج الى اخراجه
فيصدق على درهما انه اسم منصوب وقع عليه مدلول فعل محذوف الفاعل
والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا
كذب وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والا لم يفد
النفى نفيه وهو على قسمين عامّ اللازم وهو والمتعدى وهو المجرور
بالحرف بسوى فى واللام وفى معناهما او مدخول الاول مفعول فيه
لا به والثانى مفعول له لا به كما فى بحث حرف الجر وخاص بالمتعدى
وقد مر بحث المتعدى واللازم فى بحث الفاعل القياسى ويجوز
تقديمه على عامله لقوته فى العمل وعدم المانع عنه والمراد بما ليس اسم
فعل ولا مصدر لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا المجرور
بحرف الجر كما سبق فى بحث هما ولا مضافا اليه لشئ اذ المعمول
لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل فلا يقال انا زيد غلام ضارب
نحو زيدا ضربت وبه مررت وحذفه مطلقا اى بقرينة نحو هذا

تقديره انا غلام ضارب زيدا الذى

بعث الله رسولا اى بعثه او بدونها نحو فلان يعطى اى يفعل
الاعطاء وهذا تكرار لما سبق فى بحث الفعل المتعدى وحذف فعله
اى عامله من لفظه لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب
والمنصوب الثالث من ثلثة عشر المفعول فيه مثل مفعول به قدمه
موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل فى الجملة بخلاف المفعول له وعكس
فى اللب لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه
وهو اسم ما اى شئ فعل فيه اى فى ذلك الشئ مضمون عامله اى
ذلك الشئ فعلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملابسة
او محمول على التسامح او على حذف المضاف ولو قال ما فعل فى مدلوله
مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال اسم
ما فعل فيه مضمون الفعل لكان اظهر واسلم ولولا الاسم لامكن
التوجيه فى فيه فافهم يعنى وقع فيه مدلول الذى عامله الذى هو الحدث
مطابقة كما فى المصدر او تضمنا كما فى غيره مؤثرا فيه فاعل العامل
او لا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه مات زيد يوم الجمعة
وخرج عنه نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود
والتفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وخرج
بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون

بمضمون الفعل من زمان او مكان بيان لما واشارة الى قسميه الذين مر
بيان حكم كل منهما وشرط نصبه لا كونه مفعولا فيه كما هو مذهب
الجمهور فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها
فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب جعله مفعولا فيه وتبعه المص
كما مر فى بحث الفاعل لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط تقدير فى
وقدمه شرط تقديره فى بحث حرف الجر ويجوز تقديمه اى المفعول فيه
على عامله ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر فى بحث حرف الجر ولو كان
العامل معنى الفعل واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز على
غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة اولى وحذف عامله لقرينة نحو يوم
الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت والمنصوب الرابع من ثلثة عشر
المفعول له مثل ما مر غير قدمه لما مر من انه سبب الفعل ولانه يحذف
اللام منه فيشبه المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه وهو اسم ما اى
شئ فعل لاجله اى وقع لاجل حصول كقعدت عن الحرب جبنا
او تحصيله كضربته تاديبا وخرج به سائر المفاعيل مضمون عامله
اى مدلوله الذى هو الحدث تذكر ما ذكر آنفا فلا يرد مثل وجدت
التاديب الذى ضربت لاجله اعجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد
الحيثية كما فى عبارة ابن الحاجب وشرط نصبه لا كونه مفعولا له

لفظا اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام وقد مر شرط
تقديره ايضا في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عامله ان لم يكن نائب
الفاعل لما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا وتركه مطلقا
اختاره على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق
ويجوز حذف عامله لقرينة كقولك تاديبا لمن قال ضربت زيدا اي
ضربته والمنصوب الخامس المفعول معه قيل (لم) يسمه نائب الفاعل
كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة (لفظ معه) من اسناد
الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر
واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ
القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع
فوجب الحمل عليه ههنا وفي الآية الكريمة اي الذي فعل الفعل معه ذكره
في الامتحان وفي هذا التفصيل اشارة الى ان نائب الفاعل هو المعهود
لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد
وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نوي ولم يلفظ و
الجواب عما ذكره الفاضل العصام من ان الواجب في المفعول معه لانه
مسنده صفة جارية على غير ما هي له وتقديره ان هذا انما يجب
اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت با
المنفصل

بالمنفصل لتبادر ان المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به علما على خلاف الظا
للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظ وهو الابعد وهنا ليس كذلك اذ ا
الموصول مقدم على الفعل الذي هو المفهوم من المفعول فيكون رجوع
الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه المذكور وهو المذكور
اي المنصوب الذي ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لاخراجه
الى تقييد الفعل بكونه غير معنوي مع انه لا قرينة له ثم اذ المراد ما يقابل
بل
المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول معه لا كما المذكور المذكور
سابقا بعد الواو وخرج به سائر المنصوبات كلها سوى الحال
بالواو لمصاحبة معمول عامل فعلا او شبهه او معنا وخرج به تلك
الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذي ليس بمنصوب
ليتحقق العدول الى النصب الذي هو نص على المفعول الذي هو
المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا لاحتمل الواو على العطف الذي
هو الاصل فيها فلا عدول الى النصب حتى يكون نصا على المقصود
نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيد فانه كضربت زيدا
وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وتجويز الفاضل الجامي
كون الاول مفعولا معه دون الثاني تحكم صرح به الفاضل العصام
ثم ان معنى المصاحبة المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة فيه في
زمان

واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول معه الا ويصح
عطفه على معمول عامل وايضا على ما ذهب اليه غيره المقارنة معه
حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم استوى
الماء والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع في الخشبة
ولا سير في النيل واجيب بانه اريد بالاول معنى التساوى اى
تساوى الماء والخشبة في العلو وبالثانى معنى الانتقال فيوجد
المشاركة ويصح العطف نحو جئت وزيدا وما لك وعمرا وجئت انا
وزيدا او وزيد ولا يجوز تقديمه بدون المصاحب على عامله فيه اشارة
الى ان عامله عامل المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة
على ما هو الرأى الصحيح ولا المعنوى اذ لا يتصور فيه التقديم ولذا
لم ينصب ضيعته في كل رجل وضيعته ولا على المعمول المصاحب لاقتضاء
معنى الواو سبق القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير
منصوب وكل منهما لا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز
تعدد مع لما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد
ولما فرغ عن المفاعيل الخمسة شرع في الملحقات بها فقال والمنصوب
السادس الحال وهي ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها فقدمها
على التمييز مع انه ملحقة بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد

وهو اما فاعل او مضاف اليه

تمام الفعل لان لها شبها بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة بتم الكلام
بدونها مع كونها اكثر منه وهي في اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير
سمى بها العرفية لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى
المقابل للماضى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا
والمفعول مفعولا كما ان الحال المرقومة تدل على زمان انت فيه وفي عرف
النحاة ما اى منصوب اسما او جملة يبين هيئة الفاعل او المفعول به
لمنع الخلو فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين خرج بها التمييز لانه
يبين الذات وباضافتها اليه المصدر في مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت
رجعة القهقرى بانه يبين هيئة الفعل وبما عرفت من ان المقسم
هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل في الجنس
فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له ثم الهيئة
هي الحالة الكيفية اعم من ان تكون له باعتبار نفسه او متعلقه نحو
جاءني زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة او مقدرة مثل قوله تعالى
فادخلوها خالدين اى مقدرين الخلود ويسمى الاول حالا محققة و
الثانية مقدرة ومن ان تدوم له حقيقة او حكما بان يتصف بها غالبا او
لا تدوم ويسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية منتقلة ومن ان
تدل عليها بهيئتها وحدها او مع المادة فالاولى نحو جاءني زيد في الحال

والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل
وهي المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام لفظا او معنى
اى سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به
في اللفظ خبرا او مبتدا كما في المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى واحدثت الضرب شديدا او معه فانه في المعنى اما
فاعل او مفعول به نحو استوى الماء والخشبة نائمة وحسبك وزيد قائما
درهم او مضافا اليه نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه
ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم وان ياكل اخاه وكذا قوله تعالى
ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فانه في معنى هؤلاء مقطوعون
بالكلية مصبحين مثل ضربت زيدا قائما حال من الفاعل والمفعول به
اللفظي وهذا زيد قائما حال من اسم الاشارة كما هو رأى الفاضل
العصام او من زيد كما هو رأى الفاضل الجامى والعامل معنى التنبيه او
الاشارة المفهوم من هذا وعاملها اى الحال الفعل مطلقا او شبهه
كذلك او معناه وقدمر ما هو المراد منها وهذا توطئة لبيان امتناع
تقديمها على المعنوى وجوازه على غيره لانهما من تخصيص
الامتناع بهو شرطها ان تكون نكرة لان الغرض منها تقييد الحدث
المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوا وقال الفاضل

العصام

الفاضل العصام الاظهر ان الاصل في الحال التنكير كما في خبر المبتدا فان
فاشتراطهم التنكير وتاويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير
يكاد يوجب التنكير انتهى ويؤيده قولهم في بيان وجه كون صاحبها
معرفة غالبا انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم
منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها في المعنى والاصل
فيه التنكير ولا تتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعد
على العامل المعنوى لضعفه مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذى
يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب
ولو ظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدا
على الحال نحو قائما زيد في الدار او قائما في الدار زيد واما اذا تقدم
عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما في الدار وجوز
ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل مثله ولا على ذى الحال
ولقد احسن في هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع في عبارة
الكافية المجرور بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع له والمجرور
لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا ورد بان هذا منقوض
بجواز مثل راكبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال فيه
لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدى

هذا بما استصعب وقوله في الحال حتى قال البعض الحال ... هذا مجاز ... منزلة هيئة الفاعل ... انما يكون ... بجوهره

يعني ان قوله تعالى ان دابر هؤلاء محمول على المبالغة في قطعهم

وهو وان كان مبتدا في اللفظ الا انه مفعول في المعنى

وهو وان كان خبرا في اللفظ الا انه مفعول به في المعنى

الا انه علم عدم تقديم معمول عليه كالصفة وضعفه في العمل كفعل التفضيل وما صيغ ربما يمتنع التقديم كان ولام الابتداء والقسم نحو لاضربن زيدا ولا فعلن قائما

بالتقديم ايضا لكن لا يسمى ح فاعلا بل مبتدأ بخلاف المجرور فلا نقض
كذا ذكره الفاضل المحشي لكن يرد عليه هذا انه يجوز التقديم على المضاف
اليه بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف
اليه فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا
مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا ويمكن
الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز
ذلك في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على
ما صرح به الرضي والسيد عبد الله في شرح لب الالباب وهو
المفهوم من اطلاقهم وقال الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن
مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز
تقديم الحال على المضاف اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا يعتد
بها نحو هذا ملتوتا شارب السويق الآن او غدا فلا يقال
مررت جالسا بزيد ولا جاءني مجردا عن الثياب ضاربه زيد
هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند المص ونقل
عن البعض الجواز في الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء من
العامل لكونه معديا له فكانه من تمامه كالهمزة والتضعيف فالمجرور

في حكم المنصوب

في حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكانك قلت
اذهبت هندا والسند لا الا بقوله نعم وما ارسلناك الا كافة للناس
اي الا للناس كافة والمص لم يعتد به ولذا خص التمثيل به اذ المؤول
بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه على ان جزئيته من المجرور بحسب
اللفظ اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب
اللفظ اولى من جانب المعنى في هذا الفن والآية الكريمة مأولة لا تصلح
للاستدلال للجواز لكون التقدير الا ارسالة كافة للناس اي عامة
شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم ان يخرج منهم احد
او كونها حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما في مثل علامة لما تقرر ان
حال المحصورة لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم في الابلاغ ذكره
الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع قال ابن
دريد كل شيء جمعته فقد كففته ومنه حديث الحسن رضي الله عنه
ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال كفه بخرقة اي اجمعها
حوله ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما
قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر يأباه قوله تعالى
بشيرا ونذيرا فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس لذات الناس
كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل الا الدعوة الناس فحالية كافة ح ركيكة

لدلالتها على الاجتماع والا لا تدل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل
ولو سلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضي فلا يخرج عن الابهام ولو
كان المراد بها افادة تاكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا الكافة
الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لا تتقدم على ذي الحال فلا
يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال
بالظاهر ولو كان صاحبها نكرة محضة اي غير مخصصة بما سوى التقديم
وجب تقديم الحال عليها بشهادة الاستقراء وقيل لئلا يلتبس
بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع طردا
للباب ورد بان هذا يقتضي ان يجب التقديم ايضا اذا خصصت
بوصف او غيره لوجود الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب
كما صرحوا به وبقيد قوله محضة وقيل لتخصصها بالتقديم الخبر
الظرف فانها بمنزلته ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان ولا يصح الاخبار
به عن الجثة اقول عدم الصحة في الحقيقي مسلم واما في التنزيل الذي
هو المراد ههنا فلا فافهم نحو جاءني راكبا رجل وتكون اي الحال جملة
لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا كالخبر
خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه
في قوة الحكم عليه والانشاء لا يصح ان يحكم به على شيء والحاصل ان الجملة

مستقلة

٩٨

مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا
وقعت جملة فلا بد فيها اي في الحال الكائنة جملة من رابط يربطها الى
صاحبها وهو الضمير فقط في المضارع المثبت مع فاعله اذ الكلام في الجملة
ولا يجوز دخول الواو عليه لمشابهة اسم الفاعل المستغني عنه مع كونه
واردا على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها في الاستعمال
من التجرد عن حرف النفي ونحو قمت واصك وجهه وقوله تعالى لم تؤذونني وقد
تعلمون اني رسول الله متاول بتقدير المبتدا او جعل الواو في الاول
للعطف قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة
ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما في التسهيل لم يحتج في الثاني الى التاويل
نحو جاءني زيد يركب او الضمير مع الواو وحدها او الضمير وحده في غيره
اي المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي والجملة الاسمية
اما الضمير فقط لانه الرابط في كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو
فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لا سيما الاسمية لكونها مستقلة
ظاهرة في الاستقلال فصدرت بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحد
هذا الوجوه الى ربط في الجملة والورود على الاصل الحال او على نهجها لكن
الغالب في الاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على
الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية الواو اما مع الضمير

لم تؤذونني

لقوتها في الاستقلال وعدم التعلق بذي الحال لانها لا تدل على الثبوت
غير واردة على اصل الحال او على نهجها فناسب ان يكون الربط فيها
في غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط من اول الامر فيكتفى
بها وقال الرضي اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية وانفرادها متقاربان
في الكثرة لكن الجمع اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل العصام
الضمير لربط الحال بذي الحال ولا بد من ربطها بالعامل لانها
لتقييده والرابط به في المفرد هو النصب وقد اختفى في الجملة
فذكر الواو بدله لدلالتها على المقارنة التي باعتبارها يربط الحال
بالعامل فالتزمت فيما هو اظهر في الاستقلال غالبا ومنع فيما هو شبيه
باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما ليس مشابهة تلك المشابهة واما
الضمير وحده فيها فمقلوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول
الامر نحو جاءني زيد لا يركب بالضمير ولا يركب مع الواو ولا يركب
عمرو بالواو وحده مثال المضارع المنفي او جاءني يركب بالضمير
وحده او وركب به مع الواو او وركب عمرو بالواو وحدها مثال
الماضي المثبت او جاءني زيد هو راكب بالضمير وحده او وهو راكب
به مع الواو او عمرو راكب بالواو وحده مثال الاسمية ولم يتعرض
الظرفية لدخولها في الفعلية عنده كما مر ولا الشرطية ايضا لانه

حالا بحالها لان الشرط يقتضي الصدارة وعدم الربط والحال غير
لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذي الحال فيربط بالمبتدا
لكونه لازما له فتكون من قبيل الاسمية نحو جاءني زيد وهو ان تسئله
يعطك او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية مثل آتيك وان لم
تأتني ويجوز تعدد الحال كالخبر نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا
وحذف عامله اي الحال بقرينة مقالية او حالية نحو راشدا مهديا
لمن قال اريد السفر اي لمن تهيأ له او شرع فيه اي سر او اذهب
راشدا فيما يكون فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لا بد فيه من دليل
فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل
الترادف والتداخل لكنه على الثاني لا يكون مما نحن فيه كما اذا
كان صفة ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا للماضي المثبت
لان بما ذكر في وجهه لا يتم التقريب كما ذكره في الامتحان فلعله
اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم اللزوم وقس عليه
عدم تعرضه لاشتراط المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال
كما ذكره صاحب التسهيل والمنصوب السابع من ثلثة عشر
التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو الاسب
للتعريف وبفتحها ايضا باعتبار المتكلم عينه من بين الاجناس

لرفع الابهام قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف
المثنى وهو ما اى نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستقر كما ذكر ابن
الحاجب والوضع كما ذكر البيضاوى لان الغرض من ذكرهما اخراج
صفة المشترك مثل رايت عينا جارية والتوابع غير داخلة
فى المقسم كما عرفت حتى يخرج بقيد عن ذات فيخرج الحال فانها ترفع
الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع مذكورة تامة باحد
الاشياء الخمسة وقد سبق فى بحث الاسم المبهم التام او عن
ذات مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز فى نسبة كائنة فى جملة
نحو طاب زيد نفسا اى طاب شئ زيد بالاضافة والتمييز
فيه عين غير اضافى خاص بما انتصب عنه وقيل بالابدال ورد
بانه لا ابهام فى المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل لان هدم الابهام
ويستغنى من التمييز على ان فيه حذف المبدل منه وهو تكلف بلا ريب
او فيما ضاهاها اى شابه الجملة من اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء
اى ممتلئ شئه والتمييز فيه خاص لمتعلق ما انتصب عنه وفاعل
مجازى فى المعنى واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والتمييز
فيه فى حكم الفاعل لكونه نائبه والصفة المشبهة نحو زيد طيب
ابا والتمييز فيه عين اضافى محتمل لهما اى طيب ابوه او ابوته

لم يذكر

لم يذكر فى المشابه المثال الذى يكون التمييز فيه خاصا للمنتصب
عنه اكتفاء بما ذكره فى الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التى ذكرها فيه اكتفاء
بما ذكره فيه اذ لا فرق فى التمييز بينهما وابوة عرض اضافى ودارا عين
غير اضافى خاص بالمتعلق وزيد حسن وجها جزء المنتصب عنه
وافعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو وعلما عرض غير اضافى او فى
نسبة كائنة فى اضافة نحو اعجبنى طيبه ابا او ابوة ودارا او علما
وجها وهذا التمييز اى ما يرفع الابهام عن مقدرة فاعل فى المعنى حقيقة
او مجازا كما اشرنا الماتن الى ان هذا التمييز لا يجب ان يكون عين
الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب فى المذكورة بل يكفى الاشتمال
على المحمول ومثل العيون فى نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا
فاعل فى المعنى بجعل العامل لازما اى انفجرت عيونها كما فى الجامى او فى
حكمه بجعل الفعل مجهولا اى فجرت عيونها كما فى شرح التسهيل وفى
قول المص والارض مفجرة عيونا اشارة ما الى الثانى فافهم فلذا
اى لاجل انه فاعل فى المعنى لا يتقدم على عامله كالفاعل والمازنى و
المبرد يجوز ان تقديمه على الفعل وشبهه اذ [illegible] المأول بشئ
لا يجب ان يكون فى حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضى تقديم البيان
على الابهام وذا ينافى الغرض من التمييز وهو الابهام اولا والتفسير

ثانيا

ثانياً والتمييز لا يكون الا نكرة بدليل الاستقراء وهو قبيل لا حاجة لنا
وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر والمنصوب الثاني ما يطلق
عليه في العرف لفظ المستثنى قدمه على خبر باب كان لانه معمول النواقص
حصة خاصة بخلافه ولما لم يمكن تحديد مطلقه بحسب المعنى
لكونه عنده مشتركاً لفظياً قسماه مختلفا الحقيقة قسّم اولاً
الى قسمين ثم عرف كلاً منهما لان لكل منهما احكاماً خاصة
لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته بتعريفه فقال وهو نوعان متصل
وهو اسم المخرج باعتبار الحكم والمراد عن متعدد علم دخوله فيه
باعتبار المفهوم اذ الاخراج عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا نقض
سواء كان من جهة الاثبات كجاء في القوم الا زيداً او الاجزاء
نحو اشتريت العبد الا نصفه بالا واحدى اخواتها لم يفسرها
اكتفاء بذكرها في اثناء المباحث بيد انه فانه بعيد ولما بمعنى الا
وقال الفاضل العصام هذا ليس تمام التعريف بل لمزيد التوضيح فلا بأس
بالنقض وعدم التصريح ومنقطع وهو المذكور بعدها اي الا واحدى
اخواتها حال كونه غير مخرج مدلوله عن متعدد للعلم بعدم دخوله فيه
باعتبار المفهوم كجاء في القوم الا حماراً او المراد كجاء في القوم الا زيداً
مشيراً الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم

بالقرينة

بالقرينة كما لا اشارة اليه في الحكم بباب الا واما في المتصل فكلاهما يتبع الافراد
فيلزم تداخل القسمين في المستثنى مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوباً
بقرينة قوله ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا احترازاً عن سوى وسواء
وغيرها فلا ينصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا وليس ولا يكون فان النصب
بعدها غير مقيد بكونه في موجب تام غير الصفة بيان للواقع لئلا
يدخل اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لاختلاف حكمه في كلام
موجب اي مثبت لا النفي ولا النهي والاستفهام فيه اذ لا يجب النصب
في غيره بل يجوز هو ويختار البدل تام اي مذكور فيه المستثنى منه اذ لو
كان مفرغاً وهو لا يصح في الموجب الا قليلا كما سيجيء قيل وجه
وجوب النصب فيه مشابهته بالمفعول في كونه فضلة مجيئه بعد تمام
الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم النفي
ورد بان المبدل منه ليس مطروحاً بالكلية حتى يفسد المعنى به
وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه وقيل ان البدل في قوة تكرير العامل
فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير الموجب فلا يلزم
ذلك لجواز تكرير العامل بترك النفي العارض ورد بان معنى تكرير
العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب
والسلب ولهذا جاء جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة

مع انه في قوة تكرير العامل فظهر ان الوجه فيه الاستقرار ليس الا نحو
جاءني القوم الا زيدا او مقدما على المستثنى منه عطف على ضمير كان
وهو في كلام موجب وبعد الا متعلق به قدمه عليه ليشارك فيه
المعطوف ان على المقيد بقيد متقدم يشاركه فيه ولذا لم يعد كاف في
هذين كما اعاد فيما بعدهما فتبصر وجه الوجوب تعذر البدل لامتناع
تقديمه على المتبوع نحو ما جاءني الا زيدا احد او منقطعا وجه الوجوب
ما مر ان الا فيه بمعنى لكن فيعمل عمله نحو جاءني القوم الا حمارا اي
لكن حمارا لم يجئ قدم ما هو واجب النصب بعد الا لان المقصود
الاصلي بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية
او بكونه خبر ليس او لا يكون قد يبقى في مقام آخر وانما ذكر هنا لتتميم
بحث المستثنى المنقطع وان بقي في مقام لكن قدم هنا ايضا للاشتراك
على ما قبله في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس
من ذلك الملحق للاشتراك في وجوب النصب او اذا كان بعد خلا
او بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم او
مصدرها او الى بعض مضاف او مطلق نحو جاءني القوم خلا زيدا او عدا زيدا
الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما في محل
النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا والفاعل ليكون اشبه

عليه لان المعطوف ح

اي خلا او عدا ح

بالا

بالا وخلا في الاصل لازم يتعدى بمن فحذفت واوصل الفعل او
ضمن معنى جاوز والتزم الحذف او التضمين في باب الاستثناء ليكون
ما بعدهما في صورة المستثنى منصوب بعدهما على انهما فعلان في اكثر
الاستعمال او بعد ما خلا او ما عدا لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيهما
مصدرية مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهما حال
لانه بتاويل المصدر باسم الفاعل او ظرفان بتقدير زمان مضاف
نحو جاءني القوم ما خلا او ما عدا زيدا اي خاليا او مجاوز الجائي منهم
او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم او مجاوزة زيدا وقال الفاضل
العصام ولا يبعد ان يقدر الزمان في الكل فيكون تقدير خلا زيدا
زمان خلا زيدا كما في مذ سافرت فيستغني عن التزام حذف قد او بعد
ليس او بعد لا يكون لكونه خبرا عنهما والمستثنى يعمه كما يعم
المفعول به نحو جاءني القوم ليس او لا يكون زيدا اي ليس او لا يكون
الجائي منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل من هذه الافعال لا
تستعمل الا في المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لقيامها مقام الحرف
وقال الفاضل العصام ان جعل منصوباتها مستثنيات دون منصوبات
جاوز وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت
بمعنى الا كغير وح لا حاجة الى بيان محل اعراب لها ولا الى تصحيح فوا

بالا التي هي اسم البعدية الا التي اي المستثنى ط

بالا دح

عليها

ولا الى توجيه التزام ترك فدو الاضمار فواعلها وان النصب بعد
ها على الاستثناء الا انهم تقيد والى هذه الامور رعاية لاصلها
لما رئى وامن اعراب غير بمعنى الا رعاية لاصله والحق ان نطلق
الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره ويجوز فيه النصب
على الاستثناء ويختار البدل لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف
البدل قدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة
اعراب المستثنى وتبعيته اعراب البدل في كلام غير موجب
بعد الا اذ في الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى منه مذكور
اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل نحو ما جاءني القوم الا زيدا او الا
زيد ويعرب المستثنى على حسب العوامل اي اقتضائها اذا كان المستثنى منه
غير مذكور فان كان العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا فمنصوب
وان جارا فمجرور نحو ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا
بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل عن المستثنى منه المتروك
وهذا في الموجب قليل نحو تحرك الفك الاسفل عند المضغ الا
التمساح لانه لا بد ان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف
غير الموجب والمستثنى مخفوض اي مجرور لكونه مضافا اليه ولو
صورة بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح

السين

السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى
مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا وبعد حاشا لكونها حرف
جر في الاستعمال الاكثر ومنصوب على المفعولية في الاقل على انها فعل
متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي براءة الله تعالى عن ضرب
عمرو وعدا وخلا لكونهما حرفي جر في الاقل واصل غير ان يكون صفة لدلالته
على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال
ويحمل على خلاف الاصل مع قلته على الا بالنقل الى معناها في الاستثناء لاشتراك
كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبله ولما علم اعراب ما بعدها اراد بيان اعراب
نفسه فقال ويعرب المحمول على الا اي يظهر الاعراب في غير المحمول على الا جوازا
ولو حرفا في المعنى لكونه اسما في الاصل والصورة كاعراب المستثنى بالا
لانتقال اعراب المستثنى اليه لما اتحد به على التفصيل المذكور من وجوب
نصبه لو في موجب تام او مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز
الوجهين مع اولوية البدل في غير الموجب التام والاعراب بحسب
العوامل في المفرغ واصل الا للاستثناء بلا قسميه بان لم يعلم دخول
ما بعدها فيما قبلها ولا عدم دخوله بل كان على احتمال اذ الحمل خلاف
الاصل يصار اليه بلا ضرورة فيكون ما بعدها صفة في المعنى واللفظ

فلو

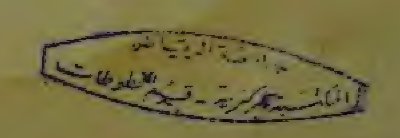
فيكون بنوع عليه ولذا كثر في الاستعمال
وقد يحمل على غيره في الصفة على خلاف الاصل
... اذا تعذر الاستثناء ...

الا انما الصفة في التحقيق والمعنى هي الا ليس الا الا انها لما كانت حرفاً
في الاصل والصورة اجرى اعرابها الذي كاعراب الموصوف فيما بعدها
لعدم المانع فيه لا مستثنى لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع
المنكر الغير المحصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما اي في السماء والارض
آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله فحمل على الصفة لعدم
الجزم بالدخول وعدمه لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام اي غير الله
وقد يكون في المعرفة كجاءني الرجال الا زيد اذا لم يوجد قرينة العهد او
الاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح
به الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع نحو جاءني رجلان الا زيد
وقد يكون في المخصوص نحو جاءني مائة الا زيد والمنصوب التاسع من
ثلثة عشر خبر باب كان اي الافعال الناقصة وهذه احسن واخصر
من عبارة الكافية ولم يعرفه لظهوره مما سبق وقدمه لكونه معمول
الفعل ولو ناقصا بخلاف الآتي فانه حرف معمول الحرف وامره اي خبر
باب كان كامر خبر المبتداء في كونه واحداً ومتعدداً ومفرداً وجملة وغير
ذلك ويجوز حذف كان لكثرة استعماله دون غيرها لعدمها وهذه
احسن واوضح من عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس مجزيون
باعمالهم ان كان عمله خيراً فجزاؤه خير وان كان عمله شراً فجزؤه شر

اي غير الله صح

ويجوز

ويجوز في مثله اي مثل هذا الكلام في مجيء اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم
اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني كما في المتن وهذا اقوى لقلة الحذف
وقوة المعنى وعذوبته وعكسه اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا
وهذا اضعف لضدي علتي الاول ونصبهما اي ان كان عمله خيرا فكان
جزاؤه خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وجرهما بتقدير
حرف الجر ليس بقياسي بل سماعي نحو المرء مقتول بما قتل به ان
سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله بسيف والعاشر اسم
باب ان وجه عدم التعريف مثل ما مر قدمه لكونه معمول ما هو مشبه
بالفعل التام وهو كالمبتداء الا في صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع
تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام لكن لا يجوز حذفه الا لضرورة لان
كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل في المحذوف
قال في الامتحان ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا
لم يله فعل صريح والحادي عشر اسم لا التي لنفي الجنس قدمه لان عامله
مشابهة لان بينهما شدة اتصال ولانه عملها ولا تختص ببعض اللغة
بخلاف ما هذه فلها رجحان عليها نحو لا غلام رجل عندنا وقدم شرط
العمل في بحث العامل وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف
الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف نحو لا عليك اي لا بأس



والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس قدمه لانه اسم وبه
اصل في المعمولية وهو مثل خبر المبتدا والمنصوب الثالث عشر
من ثلثة عشر المضارع الداخل عليه احدى النواصب الاربع نحو
لن يضرب واما المجرورات من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة
فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه في بحث حروف الجر
والثاني المجرور بالاضافة ولا تقديره معنوية او لفظية ولا يجوز
تقديمه اى المجرور بالاضافة ولا تقديم معموله على المضاف لان الاضافة
تقتضي اتصال المضاف اليه باخر المضاف في اللفظ والتقديم ينافيه
وعدم جواز تقديم معموله يكون اولى الا ان يكون المضاف لفظ غير
فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه
بمعنى لا ضارب لتضمنه معنى النفي ولذا اكد بلا في غير المغضوب عليهم
ولا الضالين فيكون الاضافة كلا اضافة ولا يجوز الفصل بينهما اى
المضاف والمضاف اليه بشيء في السعة غير ما اى شيء سمع من العرب
وحفظ اى يجوز الفصل بهذا الشيء المسموع في السعة ولا يقاس
عليه ما لم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلثة مفعول المضاف وظرفه سواء
كان المضاف مصدرا او وصفا كقراءة ابن عامر رح زين لكثير من المشركين
قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم

كلمة بفتح السين بكسر السين خطا

ولا تحسبن

ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل
وكقوله تعالى تركُ يوما نفسك وهواها سعي في هلاكها رداها وكقوله
عليه السلام وهل انتم تاركوني صاحبي والقسم نحو هذا غلام و
الله زيد ولا يجوز الفصل بينهما بشيء في الضرورة الشعرية الا بالظرف
كقوله لله در اليوم من لامها قال في الامتحان والحق في هذا ما قال ابن هشام
في التوضيح ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة وهو ما سبق
واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله و
بنعته وبالنداء الاول كقوله تسقي امتياحا الاستياك والثاني ندى
المسواك ريقتها اى تسقي ندى ريقتها المسواك الامتياح الاستياك
والثاني كقوله ولا عدمنا قهر وجد صب اى قهر وجد صب بالاضافة
ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث كقوله من ابن ابي شيخ الاباطح
طالب اى من ابن ابي طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله كان
برذون ابا عصام زيد اى كان برذون زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين
كلاميه في كتابيه من التنافي وقد يحذف المضاف بقرينة فيعطى اعرابه
للمضاف اليه لقيامه مقامه وهو اى اعطاء اعرابه له بعد الحذف القياس
والغالب نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهل القرية وقد يبقى مجرورا
على الندور وهو ليس بقياسي نحو قوله تعالى يريد الآخرة على قراءة اى

فاعل تسقي

ثواب الآخرة

وقد يحذف المضاف اليه بقرينة ايضا وقد يبقى المضاف على حاله بلا تنوين
ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض
عنه التنوين ولم يبن نحو قوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة
الاسد اى ذراعي الاسد وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة
الاسد اربعة انجم من منازله او كرر مضاف الى مثل المحذوف نحو يا تيم تيم با
النصب تيم عدى حذف المضاف اليه وهو عدى بقرينة المذكور وبقي
المضاف على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافي ومذهب سيبويه انه
مضاف الى عدى المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف
والمضاف اليه ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظاهرا وتمامه
لا ابا لكم فلا يلقينكم في سوءة عمر التيمي قوم عمر وابن لجا وعدى
اخوانهم والبيت لجرير الجريري حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه
فقال جرير خطابا لبني تيم يا تيم المنسوب الى عدى لا ابا لكم اى
انتم ضعفاء لا ناصر لكم او انتم اولاد الزنا مستخفون بالهجاء لا
لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اى مكروه من قبلي يعني من هجائه
جاء ايا هم والا اى وان لم يعطف ولم يكرر كذلك فلا يبقى بلا تنوين
المضاف اى يعطى التنوين اياه عوضا عنه اى المضاف اليه لعدم ما يجعل
المحذوف كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير وليس غير

منوبا

منويا فيها المضاف اليه نحو وكلا اتينا ونحو حينئذ ويومئذ اى كل واحد
وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان المضاف غاية وهي الجهات
الست وقد سبقت في بحث حروف الجر وحسب عطف على غاية ولا غير
وليس غير منويا فيها اى في تلك المذكورات من الغاية وغيرها المضاف
اليه بلا عوض اذ لو نون اعرب المضاف مع التنوين نحو رب بعد كان
خيرا من قبل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلا لعدم علة البناء ولعله
الاخير لم يتعرض بيني المضاف في كل من الشبه بالحرف في الاحتياج على
الضم جبرا لنقصانه باقوى الحركات واما المجزوم من الاقسام الاربعة
للمعمول بالاصالة فيفعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا
في بحث العامل في المضارع فان كانت الجوازم كلم المجازاة حرفا او
اسما وقد مر معناها تقتضي بشرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق
امر بامر فتعمل فيهما لانه بني العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء وكان
وما دل انها تعمل في الاسم والخبر لاقتضائها مسندا اليه ومسندا وقد رد
لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل في الشرط
وهما او الشرط وحده في الجزاء فيه بالجوار كالجر بالجوار وقد مر
وجه التسمية بهما وفي التسهيل انهما اسمان للجملتين وصوبه الفاضل
العصام بشهادة العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت

الاسمية فلا معنى لجعل اسما لجزم والفعل اذا كانت فعلية فان كانا اى
الشرط والجزاء مضارعين و ذا اجود لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى
ولذا قدمه واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدريهما لان الجزم يظهر
فيه وان كان المستحق له المجموع فلذا اسلك بهذا المسلك فيما لم
يظهر الجزم ولو جوازا فافهم او الاول اى الشرط فقط مضارعا والثاني
ماضيا بفاء او بدونه او جملة اسمية بغير فاء يعنى اذا كانا مضارعين
حال كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صرح به فى التسهيل وفى العبارة
مسامحة والمراد اذ لا احتمال لوجوده فى الشرط حتى يحترز عنه
بهذا القيد ولاحظ منه للمعطوف اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه
فى الجزاء فى وجوب الجزم وعدمه فى الشرط المضارع فينبغى ان يقدمه عليه
لئلا يتوهم الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما
اذ لو قرن بهما لا يتصور فيه الجزم بكلم المجازات فضلا عن الوجوب
لانجزامه بهما قبل دخولها فلا يدخل فى هذه القاعدة وان صدق
عليه المضارع بلا فاء واجب لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم
المانع فالجزم بها لفظا او تقديرا فى المضارع شرطا او جزاء بلا فاء واجب
لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب
اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب ضربتك او فقد ضربتك او فانت

مضروب

مضروب قال الفاضل المحشى كون الاول مضارعا والثانى ماضيا مستهجن
لان فيه تاثير ادات الشرط فى الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تاثيره
فى الاقرب ولذا لم يوجد فى الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى
الضرورة الشعر وعلى هذا ينبغى ان يقبح عطف الماضى على المضارع الا
ان يقال ان العاطف بمنزلة تكرار ادات الشرط وان كان الاول ماضيا
والثانى مضارعا بلا فاء وهو اجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين
صرح به الرضى فانهم جاز الجزم بها لفظا او تقديرا لوجود الجازم وصلاحية
المحل والرفع فى الثانى لضعف التعلق لحيلولة الماضى الذى ليس بمجزوم
لفظا او تقديرا ليوافق الاول لانه تابع له وانما الشرط مجزوم محلا لكونه
ماضيا نحو ان اتانى آته او آتيه وان كان الجزاء ماضيا سواء كان الشرط
ماضيا ايضا او مضارعا انما سلك هنا بهذا المسلك مع عدم ظهور
الجزم فيه لفظا ووصف الماضى بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع
بكونه منفيا بلم ولما متصرفا لا غير متصرف كما نسا بمعنى المضارع يعنى
نفسه او مضارعا منفيا بلم او لما لا بلن او ما او لا فان حكم هذه المنفيات
يجئ فلا يجوز دخول الفاء فيه لتحقق تاثير ادات الشرط فيه بقلب
معناه الى الاستقبال فاستغنوا به لفظا بالتعلق المعنوى
عن الرابط اللفظى ولا يمكن الجزم فيه لفظا او تقديرا لبناء الاول فى
انجزام الثانى قبل دخول ادات الشرط فيكون محلا نحو ان ضربت

وضعف المانع صح

نفسه نا

ضربت اي اضرب او لم اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب وان
تضرب ضربت والشرط في الاخيرين مجزوم لفظا او تقديرا كما عرفت وفي غيره
محلا وان كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا كما
يشير اليه في الامثلة او جملة ماضية بتشديد اليا اي منسوبة الى الماضي
بان كان صدرها ماضيا يرشدك اليه ما سيأتي من الامرية الى الدعائية
او بتخفيفها اي ماضيا صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا بحال جزئها
كما في غير متصرفة على الاول اي غير متصرف جزؤها اذ لا يتصور فيها
التصرف يحتاج الى تنبيه بل هو وعدمه انما يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه
على ما نقلناه من التسهيل وانما حصر التنبيه بهذا لعدم ظهور الجزم
فيه اصلا وعدم داعي العدول عن هذا المسلك وليناسب ما قبله
او ماضيا بمعناه اي بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك
كما سبق ولعل مراده انه يقول كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعا
مقترنا لكن سقط من قلمه او من قلم الناسخ الاول ماضيا وفي بعض
النسخ ما بمعناه وما اما اول الناسخ خطا وعبارة عنه ويمكن ان يكون
المعنى او ماضية بمعناه لان المراد كون الماضي بمعناه كون الجملة الماضية
بمعناها ولئلا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفة وفساده مما
لا يخفى فلا بد ح اي حين اذا كان الجزاء ماضيا بمعناه من قد ظاهرة او

ماضيا

مقدرة ليكون

مقدرة ليكون نصا على ان الماضي بمعناه او مضارعا اي جملة مصدرة بمضارع لم يقبل مضارعيته لان الاقتران بالسين او غيره صفة المضارع
لا الجملة مقترنا بالسين او سوف او لن او ما ليكون نصا على عدم تأثير الادات الثلثة الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال او جملة
لا لانه
فالادات لا تخلصه للاستقبال ولا تبدله الى الحال او جملة فعلية وفيه
اشارة الى ما نقلناه عن الفاضل العصام في وجه التصويب انشائية
كالجملة الامرية اي المنسوبة الى الامر والنهيية اي المنسوبة الى النهي و
الاستفهامية والدعائية والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب دخول
الفاء فيه اي الجزاء لعدم تأثير الادات فيه لوجوده قبلها في البعض و
لعدمه بعدها في البعض فلم يوجد التعلق المعنوي فاحتيج الى الربط
اللفظي فلا جزم فيه لما مر ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل
في البعض فافهم نحو ان ضربت فانت مضروب مثال للاسمية ونحو
قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء مثال للماضية الغير
المتصرفة من الافعال الناقصة فان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين
وهو خير لكم مثال الغير المتصرفة من الافعال المقاربة وان كان قميصه
قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له
من قبل مثال الماضي بمعناه اعلم ان من خصائص كان بقاؤه على المضي

اي المنسوب الى الدعاء

فاحتيج بيان

اذا كان شرطا لا فيلزم وبقاء غيره عليه نادر كذا في الرضي وقال ابن
مالك رح كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل
لا بد من تأويله بالمستقبل وان كان فقولك ان كنت احسنت
الي فشكرتك مأول بانه ان يظهر كونك محسنا الي يظهر كوني شاكرا
لك وان تعاسرتم فسترضع له اخرى مثال المضارع المقترن بالسين
ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه مثال المضارع المقترن بلن
ونحو ان ضربك زيد فاضربه مثال الامرية او فلا تضربه مثال النهيية
او فهل تضربه مثال الاستفهامية وان اكرمتني فيرحمك الله مثال الدعائية
وان جئتني فليتك مكرم او فالا تنزل وان كان اي الجزاء مضارعا
بغيرها اي بلا سين وسوف ولن وما مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء
نظرا الى ان الادات لم تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه فضعف
التعلق المعنوي فاحتيج الى الرابط اللفظي مع جواز الرفع نظرا الى
ما مر من ان الفاء يمنع الجزم ويجوز حذفه اي الفاء مع الجزم لوجود التأثير
فيه من حيث انها خلصته للاستقبال اما في المثبت فظ واما في المنفي
بلا فلانها للنفي المطلق على الصحيح نحو ان تضرب اضرب بحذف الفاء مع
الجزم او فاضرب بها مع الرفع مثال للمثبت او ان لا تضرب اضرب بالحذف
مع الجزم او فلا اضرب بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن

نظرا الى الصحيح

الصحيح

جزمه بلا جزم

يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار يصرفه عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه فلا
يخاف اي فهو لا يخاف فيكون الجملة في التقدير وقال ابن جعفر وهو
اقيس لان المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر لمبتداء
لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضي في المص
لان ما ذكر في وجه الاقيسية مندفع بما ذكرنا في وجه دخول الفاء عليه
والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر وبعض الجزم في محل الجملة **واما**
المعمول بالتبعية وهو الثاني من النوعين الاخصر الانسب
للاول الثاني لكن غير الاسلوب لبعد ما بينهما وهو على ما في اللب ما
يتبع سابقه في الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدي
لاستلزامه الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية بتتبع الموارد ومثله و
احتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه
على ان مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا معرفة المعمول
بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم
وفي تعريف ابن الحاجب خلل [illegible] ينبغي الاستثناء ان تجيء بالاستثناء ولا يجوز
تقديم شيء منها اي الخمسة على متبوعها في السعة واما في الضرورة الشعر
يجوز تقديم المعطوف بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلام وعاملها
عامل متبوعها كما هو مذهب سيبويه اما في الصفة والتاكيد وعطف

اللفظ بعده

البيان فلان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه معنا
بعه فلما انسحب حكم العامل ونسبته عليهما حتى صارا كمفرد منسوب
اليه وكان الثانى هو الاول فى المعنى انسحب عمله ايضا عليهما ليحصل
المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيهما معنويا كما ذهب
اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوى بالنسبة الى اللفظى كالشاذ
النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا
يصار اليه الا لامر خفى اذا امكن العمل بالامر الجلى واما فى البدل فلان المبدل
منه فى حكم المطروح فكان العامل باشر الثانى ووافقه فيه المبرد والسيرافى
والزمخشرى وابن الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول لا نفسه
كما جعل الاخفش والرمانى والفارسى واكثر المتأخرين فخلاف
الظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم
حيث عمل فى البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام ممنوع اذ ليس
كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو مع الجار والعامل فيهما
هو جعلنا لا اللام واما الاستدلال بان البدل مستقل ومقصود دون
المبدل منه فينافى مذهب سيبويه كما سبق لا مذهبهم كما زعموا واما
فى العطف بالحروف فلتوسطه بين العامل والمعمول هو القياس وتقدير
العامل بعدها كما ذهب اليه الفارسى وابن جنى خلاف الظاهر والقياس

المتبوع والتابع

معطوف على قوله اما فى الصفة والتأكيد وعطف البيان

وجعله حرف

وجعله حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومها
لاحد الفعلين كما هو حق العامل (اعرابها) اى الخمسة (كاعرابه) اى
متبوعها ولو محلا او توهما نحو يا زيد العاقل بالنصب ونحو بدا لى
انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فان سابق
مع كونه مجرورا عطف على مدرك مع كونه منصوبا لتوهم الجر فيه لانه
فى موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء واما الرفع فى العاقل على احد الوجهين
فى المثال المذكور فليس باعراب ولا بناء بل هو لمجرد المشاكلة والاتباع
كجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجاز المعمول (الاول) من تلك الخمسة
(الصفة) قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة
(وهى تابع) خرج به غيره من المعمولات (يدل) بهيئة تركيبه مع
متبوعه دلالة تضمنية او التزامية صارت بالغلبة والاشتهار
حقيقة عرفية على ما صرح به الفاضل العصام فى الاطول شرح تلخيص
المفتاح (على معنى ثابت فى مدلول متبوعه) ولا يدل عليه المتبوع
خرج به سائر التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاءنى
رجل حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا
على حسن ثابت فى الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن
غلامه فان حسن باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن

تأثيرا بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا
الاسناد يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن
غلامه وانما سمي وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق ايضا انه
يدل على معنى في متبوعه لجريان الاعراب على ما يدل على حال المتعلق
والتمييز بينهما لاختلاف احكامهما ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان
النسبة اليه وعلى قرينة الابرد البدل والعطف بالحرف في مثل
اعجبني زيد علمه او وعلمه والتاكيد في نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون
للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بتضمنية
او التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح في الامتحان
فيخرج بمطلقا ~~اذ لا دلالة~~ اي لفظ مطلقا اذ دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة
الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة
لا للظرف اي لا دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل
بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية
موادها فرده المحشي بانه ليس لغير العطف من التوابع مع
متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا
وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية
كيف على ان الكلام على هذا التوجيه التأنيث وانما ترك ذكر

الفائدة

اي اصل المعنى

ها

ذكر الفائدة لانه وظيفة المعاني ويجوز تعدده لما مر في الخبر نحو
جاءني الرجل العالم الفاضل العاقل ويجوز وصف النكرة حقيقة
او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهني لكن لا توصف الحكمية
الا بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
كما لا توصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت
بالرجل مثلك او خير منك بالجملة لخلوها عن التعريف مع
دلالتها على معنى في المتبوع كالمفرد الخبرية لا الانشائية لانها
لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي
مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه قال الفاضل عصام
العصام قيدها بها هنا واطلقها في الخبر اشارة الى جواز كون
الانشائية خبرا بلا تاويل دون الصفة لانها لتقييد الموصوف
بامر يعلم المخاطب انتسابه به والانشائية غير معلومة و
المقصود من خبر المبتداء ليس الا افادة نسبة غير معلومة
للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط ولولاه لظننت
في بادي الرأي اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون الخبر لان
توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها فليس ههنا مظنة

يسبني ما

الغفلة

عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في ربط الحال ابلغ فوق
المبالغة في ربط الخبر نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف
الضمير لقرينة نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس اي فيه
ويوصف اي يقع الوصف بحال الموصوف بحسب الدلالة ولو
تجوزاً فكان الوصف او جملة ولذا قدم بيان كونه جملة على
هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن
في نفس الامر بوجهه او عينه او غيرهما وبحال متعلقه كذلك
فزيد الحسن نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو
زيد يعني يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري
الاعراب عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في الموصوف
باعتبار تركيبه معه ولما قسمه الى قسمين اشار الى اختلاف
احكامهما وتفصيلها فقال فالاول اي الوصف بحال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد في كل تركيب اربعة
لاتحادهما في المعنى في التعريف والتنكير حقيقة او صورة كما
في الجملة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والاعراب
تركه حذرا عن التكرار ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه
المذكر والمؤنث لاشتراكهما فالتبعية حاصلة وذكر له

الواو

الواو في الجمع لاداة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما
لذكر واللام الاثنين نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امرأة صالحة
والثاني اي الوصف بحال المتعلق في الاوليين من العشرة اي التعريف
والتنكير فقط دون الخمسة الباقية وحكمها قد علم في بحث الفاعل
ولذا لم يقل وفي البواقي كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق
في كلامه ذلك على ان هذا في كلامه حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى
انتظار شديد نحو جاءني رجال راكب غلامهم او الزيدون
الراكب غلامهم ولما توقف معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة
والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق
بيان غير الاوليين في بحث الفاعل اراد ان يبينهما فقال و
والمعرفة لله دره حيث لم يحوج الطالب الى انتظار رصد
شديد كابن الحاجب والبيضاوي قدمها مع ان بعض افرادها فرع
النكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها وجوديا محضا ما اسم
وضع وضعا جزئيا او كليا لشيء ملتبس بعينه اي بذاته
المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا
موضوع لمفهوم المعين من اعتبار تلك الحيثية فان الذهن
لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل مو

موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا
معها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسد
واسامة كذا ذكره الفاضل العصام وقال في الامتحان هذا الحد
لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين
خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة في الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي
الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة التفتازاني والاحسن
ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل
في شيء لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب
دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند
علم السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاء في رجل يمكن ان يكون
الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ
واختاره ابن كمال باشا في الاصول وجعل بعضهم معنى هذا التعريف
ما وضع ليستعمل في شيء بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم ما
وضع لافادة شيء بعينه واستبعده ذلك ايضا بان نحو بني ما قبلها
ما ليس بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي
والاشارة المذكورة في هذه الثلثة وان لم تكن داخلة في وضعها
الشخصي لكنها داخلة في النوعي فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه

التعريف

الفاضل

وماذكره

وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخصي الذي المتبادر عند الا
طلاق وفي كلام العلامة اشارة الى هذا قال والاحسن والنكرة
ما وضع لشيء لا بعينه اي معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما
من الجنس كما ذهب اليه الرضي او لشيء لا ملتبس به تعينه
اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة
ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره رجحه السيد
السند في بعض تصانيفه وقال الفاضل العصام والمعرفة ستة انواع
بالاستقراء النوع الاول المضمرات فانها موضوعة لمعان معينة من
حيث انها معينة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكي عن نفسه وجعله آلة
لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد منها بخصوصه
بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما هو رأي المحققين من
المتأخرين لا بازاء القدر المشترك كما هو رأي المتقدمين
قدمها لكونها اعرف مما عداها واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن
الالتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس في الجملة فانه
يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم ثم الغائب فانه وان صح
اللفظ بغيره لكن هذا بمنزلة وضع السيد عليه وهي اربعة

اقسام

بالنظر الى ما قبله والى اعرابه القسم الاول مرفوع محلا متصل
قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل في الضمير الاتصال ولا يسوغ
المنفصل الا لتعذر المتصل وقد سبق في بحث الفاعل والقسم
الثاني مرفوع منفصل وهو هو هي هما للتثنية ولذا ذكره بعد
المفردين ولو لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما في عبارة غيره
ولما كان مشتركا بينهما ذكر الجمعين بعده فقال هم هن انت بالفتح
انتِ بالكسر انتما كلهما انتم انتن انا نحن انما بدأ بالغائب
رعاية لاسلوب الترقي ومن بدأ بالمتكلم رعى اسلوب التنزل
والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل
لا يفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فمجرور
وان ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف في ضمير
الضاربه فقيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول به وبهذا الاعتبار
لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا نحو ضربه ضربها ضربهما مثل
ما ضربهم ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا
ونحو له لها لهما لهم لهن لك لكما لكم لكن لي لنا والقسم
الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن
اياك اياكما اياكم اياكن اياي ايانا والنوع الثاني من القسم

ضربك
كك
اياك
العلم

العلم وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد جزئي تركه لما في الامتحان
ان نحو اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز
ويخدشه عدم الفرق في الاستعمال بينها وبين اسد فالحق ما قاله
ابن الحاجب والرضي في تعريف مثلها تعريف تقديري كعدل عمر لا مور لفظية
مثل امتناع اللام ومنع الصرف وهو قسمان علم شخص نحو زيد
وعلم جنس عينا ومعنى نحو اسامة وسبحان علما الحقيقة التسبيح
على راي قدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان مدلوله متعين
بحيث لا يشاركه ما يماثله وضعا واستعمالا بخلافها فانه لا تعين
لها وضعا بل استعمالا والنوع الثالث اسماء الاشارة ولما دل
الاسم على الحد اكتفى به والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة
فيخرج المضمرات وسائر المعارف ولان اشارتها ذهنية ونحو
تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد
قدمها على الموصول وذي اللام لانه اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب
فقط بخلافها فانها بالعين ايضا وهي مبتداء وخبره محذوف
ذا مبتداء خبره للمذكر المفرد اي للاشارة اليه ويمكن ان يجعل
ذا مبتداء ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف
او حالا العكس والجملة خبر الاول وللمثنى اي المذكر خبر مقدم ليكون

التسبيح
الضمير

اقرب للمرجع وذان رفعا مبتدا او خبرا او ثانيا بتقديرهما كذا وذين
نصبا وجرا وللمؤنث المفرد تا بقلب الذال في المذكر تاء اذ العادة
في الفرق بينهما بها ولذا جعل اصل التأنيث ذكره الفاضل
العصام وذي بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التي هي
علامة التأنيث في تضربين قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا وتي
بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق وته وذه بقلب الالف هاء لكونها
في الوقف والاصل اجراء له مجرى الوقف وبكسرها بلا ياء وتهي وذهي
بوصل الياء وذات لم يذكرها لقلتها ولمثناه اي المؤنث تان
مبتدا او غير
وتين قال في الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تا [illegible]
ولجمعهما اي المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا فيكتب بالياء لان
الالف مجهول الاصل ويرسم الواو لئلا يلتبس بالى حرف
جر وحمل عليه الممدود ويلحق اوائلها اي الاسماء الاشارية
حرف التنبيه للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره ويوهما لاشتهار
اختصاص انا والا بالجملة ما لم يلحق اواخرها اللام فلا يقال
هاذلك وهاتلك لان حرف التنبيه لا يلحق ما للبعيد بخلاف اللام
فلا يجتمعان نحو هذا ويتصل باواخرها كاف الخطاب تنبيها
على حال المخاطب في التذكير والتأنيث والافراد وضديه وهو حرف

على تقدير القصر

لعدم حفظه

لعدم حفظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما
فيهما وعدم القصد بالتسمية والاشارة لا يضاف وقيل هو
الامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستند انحو افعل واجيب
اي مستتر تحته انت
بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام على
السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى هذا فيقال في
حال
المذكر المفرد ذاك بالفتح وفي المؤنث المفرد ذاك بالكسر وفي تثنيتهما ذانك
وفي المؤنث ذاكن انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف لا ينصرف
لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته في الحرفية وكذا اي مثل ما ذكر او هو
لفظ ذا في تصرف حرف الخطاب المتصل باخره البواقي من ذان الى
اولاء نحو ذانك الخ وتاك الخ وتانك الخ واولئك الخ فيصير خمسة
وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع باشتراك التثنيتين وكذا
الاسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب فيضرب الخمسة في الخمسة
يحصل ما ذكر وقال البيضاوي وجاء افرادها مطلقا ويجمع بينهما اي
اي الاشارة وحرف الخطاب
حرف التنبيه وكاف الخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما
عن الاخر نحو هاذاك ويقال اي يقول العرب تلك في تي واولالك في اولائك
بالمد باللام مع حذف الياء لالتقاء الساكنين في الاولى وقصر الهمزة
في الثانية وهو جائز على ما في التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء

اي مستتر تحته انت ولم يقع موقعه ظاهر مع انه ليس بمجزوم

وكذا وجه [illegible]

الحذف الهمزة

اي اولالك

وحذف الالف من تا الماز لكنه قليل ولم يحذف الالف في ذلك لخفتها
بل كسر اللام على ما هو الاصل في تحريك الساكن وذانك وتانك
مشددتين اي المخففان للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات
الاربع للبعيد لان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى قيل التشديد
عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد وارتضاه الرضي واستحسنه الدماميني
ورده الفاضل العصام بانه ينبغي ان تكون للمتوسط كما بالتخفيف
ثم قال قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد
للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء في القريب والبعيد
والمتوسط اقول لا بعد في افادة حرف واحد فائدتين كالالف واللام
في لفظة الله واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال المبرد
الاصل ذانك وتانك لك جعل اللام نونا وادغم ورده ايضا بان
الاصل كون الادغام بجعل الاول مثل الثاني وهنا ليس كذلك
اقول ذلك ممنوع لوجود مثل اطرد وادّعى على انه انما لم يجعل
كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه علامة مع ان فيه مزية الغنية
وبانه لا ادغام مع سكون الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة كرته
لالتقاء الساكنين ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول
ان اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون فمسلم وغير مفيد وان اراد

انه لا ادغام

انه لا ادغام بعد زوال السكون بالتحريك فممنوع لجواز مثل ليمد على انه يمكن
ان يدخل اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضي وارتضاه الدماميني ورده
ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذانك بالتشديد مع ها
كما لا يصح هاذالك وفيه ما اقول مجيئه لعدم اللام لفظا فيجوز ان
يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجتمع مع المبدل منه وقيل اللام كانت
قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية والفها باللام وان
الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وفيه ما ثانيك وتانيك بابدال النون
ياء وانا ثمه بالفتح وهنا بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية
انا منصوب بالموجود او ابن او الى لا غير وهنا بالفتح والتشديد
وهو الاكثر وجاء الكسر وهنالك فالمبهمان المبني للحسي خاصة ثم الا
لا تستعمل في غيره الا مجازا والثاني للقريب وما سواه للبعيد والنوع
الرابع من الانواع الستة المعرفة الموصول بغيره وهو معنى الاسمي
واما الموصول بغيره فمعنى الحرفي ذكره الفاضل العصام وهو في
الاصطلاح ما لا يصير جزءا الا بجملة خبرية وعائد تركه لانه لا يفيد
للمبتدئ تعريفه لاستلزامه الدور بل يفيد لمن عرف عدم صيرورته جزءا ثم
في الاستعمال واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد تحصل
بالتعداد وقدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة لكنه لم

وهاهنا صح

لا سيما الاشارة في كونه من المبهمات ولا بد له اي للموصول في جزئيته من
الجملة من صلة ليكون بها معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم
والسامع على ما هو وضعه ولذا قيدها بقوله جملة خبرية معلومة للسامع
مع في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع له قبل التكلم
بها ولا حكم في المفرد فضلا عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها
الا بعد ايرادها ولو كان الخبرية غير معلومة له لا تصلح ان تكون صلة وبما
ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكان النكرة
الموصوفة بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق في من وما بين ان يكون موصولا
او موصوفا في مثل قولك لقيت من ضربته اما اندفاع الملزوم فظاهر و
اما اندفاع اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت الانسان
المعهود بكونه مضروبا لك ومعنى الثاني لقيت انسانا مضروبا لك
وفيه تخصيص لكنه ليس بوضعي والتفصيل يطلب من الرضي والدماميني
في شرح التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال الدماميني والعهد
غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقوله تعالى
كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وقد يبهم الصلة فيقصد الى تعظيم
الموصول كقول الشاعر فان استطع اغلب وان تغلب الهوى
فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه فيها اي الجملة ضمير عائد الى

الموصول

اي اي انسانا

الموصول للربط به فخص الضمير بالذكر لغلبته واصالته وقال صاحب
التسهيل او خلفه اي الضمير وقال الدماميني في شرحه المراد به الظاهر كقوله يا رب
ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته لكن قال
ابو علي منهم لا يجيزه وقال بعضهم لم يجزه سيبويه في الخبر ففي الصلة
اولى فظهر من هذا انما يطلق الاسمي ان العائد عام كعائد المبتدا
كذا في التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير غائبا
لان الظاهر باسرها غيب وقد يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوف
خبرا عن المتكلم او المخاطب نحو قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني
امي حيدره ونحو انت الذي قلت وانا اذا كان كل منهما مخبرا عنه
باحدهما او مشبها به فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي او انت
قال انا او انت اخي الذي وهب المائة وانا اذا وجد ضميران جاز
المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذي قلت وضرب زيدا
ويجوز حذفه اي حذف الضمير كثيرا لو مفعولا وقليلا لو مبتدأ او مجرورا
عند قرينة اذ الاحذف فابدونها الا منسيا ولا يجوز هنا ولو مفعولا لكونه
جزءا من الصلة وهو اي الموصول الذي هو للواحد المذكر واللام الاولى
حرف تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به كوصفها
بالنكرة فانه في حكم الصفات المشتقة في وقوع الاوصاف وبشيء

اي كون العائد في الصلة الى الموصول اسما ظاهرا

قلت اغنى اي عن الاخبار بانا او انت ونحو انا خاتم الذي

اللام الثانية

منها لا يكون معرفة بدون ادات التعريف والثانية اصلية كالياء عند
البصريين وزائدة عند الكوفيين ليفصل بين الاولى والذال الساكنة
التي هي الموصول ثم كسرت واشبعت قال الفضل العصام هذا مما
لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة بلامين
لان اللام الاولى ليست بجزء منه بل كلمة برأسها لكن عدل عنه هنا
لتنزيلها منزلة الجزء منه للزومها له ولمثناه اى الواحد اللذان
رفعا واللذين نصبا وجرا وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين
الجمع وحمل عليه اللذان واللتان وجمعه المذكر وقيده التسهيل بالعاقل
الذين في الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر والتي كالذي هي
للواحدة المؤنث ولمثناها اى الواحدة اللتان رفعا واللتين نصبا
وجرا ولجمعها المؤنث اللواتي وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء معا
واللائي بالهمزة والياء واللاي بالياء فقط ساكنة او مكسورة و
اللاتي بالتاء والياء واللات بحذف الياء اكتفاء بالكسرة واللوائي بالهمزة
والياء قال مولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب الظاهر ان
اللواتي جمع الجمع وذا عطف على الذي الواقعة بعد ما الكائنة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اى ما الذي صنعته فالرفع اولى في جوابه ليطابق السؤال
في كونهما اسميتين ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او اى شيء

صنعت

فالنصب

فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال ايضا في كونهما فعليتين ويجوز الرفع
على انه خبر محذوف ومن لذى العلم الا انه يتجوز في الغائب وما لغيره
ولصفات ذى العلم والمبهم امره ويستوى فيهما الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث كذا ذكره الفضل العصام واى للمذكر
واية للمؤنث والف واللام اى مجموعهما على ما في شرح المفتاح
للشريف والتفتازاني لا اللام وحدها على ما هو المختار في حرف التعريف
فعلى هذا فالوجه ان يقول ال كهل ذكره في الامتحان لكن هذا مخالف
لما سبق ولعله مشى في احد الموضعين على احد المذهبين وفي الآخر
على الآخر الكائنتين في الاسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي في المذكر
او التي في المؤنث والنوع الخامس من التتمة المعرف باللام
سواء كان للعهد الخارجي على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا
اشير بها الى حصة معينة من ماهية مدخولها فردا او افرادا نحو
جاءني رجل فاكرمت الرجل المعهود المذكور او للجنس كما اذا اشير بها
اليه من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة نحو الرجل اى جنسه
خير من المرأة اى جنسها او من حيث وجوده في ضمن كل الافراد
فيسمى لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا
الآية او في ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمى لام العهد الذهني

نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد والمعرّف بحرف النداء

اذا قصد به معيّن نحو يا رجل والّا فنكرة نحو يا رجلًا والمتقدمون

لم يذكروه لزعمهم انه داخل في المعرّف باللام اذ اصل يا رجل مثلا

يا ايها والمص لم يسلك مسلكهم لكونه تعسّفا والنوع السادس

المضاف الى احد هذه الخمسة بالذات او بالواسطة مما يصح الاضافة

اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها

فلا يرد انه لا يصح الاضافة الى المعرّف بالنداء ومادام اضافة

معنوية ان لم يتوغل في الابهام كمثل وغير وقد سبق ان اللفظية

لا تفيد تعريفا نحو غلام زيد او زيد غلامه وتعريفه مساو لتعريف

المضاف اليه عند الجمهور والثاني من الخمسة العطف بالحروف اي

المعطوف باحدها قدّمه مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو

ظاهر ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف التاكيد كما سيجيء

ولانه بدخول الواو على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما سيجيء في التاكيد وترك تعريف ابن الحاجب العطف لعدم صدقه في غير

الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلّف ارتكبه البعض واكتفى بما

يفهم من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف

العشرة التي هي للعطف حقيقة فلا يرد الصفات الواردة

مع الواو

مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها

كتاب معلوم على رأي والتاكيدات الواردة بالفاء او ثم لمجرد التدرج

والارتقاء نحو بالله فالله ثم والله وكون المعطوف على الصفة مثل

جاءني زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية ممنوع كيف ولو

كان كذلك لاستحق الرفع من جهتين وجعل الرفع الواحد اثر كل

المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير للآخر مما لم يقل به احد

وهي اي تلك العشرة ولقد احسن في عدها هنا وابن الحاجب أخّر

الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو للجمع مطلقا والفاء

للجمع مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب وثم للترتيب بمهلة

وحتى لهما ايضا لكنها فيما قلّ وهي فيه ذهنية لا خارجية كما

في ثم والمعطوف به جزء قوي او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة او

ضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء

الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى

الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن

ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالهم وان لم يكن في نفس الامر

كذلك واما وام ولو لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين

واو

عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلثة والآنا لاوان
والثالثة قد يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان ح للمعنى عند بحالان ام
ام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا يليها احد المستويين
والآخر ام ويجاب بتعيين احدهما او بكليهما او نفيهما لا بنعم
او لا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين
فيطلبه والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني
فتستعمل في الخبر نحو انها الابل ام شاة وفي الاستفهام نحو
ازيد عندك ام عمرو ولا لنفي ما اوجب للاول نحو جاءني زيد
لا عمرو فهي لازمة للايجاب وبل للاضراب مع الايجاب كجاءني
زيد بل عمرو واما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله كا
لمسكوت عنه على قول ولا ثباته لما بعده على آخر ولكن في عطف
المفرد للاثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو
فهو نقيض لا وان عطف لجملة للاثبات بعد النفي وللعكس
فهو نظير بل نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن
عمرو قد جاء فهو لا يفارق النفي واذا عطف اي المعطوف بالحروف
او وقع العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستترا
احترازا عن المنصوب والمنفصل فانه لا شرط للمعطوف عليهما

يجب تاكيده

يجب تاكيده بمنفصل ويقبح تركه يعني ان شرط المعطوف عليه
التاكيد به فالجزاء شرط الشرط بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية
للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج ويكون سببه الشرط
بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط في مثله بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم
الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد قوله يجب تاكيده
باولا كذا حققه الفاضل العصام ولما اوهم قوله يجب الخ جواز
كون التاكيد متاخرا عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال
فقال نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه وجه الوجوب
ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة فبالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز
العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون
المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل
ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى وما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه
اي التاكيد بلا قبح مع جواز اتيانه لانه ح يطول الكلام فيحسن
الاختصار كذا قالوا وقال المص وفيه نظر اما اولا فلان الفصل
قد يقع بحرف واحد كما في الآية المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى
يغني عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار

على ما ذكره المتحسّا فلا يعارض الواجب فضلا عن الرجحان
واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيد لما لكن كان
ما ذكر في التأكيد مما لا يعني انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل
بالتأكيد او غيره ليحصل به النقصان في التابع بالبعد عن
متبوعه فيعارض مزيته بالاستقلال على متبوعه الذي هو غير مستقل
وهي سبب استقباحهم العطف بدونه وفي الفصل بالتأكيد فائدة
اخرى وهي ايذان باستقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به
افضل منه بغيره فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل
فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوي لكان اخصر وانسب
وافيد تدبّر وانما جاز التأكيد والبيان له بلا فصل لكونهما غير
مستقلين معنى وان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف
من المزية وانما جاز البدل عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى
كالمعطوف لكون متبوعه غير مستقل لكونه في حكم التنحية فلا يلزم
ايضا المزية المذكورة نحو ضربت اليوم وزيدا واذا عطف على المضمر
المجرور لان العطف على المجرور جائز بدون اعادة الجار اعيد الخافض
حرفا او اسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكونا لاحتياج من
الطرفين لفظا او معنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد

واشتد

واشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم يكف الفصل بل لزم
اعادة الجار نحو مررت بك وبزيد وجرّه بالاول والثاني كالعدم معنى
بدليل قوله والمال بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل
بالثاني كما في الحرف الزائد نحو كفى بالله ثم ان هذا مذهب البصرية
في حالة الاختيار ويجوّزون تركها حالة الاضطرار وجوّز الكوفيون
تركه في حالة الاختيار ايضا مستدلين بالاشعار والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة با
لنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما
فيختص المعروض به ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله
ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام
اعني لزوم اجتماع آلتي التعريف لو لم يجرد مفقود في المعطوف
وسبب بناء زيد اعني كونه منادى مفردا معرفة موجود في عمرو
لا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهب عمرو بالرفع
بالنصب على ان يكون خبرا مقدما للمرفوع اذ لو نصب او جر عطفا على قائم
لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف
على العائد اليه ما ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل
واحد بالاتفاق لان قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول

نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف
كابن الحاجب والبيضاوي بمفهوم قوله ولا يجوز عطفهما بواحد على معمولي
عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما اظهر كما لقضى
ما لم يظهر غيرهما دفعا لتوهم الغلط وجعل العطف في كلامهم
لقوتا على الميل او جعل على صلة البيان المحذوف تكلف بارد لا يدفع
كذا في الامتحان الا عند تقديم الجار الذي هو احدهما سواء ولي المجرور
المخفوض العاطف او لا على اي وهو راي الكسائي والفراء والزجاج
والمروي عن الاخفش على ما ذكره ابن هشام في المغني نحو في الدار
زيد والحجرة بالجر عمرو وفي الدار زيد وعمرو الحجرة ثم ان كان المراد
به تقديمه على الرافع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيدا و
الحجرة عمرا بل مثال المتن ايضا اذ تقديمه على المعطوف غير متصرف
كما لا يخفى وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فقول الى تقديم
المجرور كما وقع في عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم (فيصح سا)
اتباعا لابن هشام عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة
لما في الرضي نقلا عن المحرر ولي وغيره وما في التسهيل ان قوله انه يجوز
العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف
كما في المثالين او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد

بقائم ولا قاعد

بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدماميني في شرحه وعزي هذا القول الى
الكسائي والفراء والزجاج ونسب ابن هشام الى الاعلم الشنتمري
وهو ايضا مخالف لما نقله الرضي عنه وارتضاه الفاضل العصام وتلقاه
الدماميني بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان في هذا اربعة
اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر في متنه والثاني انه
يجوز مطلقا وهو الذي نسب ابن الحاجب الى الفراء والفارسي
لا قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش
منهم والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين وهو
مذهب قوم منهم الاعلم الشنتمري وابن الحاجب وان اختلفا
في التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه
والجمهور فيجعل الجر في المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف
مقدر يدل عليه ما قبل العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل
والثالث التاكيد والافصح التوكيد كذا في مختار الصحاح وهما
في اللغة التقرير قدمه مع ان البدل بالاتصال بالعطف انسب
لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يوتى العطف في اللفظي لما مر
فيكون التاكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال الفاضل
العصام لو اخر العطف عن سائر التوابع لكان ترتيبها في البيان

لتز ترتيب وقوعها في التركيب وقد يرعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة
ترك تعريفه وهو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوي بان
يدل عليه التأكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ان ذلك التقرير
قد يكون هو المقصود الاصلي وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز او
السهو او عدم الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود
من البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير وان لزمه ومن
التوكيد به مثل نفخة واحدة والهين اثنين تقرير جزء المتبوع
فلا يلزم ان يصح اطلاق التأكيد عليها وهو قسمان لفظي تسمى به
لانه يقرر لفظه لمعناه بخلاف المعنوي كما يجي وهو تكرير اللفظ
الاول اما بعينه او بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير او مرادفه في
المضمر المتصل ويجري اللفظي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا
او مركبا قال المص ومن هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب
وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير
الذي هو التأكيد الاصطلاحي او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون
المقصود من هذه التقسيم عدم اختصاصه بالالفاظ محصورة كا
المعنوي ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جاءني زيد زيد وحسن بسن وضربت
انت وضرب ضرب زيد ولا لا او نعم نعم في جواب اقام زيد وزيد قائم

زيد قائم

زيد قائم ومعنوي لانه يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف
من الاسماء لا يجري كاللفظي في الالفاظ كلها باتفاق البصريين واما
الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة بما عدا النفس والعين اذا كان
معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة دون نحو رجال ودراهم
وهو اي المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما
دون غيرهما نحو جاءني زيد بنفسه او بعينه كذا في التسهيل و
شرحه ويؤكد بهما الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول
جاءني زيد نفسه وهند نفسها والزيدان والهندان انفسهما والزيدون
انفسهم والهندات انفسهن وكذا عينه وكلاهما للمذكر وكلتاهما
للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى كجاءني الرجلان كلاهما
والمرأتان كلتاهما وكله يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف
الضمير كقرأت الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد
كلهم والجواري كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة
كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كاخذت
المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءني القوم اجمعون
والنساء جمع وكذا البواقي ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الاما

يتجزى

اجزائه كاحسنة او حكما كغير المثنى اذ الكلية والاجتماع لا
يتصوران الا في ذي اجزاء واذا لم يصح افتراقهما لم يكن في التاكيد
بهما فائدة وهذه الثلثة لعدم ظهور دلالتها على الجمعية اتباع
جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لاجمع تابع فان كونه افعال جمع فاعل
مختلف فيه ذكره الفاضل العصام لاجمع لظهور دلالته عليه يقال
تبعه اذا مشى خلفه او مر به فمضى معه فقوله ولا تتقدم هذه الثلثة
عليه اي اجمع اذا اجتمعت معه وقوله ولا تذكر بدونه لعدم وفائها
بالمقصود لما مر في الفصيح وفي غيره تذكر بدون عطف تفسير
لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني
وفي نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية وتفصيلية
واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين
اي باحدهما اكد اولا بمنفصل وجوبا دفعا للبس بالفاعل في المثل
وحمل عليه في البارز قال الفاضل العصام ويبطله انهما بالمعنى المذكور
لا يكونان الا تاكيدين فلا يتصور الالتباس واقول ولو سلم
ذلك فالالتباس في ان المراد بهما ذلك المعنى فهما تاكيدان او غيره
فهما فاعلان فافهم واما اذا اكد غيرهما بهما فلا لعدم اللبس والوجه
المحمل نحو ضربتك نفسك ومررت بنفسك وكذا اذا اكد بغيرهما الا انه

بلغ

اجمع

اجمع واخواته لا تستعمل لغير التاكيد وكل وكلا المضافين الى الضمير
لا يقعان غير التاكيد الا مبتدأ فلا لبس نحو زيد ضرب هو
نفسه وعينه وضربت انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا
متصلا ببيان النفس والعين مع ان حكمهما به وجود الاختصار
في الكلام بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات
المؤكدات فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل
بين العصا ولحائها وقدم عليه كون الثلثة المذكورة اتباعا
لاجمع وما يتفرع عليه عكس ما في الكافية ليتصل بيان الحكم ببيان
الذوات ولا يقتضي للفصل بينهما كما في الاول فافهم والرابع البدل
في اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة وهو في الاصطلاح المقصود
بالنسبة ولذا قدمه على عطف البيان عدولا عما في الكافية وهو
بما نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التعلق كما اشار اليه المولى
الجامي حيث قال اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجيء في مثل جاءني
زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك وقال الفاضل العصام
ويرد فيه نظر لان نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته
الى زيد بل هي مقصودة في ضمنه اليه ونسبته الى الاخ مقصودة منه

ضمه اليه فلا بد من زيادة فعل وهو ان المقصود من النسبة الى
المتبوع النسبة اليه كما في البدل الغلط او حال نسبة من التوقف
والتمكن في الذهن كما في البواقي ولخروج البدل من المنسوب عنه
نحو ضيفي زيد اخوك اذ لا يصدق عليه الا انما يقصد
النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع بل انما يقصد
النسبة اليه بنسبة متبوعه الى شيء وما اختاره المص
من قوله بالنسبة مما صوبه الفضل العصام دونه اي المتبوع
لخرج ما عدا المعطوف بحرف الاضراب قيل يخرج هو ايضا لان
متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدو له فيعرض عنه ويقصد
المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا في معنى
الاضراب هو الاخبار الذي وقع من المتكلم ولم يكن بطريق القصد
ولذا اعرض عنه ببل وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر البدل
عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى
ويسمى بدل بدا نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت
ان تقول حمارا فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق
اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك وهو لا يقع الا نادرا في كلام
الفصحاء وان وقع في كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط

فيه بل

فيه بل فظهر ان لا فرق بين الاضراب وقسمي بدل الغلط الا في وجه
التدارك فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا والاوسط لا فيصير
بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن
يضربون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة
كذا في الامتحان وينتقض التعريف بصفة اي وبهذا راي هذا في ايها
الرجل وياهذا الرجل وياايهذا الرجل فانها المقصود بالنسبة دونها
كما لا يخفى قاله الفضل العصام واقسامه اربعة بالاستقراء بدل الكل
المبدل منه ان صدقا اي البدل والمبدل منه كلاهما على شيء واحد
وان لم يكونا مترادفين او متساويين نحو جاءني زيد اخوك وبدل
الغلط البعض اي بدل هو البعض من الكل ان كان مدلول البدل
جزء مدلول المبدل منه في الخارج نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال
اي بدل صحيح غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر ان كان
بينهما تعلق وملابسة بغيرهما اي الكلية والجزئية وفيه اشارة
الى ان اشتمال كل منهما على الآخر ليس بشرط بل يكفي التعلق مطلقا
بل بحيث ينتظر النفس اي نفس السامع بعد ذكر الاول وهو المبدل
منه ويتشوق الى الثاني وهو البدل نحو سلب زيد ثوبه فانه اذا
قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر ما يسلب منه اذ هو

ليس ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب

واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي

كون غلامه في جاءني زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل

الغلط وبدل الغلط اي بدل مسبب عنه ان كان ذكر المبدل منه

غلطا صريحا او غيره فيشمل اقسام الثلثة الا انه خلاف الظاهر

اذ المتبادر من الغلط ما هو الصريح ومع لا يصح اطلاق قوله ولا

يقع الخ ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول

في كلامهم كما اعترف به نفسه وان رجع الى الغلط صريحا بقرينة المثال

بقي القسم الاخير مهملا مع انه لا يقع في كلامهم ايضا فالوجه ان يختار

عبارة البيضاوي فانها شاملة لها بلا تكلف كما صرح به في الامتحان

نحو رايت رجلا حمارا ولا يقع في كلام الفصحاء بل يؤتى دونه ببل و

يجب وصف النكرة المحضة المبدلة من المعرفة فيه اشارة الى انه لا يلزم

ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما في الوصف كجاءني رجل غلام زيد

بدل الكل اذ لا يتحد غيره مع المبدل منه فلا يضر تغايرهما فيهما انما

وجب ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود انقص

من غيره من كل وجه نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر

من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم

والمخاطب

والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل

يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره مع اتحاد مدلولهما بخلاف

البواقي لتغاير مدلولها فيها يقال اشتريتك نصفك واعجبتني

علمك واعجبتك على وضربتك الحمار والتابع الخامس من الخمسة عطف

البيان وهو تابع يجيء به لايضاح متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح

من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع وخرج به غير الصفة الكاشفة

نعته وخرجت بقوله ولا يدل على معنى فيه اي متبوعه نحو اقسم

بالله ابو حفص كينة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه عمر عطف

بيان مجموع ما ذكرنا من المعمولات على ما ذكرنا ثلثون واما

ما ذكره ابن الحاجب منها على ما ذكره فستة وعشرون زاد في

المرفوع اسم كان وما ولا والمضارع المجرد عن الناصب والجازم

وفي المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجرور المجزوم الباب

الثالث في الاعراب تذكر ما سبق وهو في الاصطلاح شيء

حركة او حرفا او حذفا جاء من العامل بواسطة لم يذكرها اكتفاء

بذكرها في تعريف العامل فلا نقض بها فانها وان جاءت منه لكنها

بلا واسطة يعني جاء منه ذاتا او صفة معا كما في الاعراب بالحركة

او صفة فقط كما في الاعراب بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله

اي بدلول البدل والمبدل منه

وضربتني الحمار

بيعوه

مثلا الان مسلمون ومسلمين جمع موضوعة قبل التركيب حتى
اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكورة تقول مسلمون مؤمنون
مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية
وملحقاتهما والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين
مثلا مترادفان في اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول
عند ورود الرافع والثاني عند ورود الناصب والجار لكنهما
اما غير دالة على شيء او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد
العامل صارا دالا على الموجب للاعراب فتعدد الدلالة في بعضها
فيحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث به في
الاعراب بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية
ولهذا الكلام مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه
يختلف باي بسبب صفة آخر المعرب لفظا او تقديرا او محلا
والمراد بالآخر هنا هو الحرف الملفوظ آخرا عند الاضافة ولو
فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء قائمة ويا بصري
وواو مسلمون على ما هو المختار عندهم من ان كلا منها كلمة برأسها
قال المص للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى
يتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شئ

فلفظي

فلفظي وان منع حال في آخره فتقديري او في نفسه فمحلي ويقابله
المقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاسم
الاولين والانواع للعام وكذا عللها واقسامها والمعرب بالاصطلاح
ما اشتمل على الخاص انتهى فان كان المراد به العام يلزم ان يكون
المراد بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر منه بالا
صطلاح والا ينتقض التعريف بخروج المحل الذي في المبني فلو
قال آخر الكلمة كما في تعريف العامل لكان اصوب واظهر وسلم
من لزوم الدور وبذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم
وان كان المراد به الخاص وبالمعرب الاصطلاحي يخرج المحلي المذكور
من الحد والمحدود مع ذكره في الاقسام وجعله استطراديا لا
يناسب المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام ويمكن ان يقال انه
اخرجه عن التعريف وادخله في التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته
لكون المانع عن الظهور نفس محل ثم انه لا يخفى على كل من التقديرين
ان الجر بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية
والجزم والنصب بان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع
خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب
الاصلي لا الملحق به ولو اريد بالاعراب ما يشملهما وزيد في تفسيره

او حمل عليه او لم يعتبر فيه قيد الواسطة وبالمعرب ما اشتمل على هذا
المقام لم يكن ما ذكر خارجا عنهما واما النقض بالواسطة في
نوع باء المثنا ورمى الباء السبب القريب ونفي من البعيدة
لكن يأباه ما نقلنا عنه وتعريفه للعامل وله اى للاعراب مطلقا
لكن على التقدير الثاني بالاستخدام فافهم تقسيمات اربعة ما لا
بالانفراد وبهذا اخذ اى يدخل اقسام بعضها في اقسام الاخر
لان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات المختلفة فلا يلزم التباين
والانفصال بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم
وهذا كتقسيم الاسم تارة الى المعرب والمبني واخرى الى
المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب او مبني التقسيم
الاول منها تقسيم بحسب الذات والحقيقة ولذا قدمه فنقول
هو اى الاعراب اما حركة وهي الاصل فيه لخفتها وكونها اولى
على المقصود ولذا قدمها او حرف هي ليست باصل لانتفاء علة
الاصالة فيها لكن يكون اهلا بالامر يقتضي ذلك كاغناء الحرف
الصالح للاعراب عن ايراد الحركة او حذف اى حذف احدهما
للجزم ولذا اخر عنهما والحركة ثلثة ضمة سميت بها لضم
الشفتين عندها وفتحة لفتح الفم عندها وكسرة لتسفل

الفك الاسفل

الفك الاسفل عندها فكانه بكسر نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد والحرف اربعة واو والف وياء نحو جاءني ابوه ورأيت اباه
ومررت بابيه ونون نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف
ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يغزو
وحذف النون نحو لن يضربا فالمجموع اى مجموع الاقسام الحاصلة
من هذا التقسيم عشرة وهو ظ والتقسيم الثاني منها تقسيم
بحسب المحل فهو اى المحل الذي بحسب هذا التقسيم اما
معرب او ملابس بالحركات المحضة مع الحذف او بالحروف المحضة
والاول هو ما بالحركات المحضة اما تام الاعراب ملتبس او
معرب بالحركات الثلث في احوال الثلث غير نائب بعضها لبعض
في بعض الاحوال بالضمة رفعا اى مرفوعا او حالة الرفع والفتحة
نصبا والكسرة جرا هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة يختل الوضع
فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب
اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فما وجد فيه هذا الاصلان
وهو ما ذكر بقوله فهو اى تام الاعراب مما بالحركة المحضة الاسم
المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة ذكرها بعده والجمع المكسر مذكرا
او مؤنثا وهو ما تغير بناء واحده للجمعية احترز به عن السالم

لا معه او بالحركات مع الحذف
او بالحروف مع الحذف

لبعض

مذكر او مونث او اعراب الاول بالحروف واعراب الثاني ناقص
المنصرف فانه لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج منهما او من احدهما
فيحتاج اليهما كما سيجي احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه
غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فان المنصرف
على ما فسره غير صادق على المعرب بالحروف كما سيجي نحو جاءني
رجل ورجال ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال او
ناقص الاعراب بالحركتين فقط وهو على نوعين الاول ما يكون
المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله اما بالضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين غير
المنصرف نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد ويجي
ترك الكسرة فيه وانما حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما في كو
نهما علامة الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة والثاني
ما يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله واما
بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو اي ما بالحركتين المذكورتين
[illegible] جمع المونث السالم وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة
اصله وهو جمع المذكر السالم على ما يجي نحو جاءني مسلمات ورايت
مسلمات ومررت بمسلمات والثاني وهو ما بالحروف المحضة

ايضا

ايضا اي كما بالحركات المحضة اما تام الاعراب بالحروف الثلثة
في الاحوال الثلثة على ما هو الاصل كما في الاعراب بالحركة بالواو رفعا
والالف نصبا والياء جرا فهو اي تام الاعراب مما بالحروف المحضة
الاسماء الستة المضافة اذ غيرها بالحركة الى غير ياء المتكلم اذ المضافة
اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيجي والمفردة
اذ المثنى والجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف لكنهما ليسا
بتامي الاعراب واعراب المكبر بالحركة لا بالحروف المكبرة اذ المصغرة
بالحركة لا بالحروف مخففا نحو جاءني ابوك ورايت اباك ومررت بابيك وانما
جعل اعرابها بالحروف لان هذه الاسماء اواخرها ثابتة في حال الاضافة
سيما عما بخلاف دم محذوف نسيا في حال الافراد بخلاف العصا فا
شبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كما في التثنية والجمع
والساكن اخف من المتحركة فانقلب الحال ههنا بسبب
العارض فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم
اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب وقد صار العين اضرا
محلا للاعراب بحذف اللام نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان
جزءا محضا من الكلمة والاعراب وصف فتنافيا ولما لزم التحريك
في التصغير بسبب سكونه بياء عاد الى الاصل الحركة ذكره في الامتحان

وانما ناقص الاعراب بالحرفين انما بالواو رفعا هذا هو الاصل فيه كما
الضمة والالف فرع له فيه للضرورة وللنظر الى هذا قدم الجمع على المثنى
عكس ما في الكافية واللب والياء نصبا وجرا فهو اى ناقص
الاعراب بهذين الحرفين جمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء واحده
للجمعية والتغيير في نحو سنين وارضين وثبين وقلين من الشواذ
بعد تحقق الجمعية واولو جمع ذو من غير لفظه وعشرون واخواتها اى
نظائرها من ثلثين الى تسعين نحو جاءني مسلمون واولو مال وعشرون
رجلا ورايت مسلمين واولي مال وعشرين ومررت بمسلمين
واولي مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو اى ناقص
الاعراب بهذين الحرفين المثنى وقد سبق ما هو واثنان وكذا
اثنتان وثنتان وكلا وكذا كلتا بلا تنوين ولو بلا اضافة
قال الفضل العصام مضافا الى المضمر اذ لو كان مضافا الى المظهر لكان
معربا بالحركة التقديرية نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما و
رايت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين
وكليهما ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في
الاسماء الستة واما عن الثاني فالاحتراز عن اللبس في الاحوال
الثلث فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالاول

الثاني

الثاني والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف لكونه ضمير التثنية
في نحو ضربا ويضربان والواو لكونها اخا الضمة الثقل لم يعط الجمع من الياء فلزم
اشتراك الاربع في الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه والحاق هذه
الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم يتمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم
الجبر وايضا لم يكن الحاق التنوين الدال على تمكن حذرا عن الساكنين
فزادوا النون عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم يسقط مع اللام والوقف
والى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها في التثنية
وفتحوها في الجمع تعادلا او فرقا بينهما اذ قد ينزول العلامة الاولى بالالتقاء
نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخيه ظاهر لانهما كالمثنى
لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا في الاضافة
الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع
جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب وكذا كلتا والحاق باب
عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم النون
للزوم الاضافة كذا في الامتحان والثالث وهو ما بالحركات مع الحذف
لا يكون الا تام الاعراب وهو اى الثالث قسمان لان محذوفه اما
حركة او حرف فالاول وهو ما كان محذوفه حركة الفعل المضارع الذي
لم يتصل باخره ضمير مرفوع بقرينة الآتي باتصال المنصوب

علال

اذ جـ

لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح الواو للحال وهو في عرفهم ما ليس آخره
حرف علة فرفعه اى رفع ذلك المضارع بالضمة ونصبه بالفتحة ولو
تقديرا كما في الوقف ولا يخفى انه ليس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية
وجزمه بحذف الحركة ولو تقديرا كما اذا التقى الساكنان بعده نحو يضرب
ولن يضرب ولم يضرب القوم والثاني وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل
المضارع المذكور الذى لم يتصل بآخره ضمير ان كان آخره حرف علة واوا
او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا لاستثقالها عليها ونصبه بالفتحة
ولو تقديرا كما اذا كان الآخر الفا وجزمه بحذف الآخر مطلقا لان الجازم
لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو يغزو ويرمى ويخشى
ولن يغزو ولن يرمى ولن يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش والرابع
وهو ما باخره وفي مع الحذف لا يكون الا ناقص الاعراب وهو اى الرابع
الفعل المضارع الذى اتصل بآخره ضمير مرفوع غير النون الذى هو للجمع
المؤنث اذ المضارع لو اتصل هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون
التاكيد كما سياتى فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه لان الضمير
المرفوع لما عد جزءا بدليل سكون آخر ضربنا دون ضربنا جعلوا
الاعراب بعده ولما لم يحتمل الالف والواو والياء حركة جعلوا الاعراب
بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها في الجزم حذف الحركة

وحملوا النصب

وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسب
في مخرج اصلهما وكونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع
في الاسماء فناسب بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون
وتضربين ويرميان ويرمون وترمين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي
ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمي ولم يضربا ولم يضربوا الى آخره فالمجموع
اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل تسعة
ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني الى تام الاعراب وناقص
المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين
وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان
للثاني احكام اخر لا بد من معرفتها احتاج الى بيانهما فقال والمراد
في الاصطلاح بالمنصرف سمى به لكونه صرفا في الاسمية ولذا سمى
امكن اولرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او لتغنيه بدخول
الجر والتنوين او للزيادة به فدمه لاصالته ولكونه مفهوما وجوديا
ما اى اسم دخله الجر بالكسر لتبادره ولاصالته كما سبق والتنوين
لعدم مشابهته بالفعل وهذا لا يصدق على المعرب بالحروف وبقي
المنصرف وسمى به لعدم ما ذكر في المنصرف اسم معرب بالحركة فخرج
المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون

لازيادة به

ذلك والسقطة بينهما كما صرح به في الامتحان لا يدخله تجر بالكسر فيه
تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والتنوين
للتمكن لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم
في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه ما منع من الفعل
اعني الكسر والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد التي يجري
عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة
جميع العلل وشرائط تاثيرها وهي لا تتيسر الا بالتفصيل الآتي
بل العجمة ووزن الفعل منهما محتاجان الى تتبع الموارد مع ان في ذلك
العسرة التقريبية وهو مخل بالتعريف كما صرح به في الامتحان ترك تعريفه
واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط
للافراد بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل
الآتي فافهم وهو اي غير المنصرف على نوعين الاول سماعي وهو ما يحكم
بتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية
موضوعها غير محصور نحو أُحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث
ومثلث ورباع ومربع قال الرضي هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء
في الشعر فُعال اعشار والمبرد والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها
الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع

وثماني ومثمن

وثمان ومثمن وتساع ومتسع بلا سماع بل المسموع مع الباء
النسبة نحو خماسي الى تساعي فقط قال الفاضل العصام انما لم يحكم با
السماع في عشرة مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع في مفعل ولا في فعال
في التسعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع الباء دليلا على السماعي لجواز
ان يكون النسبة لفظية ككرسي مع انه لا يفيد في مفعل وجعل ابن
مالك خماسي ومخمس مسموعين ايضا وكل منهما معدول عن العدد
المكرر اذ في معناه تكرير الاصل تكرير اللفظ ايضا فاصل جاء في
القوم احاد او موحد جاؤا واحدا واحدا وكذا البواقي وأُخر جمع
أُخرى مؤنث آخر وهو اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد
تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن او اللام او
الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقيل
انه معدول عما معه من لموافقة المعدول للمعدول عنه في التنكير وقيل عما
معه اللام لموافقته للموصوف افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
ولم يذهب الى كونه معدولا عما معه الاضافة لانها توجب التنوين
او البناء او اضافة اخرى مثلها كما مر وليس في اخرى شيء من ذلك
قال العصام ان هذا الوجه ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة
لا في ضمائه الاصل المعدول عنه بينهما بون بعيد والوجه الوجيه

ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل آخر لو فرض فيه التفضيل
لم يكن المفضل عليه الا مذكرا اولا لا يتصور ذلك بالاضافة بل
بالاولين فرعي المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول
عن احدى الصورتين منعت تلك الالفاظ او مثلث بها حال كونها
صفات اذ لو كانت اعلاما للمذكور صرفت على الاكثر لان العدل في هذا
الباب تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع الصرف
اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية ولو للاناث لم تنصرف بالاتفاق
للتأنيث مع العلمية لكنها لا تكون ح مما نحن فيه والسبب في كل
منها العدل التحقيقي والوصف الاصلي اذ العارض صار اصليا في
المعدول لاعتباره في وضعه ونحو جُمَع وكُتَع وبُتَع وبُصَع حال كونها
جموعا فان جُمَع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فَعْلاء صفة
فُعْل واسما فَعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان كان
اجمع في الاصل افعل تفضيل فجمعاء شاذ وقس عليه البواقي والسبب
فيها العدل التحقيقي والوصف الاصلي على الاصح ولا يضره الغلبة
الاسمية وقيل التعريف الاضافي لانه بتقدير جميعهم حيث لا يؤكد
بها الا المعرفة وعدم ملاءمة تقديرها وقيل التعريف الوضعي وهو التعريف
بلا اداة فهو شبه العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات

كما في الاول

ظهور الاضافة لمنع العرف ... لا يستلزم عدم ملاءمة

كما في الاول وانما قيد مجموعا لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما
تكون كما سبق ونحو عُمَر وزُفَر وزُحَل اسم نجم من الخنس وقزح اسم
جبل في مزدلفة حال كونها اعلاما والسبب فيها العدل التقديري
والعلم ولو لم تكن اعلاما بان نكرت لانصرفت لبقائها على سبب
واحد والثاني قياسي وهو ما لا يتوقف منعه بخصوص السماع بل يمكن
ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما يشير اليه باداة
السور الكلي في قوله وهو كل علم على وزن اي هيئة مخصوص بالفعل
في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم
كضُرِب مجهولا وشَمَّر مشدد الميم علم لفرس الحجاج معناه في الاصل
اسرع في المشي وبَقَّم منقولا من العجم وانقطع واجتمع واستخرج
وغير ذلك من اوزان الخماسي والسداسي معلومة او مجهولة وكذا
فوعل مجهولا او في محل اوله اي الوزن مجاز بالحلول احدى زوائد
المضارع التي لها نوع اختصاص به وهي حروف انيت حال كون ذلك الوزن
غير قابل للتاء المتحرك للتأنيث لان لحوقها به يخرجه عن كونه وزن
الفعل اختصاصها بالاسم نعم يكون معها غير منصرف للعلمية والتأنيث
كيعملة وارملة اذا سمي بهما فيدخل في قوله كل علم فيه التأنيث لا الوزن
الفعل كما لا يخفى نحو يزيد وشكر واحمد والسبب العلمية ووزن الفعل

وكل افضل التفضيل والصفة اى كل ما كان على وزن افعل موضوعا
للتفضيل والصفة نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب
الوصف والوزن ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث
افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل عدمه قطعى
اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث الثانى فعلاء وكل اسم اعجمى غير
عربى فى الاصل استعمل فى اول نقله الى العرب علما سواء كان علما فى
العجم ايضا او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل فى عبارة الكافية حيث
قال شرطها ان تكون علمية فى العجمية وما وجه من التعميم للحقيقى والحكمى
فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب ان يقال ان
الثانى ملحق بالاول دلالة ~~[illegible]~~ للاشتراك فى العلة لكن الشرط
فيها ظهور العلة للكل وفى وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا فى الامتحان
وجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها اذ لو لم تكن كذلك لتصرف
فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون
كاللفظ العربى فضعف العجمة فلا تؤثر وهو اى والحال ان ذلك الا
عجمى زائد حروفه على الاحرف الثلثة او متحرك الاوسط نحو قالون
كان فى لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة
نافع لجودة قرأته قدمه للتنبيه على دخوله بلا شك وابراهيم فهما مثالان

لان للزائد

لانه للزائد على الثلث الاول للثانى والثانى الاول وشتر وسقر
فنوح منصرف اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب الاول جعل العجمة كالسم
كالتانيث المعنوى بدليل اعتبارها فى ما لا وجود فيجوز فى نوح
الوجهان كهند فهذا للزمخشرى وقد زيفوه بان التانيث امر
حقيقى وله علامة تظهر فى بعض التصرفات والعجمة فى نحو نوح واعتبار
ونحوما للتقوية لا الاستقلال التسبية وانه لم يسمع قط منع
الصرف فى نحو نوح بخلاف هند والثانى عدم اعتبار تحرك الاوسط
فى العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره فى التانيث لقيامه
مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود التانيث فى الجملة
وهذا لا يعقل فى العجمة اذ لا علامة حتى يتقدم سترها بشئ فلا وجه
للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد
والعرب بطبعهم يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها فى كلامهم فتقوية بمقتضى
الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا
الى الثقل فى لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعى وهذا
لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضى والثالث اعتباره بدليل
منع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما
بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة فى نحو ملك اسم رجل ولم يسمع منعه

تا

ذكره في الامتحان وتبع ابن الحاجب في هذه الرسالة وكل مونث
علما او لا بالالف مقصورة كانت او ممدودة والمراد بها الهمزة المنقلبة
لا ما قبلها والتسمية بالالف باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار
التسمية فافهم نحو حبلى وحمراء قيل انما قامت مقام العلتين للزومها
الكلمة وضعا مثلا لا يقال حبل وحمر بخلاف التاء فانها ان لزمت
لزمت بعارض كالعلمية ورده المص بانه ان اراد وا عموم السلب
في التاء فمنقوض بنحو كلمة ظلمة ظلم بمعناها وان ارادوا سلب
العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وضراء وان ارادوا مجي التاء للفرق
مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة في افعل التفضيل والممدودة
في افعل الصفة الا ان يدعوا مع عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن
ليس بقوى الا ان ينضم اليه قلب التاء هاء وهي حرف خفي كانه
معدوم فقلب مفارقة التاء وندر مفارقة الالفين فالحكم للغالب
والنادر كالمعدوم وكل علم فيه تاء التانيث لفظا زائدا على الثلث
او ثلاثيا متحرك الاوسط او لا نحو فاطمة وحمزة او تقديرا انما شرط
فيهما العلمية ليصير التاء لازما لان الاعلام محفوظة عن التغيير
بقدر الامكان ولانها وضع ثان فيكون التاء حرفا بني بلا اخلاف
بعد ان كان حرف معنى فيلزم وهو اى والحال ان العلم الذي فيه التاء

تقديرا

ظلمة اذ لا يقال ح

تقديرا لكنه حروفه على الاحرف الثلثة علم المونث او لا نحو زينب
او هو متحرك الاوسط حال كونه علما المونث نحو قدم اسم امرءة و
ينبغي ان يقول او عجمة ليشمل مثل ماه وجور وجه هذا الاشتراط ان
ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا بقيام شئ
في اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل
عدم ظهورها في مثل عقيرب مع وجوبه في مثل قديرة وحركة الو
قائم مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل جمزى مع جواز مثل
مثل حبلوى والعجمة وان لم تكن مؤثرة في الثلاثي الساكن الاوسط
على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث ولضعف هذين لا يؤثران
الا فيما فيه تانيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم المونث
وقيل السلامة بثقل احد الامور عن مقاومة لخفة لثقل احد
السببين ومزاحمتها الثاثيره ورده المص بانه لا طائل ذا اما
اولا فلان تاثير العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم
لزوم الثقل كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل
بل حصول الخفة في الاخير ظ واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه
وجور اعلاما للمذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التا
نيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان في الحالين ولو كي بان بذلك

سط

المتحرك الاوسط مذكر صرف لغاية ضعف التانيث

ح فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات فلو سمي بالزائد على

الثلثة منع لوجود تانيث اصليا والا فمنصرف في كل حال لكل

مذكر بغير تاء فان تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم لجواز تاويله

بالجمع فتتل كلاب اذا سمي به مذكر صرف ولو كان علم المونث ثلاثيا

ساكنا الاوسط يجوز صرفه لضعف تانيثه ومنعه لوجود

السببين ولو كان احدهما ضعيفا نحو هند وكل علم في حال يتحقق

الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم لبا بين من

الزوال فيحصل له نوع قوة ذكره في الامتحان مركب من اسمين

في الاصل لا نحو النجم وبصري علمين منصرفان لان الحرف لعدم

استقلاله لا يعتد بجزئيته فكانهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر ونحو

من زيد وان زيدا وبزيد مع الضمير وتابط شرا اعلاما محكيات

فلا يظهر فيها منع الصرف ليس احدهما عاملا في الاخر بالاضافة

او بكونه بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبد الله وضارب زيد لانهما

محكيات فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما اثرت في المضاف الصرف

فلا تؤثر في المضاف اليه المنع لا على المختار لا يؤثر الضدين فان

النار لا تؤثر الا الاحرارة والماء الا برودة ولا الثاني صوتا في الاصل

مثل سيبويه

مثل سيبويه فانه مبني او يحكي بنائه ولا متضمنا لمعنى الحرف في الاصل

عاطفا او جارا كخمسة عشر وجاري بيت بيت علمين لانهما محكيا البناء

على الاصح فلا يظهر اثر المنع ولقد اصاب في زيادة هذين القيدين كما

اصاب في زيادة اسمين لكن لا بد من ان يزيد ولا مر باقبل العلمية احترازا

عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا بل

لو زاد ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا في الاخر ولو زاد ايضا

ولا مبنيا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب

بدون النسبة او مع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع والنا

اوضح كما لا يخفى نحو بعلبك وحضرموت على اللغة الفصحى كما يجي

وسبب المنع العلمية والتركيب وكل ما فيه الف ونون زائدتان في الاخر

لا اصليتان اللتان تسميان مزيدتين وتسميان مضارعين لتشبههما

بالفي التانيث قيل في امتناع دخول التاء وقيل في كونهما مزيدتين

علما ليمتنع بالعلمية عن التاء ويتحقق المشابهة بهما او وصفا لا يدخله

التاء لما مر من تحقق المشابهة بهما نحو عمران والسبب الالف والنون

والعلمية وسكران مثال الوصف له مونث لا يدخله التاء كسكرى ورحمن

مثال الوصف ليس له مونث فضلا عن دخولها والسبب الالف

والنون والوصف وكل جمع خاليا او اصليا كضاجر تخفيفيا او

تقدير بالكسر اويل على وزن فعالل او فعاليل بان كان اوله مفتوحا
وثالثه الفا بعده حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن
ولو في الاصل كجوار فانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب وجه الاشتراط
اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرار الجمعية في
البعض ولذا سمي منتهى الجموع فيقوى الجمعية لم يقل بلاهاء ولا يا
احترازا عن مثل فرازنة ومدائني بناء على ان المتبادر كونه على وزن
احدهما بدون اتصال بشيء وهو الظاهر من المثال على ان المختار
عنده كون التاء في مثل فرازنة جزء فيخرج باتصالها عن الوزن
المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به في الامتحان نحو مساجد
ومصابيح وفي التمثيل بهما دون مثل دراهم ودنانير تنبيه على ان
المراد الوزن التصغيري لا التصريفي وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك
بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول
بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه كما في التصريفي ويقال له الوزن
عروضي ايضا كما صرح به الفاضل العصام ويجوز اي لا يمتنع جعل غير
المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين لما مر من تعريفه لضرورة
الشعر بان يخل بالوزن او سلاسته لو منع فالاول كقوله صُبَّتْ
عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ اَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا والثاني اعد

ذكر نعمان

١٣٧

ذِكْرُ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ المِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ او للتناسب اي
ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف نحو سلاسلا واغلالا قراءة
نافع والكسائي صرف ليناسب اغلالا بعده وقواريرا لتناسب قطيرا قبله
بعده وكل ما لا ينصرف اذا اضيف الى شيء او دخله لام التعريف انصرف
حقيقة او جد فيه البيان اولا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين
للاضافة او اللام لا لمنع الصرف فافهم نحو مررت بالاحمر مثال للثاني
قدمه على مثال الاول لئلا يقع الفصل بين المثال والممثل او احمركم
مثال للاول ولا مجال لعدم الفصل فيه فافهم والتقسيم الثالث
منها تقسيم بحسب النوع وهو اي الاعراب بحسبه اربعة بالاستقراء
رفع ونصب هما مشتركان بين الاسم والفعل غير مختص كل منهما
لكن معناهما في الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل ما يشبههما
فمعناهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما كذا ذكره
الفاضل العصام وجر مختص بالاسم لا يوجد في غيره معناه علم الاضافة
وجزم مختص بالفعل معناه ما يشبه الجر في الاختصاص وعلامة
الرفع اي علامة هي الرفع فالاضافة كشجر الاراك او علامة دالة
على ما دل عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف وانما
على اي من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذي

[illegible]

هو الاختلاف وهو ظا اربعة ضمة في الاسم والفعل وواو اى واو جمع المذكر
السالم والاسماء الستة في الاسم والف اى الف التثنية في الاسم ونون
اى نون التثنية وجمع المذكر والوحدة المخاطبة في الفعل وعلامات
النصب خمسة فتحة في الاسم والفعل وكسرة في الاسم الذى هو الجمع
المؤنث السالم والف في الاسماء الستة السابقة وياء اى ياء التثنية
وجمع المذكر السالم وحذف النون في الفعل وعلامات الجر ثلثة كسرة
في المنصرف وفتحة في غير المنصرف وياء في التثنية والجمع المذكر السالم
والاسماء الستة وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة من آخر المضارع
الصحيح الذى لم يتصل باخره ضمير وحذف الآخر من المضارع المذكور
اذا كان معتل الآخر وحذف النون المذكور والتقسيم الرابع من
التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيم بحسب الصفة فهو اى الاعراب
بحسبها ثلثة لفظى يظهر في اللفظ اى لفظ ماله الاعراب وهو الاصل
لان علامة وحقها الظهور وتقديرى ومحلى فلنذكر الاخيرين حتى
يعلم ان ما عداهما لفظى الا انحصار الاعراب في هذه الثلثة فلا حاجة
الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع التقديرى ما لا يدخل فيما ذكره من
المواضع السبعة له وهو ما سكن اخره لمجرد التخفيف او للادغام فيما
بعده نحو بارئكم بسكون الهمزة في قراءة ابى عمرو ونحو الرحيم ملك يوم
الدين

يوم الدين في قراءة ابى عمرو ونحو غيره وما يتبع حركة آخره بحركة غير
اعرابية اولا للتناسب نحو الملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابى
جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصرى ونحو يا زيد الظريف
بضم الفاء وجحر ضب خرب بالجر الجوار في خرب اذ ليس حركة بنائية
ولا اعرابية بل للمناسبة والاعراب مقدر صرح به الدنقلى فيكون التسمية
بالجر للمشاكلة اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق بالموقوف عليه بدلالة
الاشتراك في استقلال الآخر بالسكون والثانى بالمحكى للاشتراك
في اشتغال الآخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم فالتقديرى ما لا
يظهر في اللفظ بل يقدر في آخره لمانع فيه غير الاعراب الحقيقى اذ لو كان
حقيقيا يكون محليا كما يجيء ولا يكون التقديرى الا في المعرب الاصطلاحى كما
للفظى وذلك التقديرى في سبعة مواضع وجعلها البيضاوى ثمانية و
المص نقصها وجعلها خمسة بان ادخل في الثانى ما جعله رابعا واخر
جعل السادس مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس
والسابع ولكن من الغافلين الموضع الاول معرب مفرد آخره الف مفرد
وان حذف لالتقاء الساكنين لا لمجرد الخفة فهو منوى لا منسى فيكون
كالملفوظ فان كان ذلك المفرد سالما فاعرابه في الاحوال الثلثة تقديرى
لتعذر الحركة على الالف ملفوظا او مقدرا نحو العصا وعصا

بالتقدير

وان كان فعلا فرفعه ونصبه تقديري لوجود ذلك الالف في نحو يخشى
وجزمه بحذف ذلك الالف لفظي لوجوده في اللفظ نحو يخشى ويخشى
الله ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش والموضع الثاني
ما اي اسم معرب مطلقا اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت او قلبت
حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيفت اليها يكون اعرابها لفظيا
لوجوده في اللفظ نحو مسلماي ومسلمتي ومسلمي بالتشديد
فان كان ذلك الاسم المعرب جمع المذكر السالم فرفعه تقديري للزوم
القلب والادغام فقط دون نصبه وجره فانهما لفظيان بياء
مدغم فيها لاولى تقديمه كما في الاواتي نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي
قلبت الواو ياء وادغمت وان كان غيره اي غير جمع المذكر السالم
فالكل اي كل اعرابه تقديري سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او
مؤنثا سالما لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل
وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين او ضدين بعده
ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان قال البعض لما
امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده في التثنية
والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل بخلافهما ولا وجه للبناء
وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى الضمير لا توجبه نحو غلامك

غلامك

نحو غلامك وغلامه نحو غلامي وابي ورجالي ومسلماتي والموضع الثالث
ما اسم معرب مطلقا في اخره اعراب محكي اي حركة او حرف محكية والتسمية
بالاعراب مجاز باعتبار كونه اذ ليست باعراب في الحال كما اشار اليه فيما سبق
بقوله غير الاعراب الحقيقي انما جعل اعرابه تقديريا للزوم اشتغال الاخر
بالحكاية فصار كالثاني ولذا قدم على الرابع عكس ما في اللب حال كونه
اما جملة في الاصل منقولة الى حال العلمية نحو تأبط شرا فان الصحيح
انه معرب اعرابه تقديري وقيل مبني كما قبل العلمية او مفردا في قول القوم
الحجازي وانما بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد واليه ذهب كثير من النحاة
منهم سيبويه نحو من زيدا ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال المعهود
عن زيد المنصوب فتعذر رفعه لفظا منقولا لمن قال ضربت زيدا ونحو
دعني من تمرتان اعرابه بياء مقدرة والملفوظ حكاية لمن قال الك تمرتان
وكذا اي كالمذكورة كون اعرابه تقديريا لاشتغال الاخر بالاخر كل علم
مركب جزؤه الثاني معمول في الاصل لما لا اعراب له اصلا فلا يمكن اظهار
اعرابه في هذا الجزء ايضا فيكون تقديريا نحو ان زيدا وظل زيد ونم زيد
اعلاما فان كلا منها معمول في الاصل لما لا اعراب له وهو الابتداء في الثاني
والحرف في الاول والثالث بخلاف نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه علمين
في العلم المركب الذي جزؤه الثاني معمول لما له اعراب في الاصل فانه

اعراب الجزء الاول اى الاعراب الذى يظهر فيه اذ لا اعراب له فى الحال بل
لكونه جزء كزاى زيد بل للمجموع على ما هو المختار عنده كما حقق فى الامتحان
منهما اى فى عبد الله ونحو مضروب غلامه لفظى لظهوره فى لفظ ما له الاعراب
وان كان فى وسط لكونه محل الاعراب فى الاصل ولمانع فى اخره وذلك اولى
من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء الاول مما لا اعراب له بحسب
العوامل فان رافعا فمرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور والثانى مشغول
باعراب الحكاية اى اعراب ملتبس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه
الآخر او ما فى آخره بناء محكى والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب نحو خمسة
عشر علما فانه اذا لم يكن علما يكون جزآه مبنيين كما سيجئ واذا جعل علما
يكون معربا باعراب تقديرى على الاشهر لانتفاء موجب الاعراب البناء
الذى سيأتى وتعذر ظهور الاعراب فى لفظه لمانع هو الحكاية وقيل يكون
مبنيا كما قبل العلمية ومثل سيبويه كما صرح فى الامتحان والموضع الرابع ما
اى اسم او فعل معرب فى اخره الاولى ترك فى كما فى الاولى ياء مكسور ما قبلها
وان حذف لالتقاء الساكنين فانه كالملفوظ لكونه مقدرا لا منسيا
حتى يكون اعرابه لفظيا كما فى يد فان كان ذلك المعرب اسما فرفعه وجره
تقديرى للزوم سكون الياء المذكورة لاستثقال الضمة والكسرة عليها
واما نصبه فلفظى لخفة الفتحة عليها نحو القاضى وقاض وقاضى البلد

وان كان

وان كان فعلا فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان تقديرى
لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتحة ان لم يلحق باخره ضمير مرفوع فانه
لو لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون محليا وان غيره يكون لفظيا فى
الاحوال الثلث نحو يرميان ويرمون وترميى ولن يرميا ولم يرميا
الخ نحو يرمى هو وترمى انت او هى وارمى انا ونرمى نحن والخامس
منها فعل واو مضموم ما قبلها اذا لم يوجد اسم كذلك فرفعه فقط دون
نصبه وجزمه اذ هما لفظيان ايضا اى كنصب اخره ياء مكسور ما قبلها تقديرى
لمثل ما مر فى استثقال الضمة على الواو المذكور ان لم يلحق باخره
ضمير مذكور اذ لو لحق به يكون اعرابه لفظيا او محليا كما مر نحو يغزو
هو وتغزو انت او هى واغزو انا ونغزو والسادس منها اسم معرب
اعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده اى كلمة فى اولها همزة وصل تفسير
للساكن فانها تسقط عند الملاقات فيجتمع الساكنان فيحذف حرف
الاعراب فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة فى المفردة
المكبرة المضافة الى غير الياء فاعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى لعدم
ظهوره فى اللفظ لما مر نحو جاءنى ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت
بابى القاسم وان كان جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا
نحو مصطفون ومصطفين بفتح النون فى النصب والجر فتحرك الواو

آخره ح

ونغزو

رفعا للساكنين بالضمة للمناسبة والياء بالكسرة لما ذكر فيكون اعرابه
لفظيا في الاحوال الثلث لظهوره في لفظه نحو جاءني مصطفو القوم
بضم الواو ورايت مصطفي القوم ومررت بمصطفي القوم بكسر الياء
فيهما وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا يحذفان اي الواو والياء
للساكنين فيكون اعرابه تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني ضاربو
القوم ورايت ضاربي القوم ومررت بضاربي القوم وان كان ذلك
الاسم مثنى ففي رفعه تقديري لحذف الالف للساكنين وفي نصبه
وجره تحرك الياء للساكنين بالكسر للمناسبة فيكون اعرابه فيهما لفظيا
نحو جاءني غلاما ابنك بحذف الالف ورايت غلامي ابنك ومررت
بغلامي ابنك بكسر الياء فيهما والموضع السابع من المواضع الثمانية الموقوف
الموقوف اي الذي وقف عليه نائب الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان
اعرابه بالحركة لا بالحرف اذ حينئذ يكون لفظيا كمسلمون ويضربون فان كان
ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن منونا بتنوين المقابلة
اولا او كان في اخره تاء التانيث فاحواله الثلث اي اعرابه فيها تقديري
لعدم ظهوره في اللفظ نحو احمد في الاحوال الثلث مثال لغير المنون
وضاربة كذلك مثال لما في اخره التاء وضاربات مثال للمنون بغير التمكن
وان كان منونا بتنوين التمكن بغير مقابلا مقترنة او بها اي حال كونها

الثالث

بلا تاء التانيث او بلا ما منقلبة عنها ففي رفعه وجره تقديري لسقوط
الاعراب بالوقف دون نصبه فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لا
فتحة فتح ما قبله الذي هو النصب نحو زيد فانه يقال جاءني زيد ومررت
بزيد بسكون الدال ورايت زيدا بالالف والثامن المحكي وهو ما لا يظهر في اللفظ
ولا يقدر في اخره بل في نفسه لمانع عن ظهوره فيها ففي موضعين احدهما
الاحسن الاول او الاخر بدل الثاني الاسم المعرب المشتغل اخره باعراب
غير محكي لما عرفت اذ لو اشتغل بمحكي لكان اعرابه تقديريا نحو مررت
بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية فيه اشارة الى ان
النصب للمجرور فقط لا مع الجار لان الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى
العامل الى المعمول فهي اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة المعمول كذا في
الامتحان وكذا اعجبني ضرب زيد ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية
او منصوب المحل على المفعولية في الاول والنائبية في الثاني والثاني منهما
المبني العارض الذي يتوارد عليه المعاني المقتضية قال مصنفهما فيما علقه
في الامتحان قالوا التقديري انما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه
واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا في النفس ان نفس اللفظ
محل للاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه لدلالته على معنى المستقل
بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا

ولكن في آخره مانع والمحلي فيما
لا يستحقه فالمانع في نفسه صح

لكونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب
اصلا ما دام ذلك المانع باقيا وبقي بمجرد المحلية والاستحقاق له فسمي محليا
حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد وادعوا
زيدا او زيد ضارب عمرو وعمرا او مررت بزيد وقوله تعالى واختار موسى قومه
بخلاف مبني الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعاني
عليه لعدم دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفرد
به بتوفيق الله تعالى والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه محليا
انه في محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحلي قد يكون في
المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا في مررت بزيد وضرب زيد شديد
وعمرو وضارب زيد منصوب المحل وانا نحو تأبط شرا علما فالمختار انه
معرب اعرابا تقديريا لكون المانع في الاخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية
والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع في يا زيد ومررت برجل ضارب
زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لا
في الاخر يمنع عن ظهور النصب غاية ما في الباب ان ذلك المانع اوجب
في الاخر مانعا اخر لكن التسمية بالمحلي باعتبار المانع الاول دون الاخر
فلذا لو زال الاول وبقي الثاني صار الاعراب تقديريا نحو تأبط شرا
على الصحيح الى هنا كلامه فهو اي المبني عارضيا او اصليا بالاستخدام

ما اي كلمة

ما اي كلمة كان حركته وسكونه اي حركة اخره وسكونه لا بعامل اي لا
بسبب ولو دخل عليه بل لان الاصل في البناء السكون والعدول الى الحركة
بسبب اخر كما سيجيء وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة داخلة فيه
مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار عنده مذهب الزمخشري
وهو كونها معربة موقوفة صرح به في الامتحان لان حركتها تكون بعامل
لو دخل عليها ملتبس او ملتبسا بخلاف المعرب فانه ليس كذلك وهو
من اعربته اي اوضحته واظهرته فالمعرب محل اظهار المعاني لانه محل المظهر
اعني الاعراب ومحل المبني محل لوصفه فهو اي المعرب مطلقا ولما كان
هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال ما كلمة
كان حركته وسكونه اي حركة اخره وسكونه بعامل اي بسبب بواسطة
او بدونها فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق بشيء على ما يشعر به
تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبني والمعرب
بالحرف مع انهما مذكوران في الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط
(اي الحركة والحرف) (اي الاعراب)
رتبتهما بالحرف بعدم جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره في
(اي الاعراب المحلي بالحرف)
الاقسام وانه لو اريد الشمول بهما وزاد حرفه بعد سكونه فيهما لصدق
(مصـ) (اي الحركة والحرف)
تعريف المبني على المعرب بالحرف لما مر ان الحرف ثابت قبل العامل وبعده يحصل
صفة له وهي الدلالة ولا دلالة له في المبني حتى يراد به هذه الصفة كما في المعرب

في التعريفين

على ما يخفى انما ترك تعريف ابن الحاجب لعدم حصول الغرض الاصلي
من التعريف بهما وهو معرفة الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذه لا تحصل
الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب ولا يخفى ان تعريفه
لا يفيد انه مع اختلافهما في انفسهما لانه اطلق المركب و اراد بالمشابهة
المنفية المناسبة التي توجب البناء وهي مجهولة محتاجة الى التفصيل على
جميع انواع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي والامر بغير اللام
دون الجملة وكل ذلك لا قرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع
معرفة وضبط لهما بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمامها على
تفصيل المبنيات وانما عدل عن تعريف الجمهور وهما ما لا يختلف آخره
بعامل وما اختلف آخره لايهام ان الاختلاف بغير عامل حكم المبني
واثره المترتب عليه من حيث هو مبني وليس كذلك اذ حكمه واثره المترتب
على بنائه ثبات آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه المطرزي بما عرفه المصنف
بعد تعريف المعرب بالاختلاف والمبني مطلقا ولم يضمر لئلا يتوهم
رجوعه الى المعرب في اول الامر على نوعين مبني الاصل اي مبني هو الاصل و
مبني العارض اي مبني هو العارض والاولى اربعة الحرف قدمه لكماله في
الاصالة اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضي فانه قد يقع موقع المعرب
فيكون معمولا كاسم والماضي قدمه لكون الامر مختلفا فيه والامر بغير اللام عند

و اراد جزؤه والمركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله صح

البصريين ٢

عند البصريين قيد الاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة
كما من والجملة من حيث هي اخرجها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه اعتبار يا
جيا اذ قد يوجد في جزئيها الاعراب وجه البناء عدم توارد المعاني المقتضية
عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقبل المطابق واعراب المضارع با
المشابهة التامة وهي مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى والثاني ايضا
على نوعين لازم وغير لازم واللازم منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا وهو
اي المبني اللازم المضمرات وجه البناء الاستغناء بدلالة نفس اللفظ
بحسب اختلافه مادة وصيغة على المعاني المختلفة عن دلالة الاعراب
متعلق الى الاستغناء
عليها التي هي الغرض من وضعه هذا هو المختار عنده كما صرح به في الامتحان
في بحث المعرب وقيل المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير وقيل كونها
على لفظ حرف الخطاب والمنفصل واسماء الاشارة وهي لعدم استقلالها
قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهي لعدم استقلالها معنى حرفي لكن لم يوضع
لها حرف كما فصله الرضي وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل
عليه ما عداه وقيل لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة
الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق والموصولات وجه البناء
المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف غير
اي واية فانهما معربان ما لم يحذف صدر صلتهما لالتزامهم فيهما

فيهما ولا حيث وإذ وإذا لما يجيء أن الاضافة فيها بلا اضافة صح

الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد كم رجل وجهة عن ال العدم
لزوم الاضافة فلا ترجح جانب الاسمية وانما بنيا عند حذف الصدر
لتأكد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى المحذوف منوي فتشابهما م
الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد على الرحمن عتيا كقبل وبعد وينبغي ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارات
تثنيهما لان المختار عنده كونهما معربة وسيجيء وجهه في الامتحان بان
لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوه له على
وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثني
عشر مع بنائه في غيره كما سيجيء واسماء الافعال بناؤها لمناسبتها المبني
الاصل اعني الماضي والامر في المعنى او للفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم
موجب الاعراب كهات بمعنى انضجر واوه بمعنى توجع واعراب المضارع
عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيهما كذا في الامتحان وقد سبقت
هذه المذكورات من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما
كان على وزن فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور او
صفة نحو يا فساق ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة او علما للمؤنث
نحو حذام اسم امرأة فعلى بناء هذه الثلثة لمشابهتها في الزنة والمبالغة
لفعال بمعنى الامر المشابه في المعنى لمبني الاصل وردة المص بان جهتي

المشابهة

لمشابهتها

المشابهة مختلفان فلا ينتج قياس المساوات بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المفرد
المعرفة كما سيجيء فان قيل لم يعتبر العدل في جهة المشابهة كما اعتبر البعض قلت
لان قياس المساوات لم ينتج باعتباره ايضا لانه لم يرض به الرضي حيث
قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه
والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن
الفعلية الى الاسمية انتهى اي بلا داع المعدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه
ما اورده الفاضل القصام كلام الرضي بان خروج فعال من الفعلية اليها كخروج ثلث ومثلث
من التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعي في هذه الثلثة
العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز
ترادف لفظين في المعنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعي العدل
المقدر لاضطرار وجودها مبنيات الى ذلك كما في منع صرف عمر فلا دليل على
كون الاصل المحمول عليه معدولا عنه كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف
عند اهل الحجاز قيد الاخير وهو معرب عند بني تميم الا ما اخره راء
فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه لانهم احرص للامالة لا سيما في
ذوات الراء والمصحح لها الكسرة فالتزموها وقيل لان الراء حرف متثقل م
لكونها في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طرائق مختلفة وقال المص فيه ان هذا يقتضي اختيار

اي فجار وفساق وحذام

على تكلف

لعل حق العبارة احرصوا تأمل

الفتح

وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء في مناسبة مبني الاصل و
ان ضموا ما ذكره الحجازيون للفاء ذكر والكفاية الا ان يقولوا هو ضعيف
لا يبلغ درجة الايجاب الا ان يضم ما ذكرناه والحصر للاصل دون الضميمة
الضميمة والاصوات وهو اي الصوت في عرف النحاة كل لفظ حكي به صوت
او لفظ غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واخباره على اللفظ سواء كان
الحيوانات او الجمادات كغاق والحكاية اما نفس المحكي عنه قال زيد غاق
او نخ او اخ واما مشابه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او
قلت غاق قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركب
وتخصيص الحكاية باخر القسم الثاني وهم لشمولها الكل بمعنى حكيا
والغرض الاصلي في النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم
يقع غير معقول مع انه لم ينحصر المبنيات فيما ذكره والتعليل بانه ح اسم لا صوت
بعد تسليم الاول مردود بان الصوت في عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكي
وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت الحيوان او صدر
عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بانه يصير
القسمان قسما واحدا سهو اذ الثاني نفس ما صوت والداخل في الاول حكايته
ثم قال في سبب بناء الاصوات الغير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه
مذهب الزمخشري كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز التاكيد

مذهب مرجوح والمختار

في نحو زيد

في نحو زيد مع امتناعه في نحو ابن وفي المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت
ما فيه من جهتين والذي عندي انه لما نقص او تعذر الحكاية عن الصوت
بنفسه قصدوا غاية المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا ينقص وحركوا
آخر نحو غاق في التركيب بالكسر لالتقاء الساكنين فلعلها تعذيري ذكره
في الامتحان فعدهم هذا القسم من المبني ليس كما ينبغي او صوت
به للبهائم كنخ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع تشديدها
او سكونها مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض النحاة هذا القسم
داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي واري انه الحق لدخوله
في حدها كذا في الامتحان فلا وجه لعدهم هذا القسم قسما من المبني على
حدها فذكره هنا اقتداء بهم لا لانه مختاره وقال فيه ايضا بقي قسم
ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان دال على معنى
بالطبع كاخ عند الاعجاب ووي للمتندم وآه للمتوجع واح للسعال
وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره على ما يقتضيه الطبع فاذا حكي
دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام ولو قال فيه او صوت به للحيوان
او صدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم وجعلها علة للتصويت
على سبيل التمثيل نظرا لا يرتكب في مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع
العارف وبعض المركبات اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار

اسما واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقي على حاله كخمسة عشر
فالمراد بناء جزئيه وهما كلمتان ركبتا اى ذلك البعض كل كلمتين
في الاصل او في الحال فتشمل ستة اقسام ليس احديهما عاملة
في الاخرى في الاصل سواء كان الاولى مما لها اعراب او لا احترازا عن
مثل تأبط شرا وشاب قرناها وبرق نحره وشبه عبد الله ومثل من زيد وان زيدا اعلانا اذ كل
منها محكي اعرابه تقديري وينبغي ان يقول التسمية كما فيما سبق للاحتراز
عن مثل النجم والصعق وان يقول ولا مر بمبنى قبل العلمية للاحتراز
عن مثل زيد قائم ومثل حيوان ناطق علميين لما مر بل لو قال كل اسمين
ليس بينهما نسبة لكان احسن فكان اصوب جعلتا اسما واحدا بان جعل
مجموعهما علما دالا على معنى واحد فان كان الثاني صوتا بنيا اى الجزآن اما
الاول فلانه ليس محلا للاعراب لكونه جزءا حقيقيا من الاسم فلم يحتج
الى سبب البناء واما الثاني فلكونه مبنيا قبل التركيب وهذا مسلوك
مسلك الغير والاقدم ان الصواب عنده انه ليس بمبنى قبل الحكاية
وبعدها معرب باعراب تقديري وكسر الثاني عند الوصل لامتناع
الساكنين وكون الكسر اصلا في التحريك وفتح الاول للخفة نحو سيبويه
معناه قبل العلمية الرائحة في التيب وهو التفاح او الرائح اباه
اى الواجد ريحه سمي به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي

لكمال

لكمال رغبته فيه او لكثرة شمه اياه وان لم يكن الثاني صوتا بني
الاول على الفتح لما مر ان كان اخره حرفا صحيحا نحو بعلبك اسم
بلد بالشام مركب من بعل وهو الزوج او الصنم وبك صاحب
هذا البلد من بك اى زحم او من بك عنقها اى دقها وحضرموت
اسم بلد وقبيلة وهما اسمان في الاصل جعلا واحدا وعلى السكون
ان كان اخره حرف علة لثقل الحركة عليها من حيث هي حركة وان كان
فتحة نحو معدي كرب واعرب الثاني حال كونه غير منصرف للعلمية
والتركيب ولا يخفى ان المنصرف وغير المنصرف انما هو المجموع لا الثاني
فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه واخره اخر المجموع عبر
عنهما تسامحا او تجوزا على اللغة الفصيحة تتعلق بالبناء والاعراب
معا اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط تنوينه
بالتركيب فيجري الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب
العوامل وقيل يجوز في مثل معدي كرب فتح الياء واسكانه ونصبه
ويعرب الثاني ايضا تشبيها له بالمضاف اليه في الصورة فيجري مع منع
الصرف على رأى ان قدر انه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم للكربة
وبك اسم للبقعة فيقال هذا بعلبك ومررت ببعلبك بالحركات الثلث
في اللام وفتح الكاف في الاحوال الثلث ومع الصرف على رأى آخر ان قدر

ورأيت بعلبك

انه اسم للمذكر كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم للمكان او
صاحب البلد فيكسر الكاف في الاحوال الثلثة وبني الثاني ايضا على
ان تثبيها لخمسة عشر وجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها
مبنية على تشبيه ما ليس باضافي بتركيب اضافي في مجرد الصورة
وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار انه دال على المعنى في الاصل
على ان التشبيه بخمسة عشر في وقوع الثاني عقيب الاول غير صالح
للتشبيه للبناء اذ المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير
مبنيين وان قياس المساواة غير منتج فيه كما مر وان لم يجعلا اى
الكلمتان اسما واحدا ولكن تضمن الثاني حرفا عاطفا او جرا فان لم يكن
الاول لفظا اثنين بنيا اى اللفظان او الجزآن فيل اما الاول فلوقوع
آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه حرفا
وقال المص وفيه انهما كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء
المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ما سبق بيانه والذي
عندي ان التضمن للجزئين معا فلذا بنيا انتهى وسلك في هذه الرسالة
مسلك الجمهور على الفتح ان كان آخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون ان كان
آخرهما حرف علة كما مر نحو احد عشر واحدى عشرة وثلثة عشر وثلث
عشرة وحادي عشر وحادية عشرة والزائد عليهما منتهيا الى تسع عشرة

وتاسعة

وبكلمة عشرة يريد به ما دون العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد
وهو القسم الاول او الواحد منه وهو الثاني والتضمن في الاول ظ
لا في الثاني اذ ليس المعنى حادي وعشرة وجه ان القياس ان يكون المفرد من
المتعدد كلما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يبن ذلك في احد
عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين
ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني
لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق هي منه ثم
حذف العاطف في نحو حادي عشرة وبقي في نحو حادي وعشرون والمعنى
واحد ونحو قولهم فلان جاري بيت بيت اى ملاصقا بيتي وبيته
او بيت منه منتهيا الى بيت مني او ملتقوا بيت مني بمعنى به جاري القريب
ونحو بين بين اى وقع بين هذا وبين ذاك يقال هذا الشيء بين بين اى
بين الجيد وبين الردي اشار المص بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد
وان كان الاول لفظا اثنين بني اللفظ الثاني لما مر من التضمن واعرب الاول
وحذف نونه قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون
واعرب وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى وقيل اجرا الباب
التثنية مجرى واحد ولهم الذين يقولون باعراب هذان في اللذان وان
حذف النون للاي ان المطلوب واينا سر المحذوف وقال الفاضل العصام

لان جزء الثاني منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع النون
لا يبنى مع ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك وجواز ثلثة
عشرك نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورايت اثني عشر رجلا ومررت باثني
عشر رجلا وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها
ليس من هذا الباب كضمير الغائب انما لم يعرفها لانها على معناها اللغوى وهو
ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام على
السامعين ونحوه غير انها بمعنى المكنى عنه وهو اى ذلك البعض كم وهي
لمعنى محتاجين الى التمييز ففرقوا بين تمييزيهما في الاعراب تمييزا بينهما اشار
اليه بقوله يكون للاستفهام عن العدد فينصب ما بعده على التمييز حملا على مميز
العدد الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على مميز احد الطرفين تحكم
نحو كم رجلا ويكون للخبرية عن العدد سميت بها وان كانت لانشاء التكثير
باعتبار ان متعلقها خبر تمييزا بينها بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل
ورجال لانه نقيض رب او مثله فحمل عليه في الجر فمميز العدد المضاف بعضه مفرد
وبعضه مجموع فحمل عليهما دفعا للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف و
لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا عطف على
كم يكون للعدد وقد يجيء لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم
جمعة مثلا نصب ما بعده على التمييز لما مر في كم الاستفهامية وبناؤها

بين كم الاستفهامية والخبرية

لكونها في الاصل ذا دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى كم فبقى ذا على اصل بنائه نحو عندى كذا درهما قال في الامتحان وينبغي
ان يذكر كاين فانه مبنى ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت
على اى فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون اخره نون ساكن ولذا
يكتب بالنون وكيت وزيت بحركات التاء ولا يستعملان الا مكررين بحرف
او العطف يكونان للحديث اى الكناية عنه نحو قال كيت وكيت
وكان من الامر زيت وزيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التي عدت
من مبنى الاصل والكلمات المتضمنة بمعنى ان او الاستفهام كمن وما وغيرها
وجه البناء ظاهر غير اي واية فانهما معربان لما مر وبعض الظروف لان جميعها
ليس بمبنى والمراد به اسم الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته
في مذ ومنذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المصنف ذكرهما
لشبههما بالظرف في الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا
او حكميا فيشمل كيف الذي للحال والصفة وانما ذكر الكاف وما عطف عليه ثم
من قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسبه نحو امس بنى لتضمنه معنى حرف
التعريف ولذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا في تحريك
الساكن وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغة وقد
تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء وقد

تحريك

وقد يبنى على الطاء فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضي المنفي فعله
مثل ما رايته قط اى ابداً وبناؤ المخففة لكون وضعها وضع الحرف
والمشددة للحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف لان معناها الى هذا الآن وقيل
لتشبهها بالحرف لانها مثل لما في استغراق النفي وعوض بفتح العين وضم
الضاد في المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل المنفي
فعله نحو لا افارقه عوض اى ابداً وبناؤه على الضم لكونه مقطوعاً عن الاضافة
كقبل بدليل اعرابه معها نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين والداهر
ما يبقى على وجه الارض ومذ ومنذ وبناؤهما لموافقتهما اياهما حرفين ولكونهما
مقطوعين عن الاضافة كقبل ولذا بنى الثاني على الضم ولاجتماع
الساكنين وبنى الاول على السكون لعدم اجتماعهما واذا التقى الساكن بضم
اخره للاتباع ولان اصله منذ بدليل انه لو سمي به يصغر على منيذ
ويجمع على امناذ فخفف فلما احتيج الى التحريك عاد الى اصله نحو مذ اليوم
قدمه على منذ لما مر وقيل ان بناؤه لكونه وضعه وضع الحرف ومنذ محمول
عليه وقال الفاضل العصام لو ثبت هذا لثبت ان منذ ليس اصلاً له
والا كيف يكون اصلاً في البناء سابقاً عليه ولانه غالب في الاسم ومنذ
في الحرف على ما حكاه الزجاج عن النحاة لان الحذف لا يلحق الحروف والابعاد
في ذلك كما لا يخفى على من له ادنى استعداد واذا بنى للزوم اضافته الى الجملة

وما اضيف

وما اضيف اليها في هو في التخفيفة مضافاً الى مضمونها وهو على مذكور صريحاً
فكانه محذوف كما في الغايات ولم يبن على الضم لان الالف لا يحتمله
واذ بنى لما مر ولكونه وضعه وضع الحرف ولذا بنى على السكون بعد ان مقتضى
العلة الاولى الضم ولما قال الفاضل العصام في شرح التلخيص وهو لوقوع
امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معية السبب
مع السبب المقتضي فيلزم منه كذا اتحاد زمانيهما وذهب ابن السراج
وابو علي وابن جني وجماعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين
ردّ هو ابن خروج بصحة لما اسلم دخل الجنة واجيب بانه مبني
على المبالغة وقول سيبويه انما يكونها مثل لو محتمل الى انه مثله المضي
او في عدم العمل او في الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه
ابن هشام بانه يختص بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوى القول با
بالظرفية ولعل ميل المصنف الى ذلك حيث قرنه معه وجه البناء ما مر
ومتى استفهاماً او شرطاً للزمان واين استفهاماً او شرطاً للمكان
وجه البناء فيهما تضمنهما اياهما وايان استفهاماً للزمان وكيف
استفهاماً للحال وجه البناء فيهما تضمنهما اياه فان كان بعده اسم
فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت
وحيث للمكان المبهم ومضاف الى الجملة الكثير وجه البناء فيه ما مر

شرح ح

في اذا ولدى بالالف المقصورة قال الرضي لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وهو
معرب بالاتفاق ثم قال الفه يعامل معاملة الف على والى يثبت مع الظاهر
وينقلب ياء مع الضمير غالبا وحكى سيبويه عن قوم لداك وعلاك
والاك ولا يضاف الى الضمير مقصورا لا اصل الالف سوى هذه الثلثة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهو اصل اللغات وقد يتصرف
فيه بنقل الضمة الى الفاء فيدفع [illegible] الالتقاء بفتحة او كسرة او كسر النون
او حذفه اشار اليه بقوله ولد بفتح اللام او ضمها وسكون الدال وربما هم
يتصرف فيه بحذف [illegible] سكون الدال والاتباع فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه
ثمانية لغات وعبارة المصنف تحتملها على ما لا يخفى قال الفاضل العصام ولا يخفى
ان الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون لان اخرها النون الساكنة المحذوفة
والمعتبرة في البناء حال الاخر دون المتوسط والقول بان الاخر فيهن منسي والمعتبر
هو الدال مردود بان المحذوف لعلة لا ينسى نعم يصح ذلك في لد بضم الدال من
دون غيره وان يقع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظير له لكن جرئتهم
على ذلك حذف النون في لم يك بلا علة انتهى قيل بنيت لوضع بعضها وضع الحروف
وحمل الباقي عليه ورد الرضي بان الواضع انما يضع وضع الحروف ما كان يعرف انه يكون
في التركيب مبنيا لمشابهته بالحروف في الوضع وضع الحروف لا يصلح ان يكون وجها
للبناء والفاضل العصام بانه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما بالتفريع فيه فان وجوده

التنوين من غلبس

بعد بنائه

بعد بنائه كما هو الظاهر وقال الرضي لاستلزامها الابتداء الذي هو معنى من وقال
الفاضل العصام والاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من
تاكيدا فعلى هذا لا حاجة الى التقدير فيه اذا لم يذكر كما قدره الرضي
والكاف الذي بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان
مثل البرد الذائب للطافتها وعلى بمعنى فوق نحو من عليه وعن بمعنى
الجانب نحو من عن يميني الاسمية صفة للثلثة الاخيرة والقرينة
على اسميتها دخول الحرف الجار عليها لامتناع دخول حرف الجر وغير
اللازم من النوعين اربعة اقسام الاول ما اي اسم مطلقا قطع عن
الاضافة بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكما لو لم يقطع
عنها فيعرب وهو في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الا مثال
وفي الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
والمعنى في الحالين واحد قال بعضهم المحذوف منوي في المبني ومنسي
في المعرب وقال الرضي الحق هو الاول منويا فيه المضاف اليه اذ لو كان منسيا
كما في الظرف يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع
المنسي في غيره نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدام وامام وخلف
ووراء واسفل ودون ومن عل ومن علو لا يقاس عليها ما بمعناها
نحو يمين وشمال ولا غير وليس غير بحسب وجه البناء في الجميع المشابهة

الحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرًا للنقصان باقوى الحركات
والآن عطف على ما ولو قدمه لكان اولى واظهر وجه البناء فيه شبهه بالحرف
في عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه
معنى اسم الاشارة او حرف التعريف والظاهرة زائدة وعدة من غير
اللازم مبني على انه قال انه قد يعرب لشد لا الا بقوله كانهما فلان
لم ينتظر والاصل من الان حذف نون من وكسر نون الان لدخولهم عليه
ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسر ان الفتح اشهر واكثر وقال
وقال الدماميني وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يفيد لو ثبت
لو ثبت الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت والثاني المنادى وهو ما نودي
بحرف النداء لفظًا او تقديرًا نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل
هذا مثل يا الله ويا سليمان بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الحاجب المفرد
لا المضاف ولا المشابه به المعرف به قبل النداء او بعده فانه مبني على ما يرفع
ذلك المنادى في غير صورة النداء لفظًا او تقديرًا او محلًا به راجع الى ما
الذي هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة والحرف الشامل لالف التثنية
وواو الجمع اي بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها افرادًا وتعريفًا
في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظًا والافراد لا يكفي في المشابهة
والا لبني النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندي ان بناءه لتضمنه معنى

بثنائيا الا صح

لفظًا او معنى ذكره في الامتحان وهو المشهور واستبعده بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لا تعريف في كاف الخطاب الحرفية صح

الامر كتعاله

الامر كتعالهِ واضرب وانما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة سبب البناء
وحمل عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معين لان الامر خطاب لمعين
والمقول لغير معين ليس بخطاب في الحقيقة فلا بناء بسبب الامر وانما بني
على ما يرفع به للفرق بين حركتي المنادى المعرب وبين حركة المبني وحروفهما
كذا في الرضي هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول عنه داع كما
اشار اليه بقوله ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة او الندبة هذا الشرط
انما يفيد في الواحد اذ الالف ما دام الفاسد في الضم ما قبله دون المثنى والمجموع
اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق باخرهما الف او لا نحو يا زيدانا ه ويا زيدوناه
لانتفاء المنافاة ح لوجود الفصل بينهما بالنون يرشدك اليه ثم
الاقتصار على قوله وان لحق باخره الف بني على الفتح لان البناء على الفتح
انما يتصور في الواحد دونهما ولذا خص المثال هناك به ولو عني
لحوق الالف بناء فهما ايضا على ما يرفع به لبين حكمهما ايضا وكذلك
ان تريد بالاخر ما يراد به في تعريف الاعراب نحو لا يلحق باخرهما الف بل
لو لحق لحق بالنون وهو ليس باخرهما على هذا المعنى ولا باوله لام
الاستغاثة او التعجب او التهديد اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه
على ما يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء او المبني على الضم ولم
يلحق باخره الف ولا باوله لام ويا سليمان مثال للمعرفة بعده والمبني

على الالف بلا الف ولا لام ويا مسلمون مثال للمعرفة بعده والمبني على الواو

بدونهما ويا هذا وفي ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على انه ليس المراد

بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع بل ما يقابل المضاف وشبهه ويرشدك

اليه قوله وان كان المنادى مضافا او مشابها به اراد به ما اتصل

شيء من تمامه معمول له او نعت له جملة او ظرفا او معطوف عليه على ان

يكونا اسما لشيء واحد او نكرة ينصب على انه مفعول به اي يبقى على

ما كان عليه من النصب لفظا او تقديرا او محلا الذي هو الاصل لا يعدل

عنه الى الضم وغيره لعدم الداعي ولان الاضافة لكونها من خواص الاسم

ترجح جانب الاسمية وتجعل المشابهة ضعيفة فلا [illegible] يرد

ان نصب الثاني تحصيل الحاصل اذ قبل كونه منادى منصوب ايضا

ولا انه ان اريد النصب لفظا او تقديرا يشكل مثل يا يوم لا ينفع

مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غيري ما يضربني مبنيا على الفتح

لان محلا منها لم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا مع انه مضاف بفعل

مقدر عند سيبويه وهو الصحيح فاصل يا عبد الله ادعو او انادي

عبد الله حذف فعل انشاء حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا

ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فتاكد الوجوب لامتناع

الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله ولولا انه حرف النداء عليه

وافادته

وافادته فائدته نحو يا عبد الله ويا طالعا زيدا مثال شبه المضاف

وما من تمامه معمول له ومثال ما من تمامه نعت له جملة او ظرفا نحو يا حليما

بيانا يا حليما لا يعجل ويا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد الظريف و

مثال ما من تمامه معطوف عليه على ان يكونا اسما لشيء واحد نحو ثلثة

وثلثين عددا او علما بخلاف يا زيد وعمرو ويا رجلا لغير معين بان اريد

منادى اي رجل كان وان لحق باخره اي اخر المنادى المفرد المعرفة الف

مذكور بني على الفتح لاقتضائه فتح ما قبله نحو يا زيداه وان اتصل باوله لام

مذكور [illegible] يجب جره لانها لام الجر للتخصيص دلالة على انه مخصوص

من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا على الكاف ولو عطف

بقيد يا نحو يا للكهولة وللشباب تكسر في المعطوف ولا تستعمل فيها الا يا

لكونها اشهر وانما اعرب مع انها الضعف مشابهة للحرف بدخول خاصة الاسم

نحو يا لزيد في مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد ولذا لم يذكر المستغاث

الا لو ذكره يحتمل غيره ولما لم يجز الحكم الاتي في التوابع كلها بل في

بعضها ولم يجز فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعضها قيد عين التابع الجاري

فيه هذا الحكم وصرح به بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال والبدل من المنادى

المبني على ما يرفع به مطلقا والمعطوف عليه الخالي عن اللام اذ الحكم الاتي لا يجري

في غيره حكمه اي حكم كل منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء

مطلقا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره
والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النداء عليه فكانه باشر كلا منهما فالاول نحو يا رجل زيد في المفرد المعرفة
والثاني نحو يا زيد وعمرو وكذلك نحو يا زيد اخا عمرو واخا عمرو في المضاف
ويا زيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا في شبهه ويا زيد رجلا صالحا
او ورجلا صالحا في النكرة وانما لم يتعرض هنا لبيان حكم غير هذه التوابع
كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوي لكونها كتوابع سائر المبني في كونها
تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم ترفع حملا على لفظه ليس كما
ينبغي اذ يلزم حينئذ ان لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع
انه لا بد منه والتعميم للحقيقي والحكمي جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه
ان الرفع في العاقل مثلا في مثل يا زيد العاقل ليس باعراب ولا بناء كالجر
للجوار مصرح به في الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البيان ببحث المنادى
المبني كما لا يخفى على الذكي وحروف النداء مبتدأ خبره مجموع يا وما عطف
عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل في الاستغاثة والتعجب والندبة و
التهديد الا هو وهو للبعيد حقيقة كقولك يا زيد البعيد منك حقيقة
او حكما كقول الداعي يا الله ويا رب والله تعالى وان كان اقرب الى كل
شخص من حبل وريده لكن الداعي يستعمل استقصارا لنفسه استبعادا

لها من

استبعادا لها من الدعو جل وعلا كذا افاده الزمخشري وقال ابن اليمني ان هذا
دليل اقناعي لا برهاني في افادة الداعي يقول يا قريبا غير بعيد ويا من
هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين من الانتصاب منصب البعيد
كذا في التسهيل وشرحه للدماميني فظهر ان لا اختصاص له بالبعيد
و ايا وهيا للبعيد قدمهما لمناسبتهما ليا لوجود يا فيهما وقدم
الاول على الثاني لان الهمزة من اقصى الحلق والهاء مما بعده واي واي
بالمد هما للبعيد ايضا كما في التسهيل واي بالقصر للقريب وقيل
للمتوسط قدمه لمناسبته ليا في كونه على حرفين والهمزة للقريب ووا عدة
منها لان الحق عنده كون المندوب من المنادى كما صرح به في الامتحان وهو
تختص بالندبة لا تستعمل في غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق
والثالث اسم لا التي لنفي الجنس اذا كان مفردا اذ لو كان مضافا او
شبهه لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب
الاسمية نكرة متصلا بلا اذ لو كان معربا منصوبا معرفة او منفصولا عنها
لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير حال كونها غير
مكررة اذ حكم المكررة سيجيء نحو لا رجل في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلمين
فيها ولا مسلمات فيها انما بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب لهل
من رجل مثلا على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها

النكرة في الاصل قبل البناء قال الرضي واقول هذا مخالف لما ذكره في المنادى
من انه انما بني على ما يرفع به للفرق الخ فلا بد من بيان الفرق حتى يتم الكلام
ولعله ان الاعامل ضعيف وقد ينعزل عنه فجعل حركة معمول المبني موافقاً
لعمله المحلي وهو النصب ليكون امارة ومذكراً له ولا يظن انه معزول بخلاف
عامل المنادى فانه قوي لا ينعزل اصلاً فلا يظن بالعزل حتى يحتاج
الى التذكير هذا ما سنح لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير
والرابع المضارع المتصل به نون جمع المونث بني به لكون الآخر بمنزلة الوسط
وعلى السكون حملاً على الماضي او نون التاكيد خفيفة او ثقيلة انما بني بها
لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة
ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى في الحقيقة وبني على الضم في جمع المذكر
ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر في الواحدة الحاضرة ليدل على الياء
المحذوفة وعلى الفتح في غيرهما ذكرها في الامتحان وقال بعض الكمل يبني
مع الثاني على الفتح ان لم يقع بينهما مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب
تقديراً لوقوع الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير
جزءاً من الفعل المسند لا الا بسكون آخر مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعدها اعراباً
مثال الاول نحو يضربن للغائبة وتضربن للحاضرة وهل يضربن بفتح الباء وسم
اوضمها وهل تضربن بفتح الباء اوضمها اوكسرها والنون فيهما خفيفة

بينهما بالضمير ونظر التحرير
ادق وبالقبول احق
لان هذا الفصل

اوثقيلة

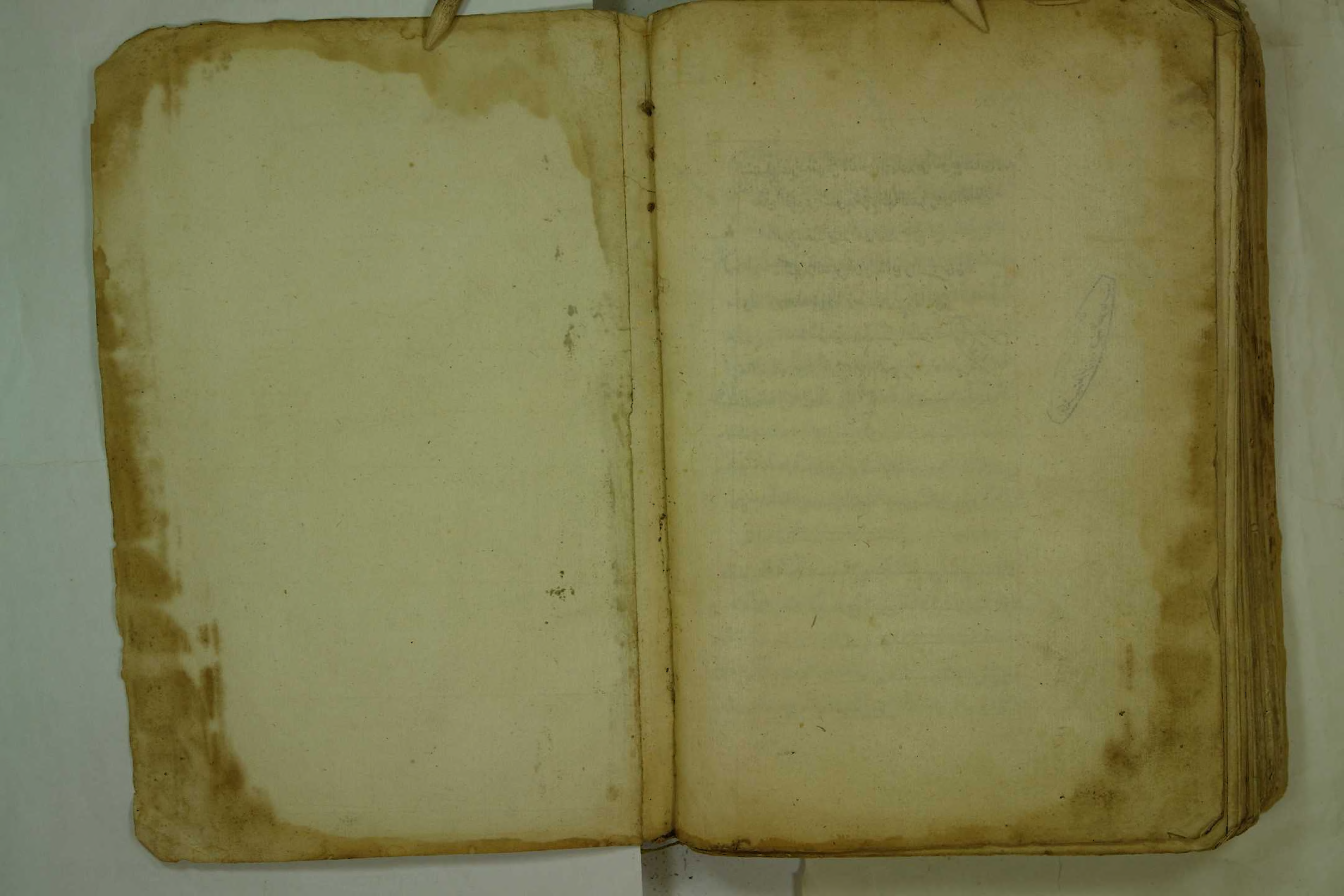
اوثقيلة وهذه الالفاظ من قبيل الاول يجب بناؤها ولا يجوز اعرابها عند
وجود شروطها وان كان بناؤها غير لازمة لانتفائه عند عدم احدها
واما جائز البناء فالظروف المضافة الى الجملة والى اذ المضافة اليهما فانها اي
الظروف يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة او بها
على الفتح لخفته نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين اي صدقهم ونحو
حينئذ ويومئذ اي حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا ولم يجب
لعدم لزوم الاكتساب وكذلك في جواز البناء على الفتح للاكتساب والخفة
مثل وغير مع الاضافة الى ما والى ان المصدريتين مع مدخولهما وان المشددة
والى
كذلك مثل قيامي مثل ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم ونحو اقول غير
ما تقول وان تقول وانك تقول ولا ما عطف على الظروف المكررة صفة
لا المتصل بها المفرد النكرة صفات للاسم وقد سبق حكم اسم الغير المكررة
والمفصول عنها والمضاف وشبهه والمعرفة نحو لا حول عن المعصية ولا قوة
على الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز بناؤهما على الفتح على
الاصل المذكور والعطف عطف مفرد او جملة بتقدير الخبر للاول ورفعهما على الابتداء ليطابق السؤال لانه جواب لانه جواب ابغير
الله حول وقوة وفتح الاول على الاصل المذكور مع نصب الثاني عطفاً
على لفظ الاول او محله القريب منونا للاعراب ورفعه عطفاً على محله



البعيد ولا زائدة خبرهما وهو بالجر عطف على النصب ورفع الاول ثم
بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير مع فتح الثاني
على الاصل المذكور وهذه الوجوه خمسة اوجه يجوز في اسماء امثاله
اي امثال لا احوال ولا قوة الا بالله في كونه لا مكررة متصلا بها اسمها مفرد
نكرة مثل لا رجل ولا امرأة فيها وصفة اسم لا المعطوف على الظروف
او اسم لا المبني صفة الاسم لا احترز عن المعرب فان صفة لا يجوز بناؤها
اصلا بل تعرب قطعا رفعا ونصبا نحو لا غلام رجل ظريف او ظريفا المفردة
المتصلة به اي بالاسم صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة فانه لا يجوز
بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن الوجه وبالثاني عن المفصولة مثل لا غلام
فيها ظريفا فانه لا يجوز بناؤهما اصلا بل تعرب رفعا ونصبا فانه يجوز
بناؤها اي الصفة المذكورة على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد بينهما
والاتصال وتوجه النفي اليها حقيقة فكان لا باشرها نحو لا رجل ظريف
بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محل البعيد ونصبا حملا على لفظه
او محله القريب نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب واما اذا كان
معطوفه نكرة بلا تكرير لا برفع حملا على محل البعيد او ينصب حملا على لفظه
او محله القريب ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له
لانه ليس في جائز البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نص

عنهم

عنهم فيها غير انه نقل عن الاندلسي ان ما عداهما كالتوابع المنادى قد
وقع الفراغ عن تسويد شرح الفاظها الاسرار بعون الله الملك
العزيز الغفار على يد اضعف الورى الشيخ محمد في الضحوة
الكبرى في اليوم الرابع السابع والعشرين في
مولد المبارك في سنة خمس وثمانين
والف تمت الكتاب بشكر بالله
تمم تمم تمم
تم





تعريف الاستنافيه الاستنافيه تعريف

واذا ضاع له شيء او ابق اللهم راد الضالة وهادي
الضلالة انت تهدي من الضلالة اردد علي ضالتي
بقدرتك وسلطانك فانها من عطائك ومن فضلك
طبراني رحمه الله او يتوضأ ويصلي ركعتين
ويتشهد ويقول بسم الله يا هادي الضال وراد
الضالة اردد علي ضالتي بعزتك وسلطانك
فانها من عطائك وفضلك حصن حصين